

المملكة العربية السعودية



وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

مركز البحوث والدراسات

**CENTER FOR HIGHER EDUCATION RESEARCH AND STUDIES
(CHERS)**

التعليم العالي في هولندا

سلسلة تقارير التعليم العالي في الدول

تقرير رقم (CHERS-TR-0036)

ترجمة عن التقرير الأصلي باللغة الإنجليزية الصادر من مركز سياسات التعليم العالي (CHEPS)

مركز البحوث والدراسات

وزارة التعليم العالي

الرياض ١١١٥٣

هاتف ٢٦٣٤٨٧٦

فاكس ٢٦٣٢٥٧٠

بريد إلكتروني: info@chers.edu.sa

موقع الشبكة العالمية <http://chers.mohe.gov.sa>

© جميع الحقوق محفوظة لوزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية

غلاف التقرير الاصيلي:



Center for
Higher Education
Policy Studies

Higher education in the Netherlands

Country report

CHEPS – International higher education monitor

Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS)
Universiteit Twente
Postbus 217
7500 AE ENSCHEDE
The Netherlands

T +31 53 489 3263
F +31 53 434 0392
E sect@cheps.utwente.nl
W www.utwente.nl/cheps

تمت الترجمة بموافقة من قبل مركز سياسات التعليم العالي (CHEPS)

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى		فقرة رقم
٧	مقدمة		١
٧	نظام التعليم الهولندي	١ . ١	
٨	التعليم الثانوي	٢ . ١	
٨	الطرق إلى التعليم العالي: المستوى الثاني من <i>VWO</i> و <i>HAVO</i>	٣ . ١	
١٠	التعليم المهني الثانوي الأعلى وتعليم الكبار (البالغين)	٤ . ١	
١١	التعليم العالي		٢
١١	مقدمة	١ . ٢	
١١	التاريخ والتشريع	٢ . ٢	
١١	القطاع الجامعي	١ . ٢ . ٢	
١٢	تطور الجامعات والكليات المهنية <i>hogescholen</i>	٢ . ٢ . ٢	
١٣	قانون التعليم العالي والبحث ١٩٩٣	٣ . ٢ . ٢	
١٤	خطة التعليم العالي والبحث (HOOP)	٤ . ٢ . ٢	
١٦	تنفيذ بنية البكالوريوس - ماجستير	٥ . ٢ . ٢	
١٦	قطاع التعليم العالي المهني (<i>HBO</i>)		٣ . ٢
١٦	البنية	١ . ٣ . ٢	
١٧	إمكانية الالتحاق	٢ . ٣ . ٢	
١٩	التسجيل	٣ . ٣ . ٢	
١٩	التخرج (Outflow)	٤ . ٣ . ٢	
٢٠	التعليم وسوق العمل	٥ . ٣ . ٢	
٢٠	هيئة العاملين	٦ . ٣ . ٢	
٢٢	القطاع الجامعي		٤ . ٢
٢٢	البنية	١ . ٤ . ٢	
٢٢	إمكانية الالتحاق	٢ . ٤ . ٢	
٢٣	التسجيل	٣ . ٤ . ٢	
٢٤	التخرج (Outflow)	٤ . ٤ . ٢	
٢٥	التعليم وسوق العمل	٥ . ٤ . ٢	
٢٥	هيئة العاملين	٦ . ٤ . ٢	
٢٦	تعليم ما بعد التخرج		٥ . ٢

٢٦	القوانين والسياسة العامة	١.٥.٢		
٢٧	نظام مساعد التدريب AIO	٢.٥.٢		
٢٨	مدرسة الأبحاث	٣.٥.٢		
٢٨	تطورات السياسة العامة		٦.٢	
٢٨	نظام التدويل	١.٦.٢		
٢٩	القبول والمشاركة	٢.٦.٢		
٣١	دور البحث العلمي في قطاع التعليم المهني العالي HBO	٣.٦.٢		
٣٢	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي	٤.٦.٢		
٣٣	استعراض موضوعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتعليم العالي الهولندي	٥.٦.٢		
٣٥	البنية التحتية للأبحاث			٣
٣٥	مقدمة		١.٣	
٣٥	الممولون		٢.٣	
٣٦	المنفذون		٣.٣	
٣٧	البحث في نظام التعليم العالي		٤.٣	
٣٧	الجامعات	١.٤.٣		
٣٨	معاهد الأبحاث	٢.٤.٣		
٣٩	هيئة العاملين		٥.٣	
٤١	تطورات السياسة: ديناميكيات العلم		٦.٣	
٤٣	العناصر المالية			٤
٤٣	مقدمة		١.٤	
٤٣	الإنفاق الحكومي على التعليم العالي		٢.٤	
٤٣	الهيكل التمويلي		٣.٤	
٤٣	تدفق الموارد المالية	١.٣.٤		
٤٥	تمويل الجامعات		٤.٤	
٤٨	تمويل الكليات	٣.٣.٤		
٤٩	الدعم الطلابي والرسوم الدراسية		٥.٤	
٥١	الدعم الطلابي	١.٥.٤		
٥١	الرسوم الدراسية	٢.٥.٤		
٥١	التطورات الجديدة	٣.٥.٤		
٥٤	البياكل الإدارية (نظام الحوكمة)			٥
٥٤	مقدمة		١.٥	
٥٤	نظام الحوكمة الإقليمي والاتحادي		٢.٥	

٥٥	الهيئات الناصحة		٣.٥	
٥٦	الهيئات الاستشارية		٤.٥	
٥٦	المنظمات الوسيطة		٥.٥	
٥٨	الحكومة في مؤسسات التعليم العالي		٦.٥	
٥٨	الحكومة في الجامعات	١.٦.٥		
٦٢	قطاع التعليم المهني العالي (HBO)	٢.٦.٥		
٦٥	ضمان الجودة			٦
٦٥	مقدمة		١.٦	
٦٦	تقييم مستوى جودة التدريس		٢.٦	
٦٦	المبادئ العامة، وكيفية تطبيقها في الجامعات	١.٢.٦		
٦٨	تطبيق المبادئ السابقة على الكليات المهنية <i>Hogescholen</i> مع اختلافات بسيط	٢.٢.٦		
٦٨	تقييم جودة الأبحاث في اتحاد الجامعات الهولندية VSNU	٣.٢.٦		
٦٩	التأثيرات		٣.٦	
٧٠	الاعتماد		٤.٦	
٧١	نظام الرتب والتصنيف		٥.٦	
				٧

برنامج الرصد الدولي على التعليم العالي التابع لمركز دراسات سياسة التعليم العالي CHEPS

إن برنامج الرصد الدولي على التعليم (IHEM) التابع لمركز دراسات سياسة التعليم العالي CHEPS هو مشروع بحثي مستمر تتعده وزارة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية. ويهدف المشروع إلى تزويد صانعي القرار في التعليم العالي بمعلومات وثيقة الصلة ومحدثة عن أنظمة التعليم العالي القومية وعن تغيرات السياسة. وتقدم هذه المعلومات في صورة تقارير دولة مفصلة، وتقارير مقارنة موضوعية، وتقارير تحديث سنوية، ونشرات إحصائية، وقاعدة بيانات إحصائية. وتتضمن الدول المركزية التي يتم جمع تلك المعلومات وتقديمها لها استراليا، وفنلندا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والبرتغال، والسويد والمملكة المتحدة.

تقارير الدولة

يزداد إقبال الحكومات على الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الدولية عند إنشاء سياسات التعليم العالي القومية. ويحتم هذا التوجه التكاملي الأوروبي المتواصل، وقابلية التحرك المستمر لدى الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المبادرات فوق الوطنية المنتشرة على المستوى الأوروبي فيما يتعلق بالتعليم العالي (مثل برامج ليوناردو وسقراط). وبالتالي يحتاج صانعو القرار إلى امتلاك حرية الحصول على المعلومات الكافية عن هياكل التعليم العالي واتجاهاته وقضاياها في أوروبا ودول أخرى. وقد فتحت التكنولوجيات الجديدة المجال للجميع للحصول على كميات ضخمة من الحقائق والأرقام عن التعليم العالي في جميع الدول تقريباً. بالرغم من أن تلك البيانات أساسية لصانعي سياسات التعليم العالي والمحللين، فإنهم غالباً لا يوفرون الكثير منها في صورة معلومات صالحة للاستعمال.

ولكن هناك نقص يتمثل في إطار من المرجعية لتفسير البيانات بدقة، إلا أن تقارير جهاز الرصد الدولي على التعليم العالي (IHEM) التابع لمركز دراسات سياسة التعليم العالي CHEPS تعنى بتوفير ذلك الإطار. وتتميز تلك التقارير بهيكل واضح يصف البنية التحتية للتعليم العالي وكذلك البنية التحتية للبحث، بالإضافة إلى تقديم وصف مفصل للبنية المؤسساتية لنظام التعليم العالي. وتخاطب تلك التقارير قضايا التمويل، والحوكمة والجودة في التعليم العالي. كما توفر تقارير الدولة الإطار المرجعي لتفسير مبادرات السياسة، وتحليل الاتجاهات ومقارنات عبر البلاد.

ويستخدم مدى واسع من المصادر من أجل تلك التقارير بما في ذلك الإحصائيات القومية، والمجلات والصحف المحلية والدولية، ووثائق السياسات القومية، والأوراق البحثية، والوثائق وقواعد البيانات العالمية.

كما يتم نشر تقارير تحديث سنوية لتعقب أحدث التغيرات في سياسات التعليم العالي. ويمكن العثور على تلك التقارير المنشورة بالإضافة إلى غيرها من المعلومات عن جهاز الرصد الدولي على التعليم العالي IHEM على الرابط التالي:

http://www.utwente.nl/cheps/higher_education_monitor

الطالب بأساس لمزيد من التدريب المختص في التعليم المهني الأكبر (MBO)، وهو إما أن يكون في صورة دوام كامل أو نصف دوام (طرق تجمع بين التعليم والعمل).

ويكون لدى الطلاب الذين يختارون المسار التحضيري للتعليم العالي خيارين؛ إما الدراسة لمدة ثلاثة سنوات في التعليم المهني العالي التحضيري (HAVO) أو الدراسة لمدة أربعة سنوات في التعليم الجامعي التحضيري (VWO). ويتكون نظام التعليم العالي في هولندا من قطاعين، القطاع الجامعي (WO) وقطاع التعليم المهني العالي (HBO)، واسمه باللغة الهولندية *hogescholen*. ولكل من الجامعات والكليات المهنية *hogescholen* تركيزاً خاصاً على التعليم، كما هو محدد في قانون التعليم العالي والبحث (WHW) لعام 1993 الذي ينص على أنه "تقوم الجامعات بإعداد الطلاب للعمل العلمي المستقل في إطار أكاديمي أو مهني بينما تقوم الكليات المهنية بإعداد الطلاب لممارسة مهنة ما وتمكنهم من الأداء بإدراك ذاتي في المجتمع ككل".

٢.١ التعليم الثانوي

ينظم قانون التعليم الثانوي (WVO) لعام 1968 التعليم قبل المهني (VBO)، والتعليم الثانوي العام الأدنى (MAVO)، والتعليم الثانوي العام الأكبر (HAVO)، وتعليم ما قبل الجامعة (VWO). في عام 1992 تم تعديل ذلك القانون للتعليم الثانوي، مما أدى إلى ظهور التعليم الثانوي الأساسي (*basisvorming*). بدءاً بالعام الدراسي 94/1993 يدرس الطلاب في الأنواع الأربعة المختلفة من التعليم الثانوي ذات المنهاج في السنوات الثلاثة الأولى، حيث يتلقى جميع الطلاب في العامين الأول والثاني لجميع أنواع التعليم الثانوي تعليماً أساسياً في خمس عشرة مادة. وقد تمت صياغة الأهداف ذات المضمون الوطني في كل من تلك المواد. ويمكن لكل مدرسة أن تقرر بنفسها كيفية الوصول لتلك الأهداف. أما السنة الثالثة فهي مرنة: فإما أن يستكمل الطالب التعليم الأساسي أو أن يعمل في اتجاه التحضير للمستوى الثاني من التعليم الثانوي (*bovenbouw*). تقوم المدرسة بإسداء النصح للطلاب وولي الأمر/الوصي بعد عامين من التعليم الأساسي. وفي المجمل، فإن ما يقرب من 80٪ من محتويات مقررات التعليم الأساسي تكون مقررة على مستوى قومي، بينما يمكن للمدارس أن تقرر 20٪ من المقررات بنفسها (أخذة في الاعتبار احتياجات ورغبات الطلاب).

بعد التعليم الأساسي، يكون أمام الطالب مسارين أساسيين، فإما أن يسلك مسار (VMBO) في اتجاه التعليم المهني، أو مسار (VWO/HAVO) في اتجاه التعليم العالي. وقد بدأ العمل بما يسمى بالمستوى الثاني VWO/HAVO في حوالي 125 مدرسة في عام 1998. وفي عام 1999 تم العمل بذلك المسار في جميع المدارس التي يبلغ عددها 700 مدرسة (Boezeroy & Huisman 2000). وفي عام 2006، وبلغ الحجم، اختار حوالي 44٪ من الطلاب أن يسلكوا المسارات التحضيرية للتعليم العالي في كل من VWO و HAVO، بينما اختار 56٪ منهم المسار الموجه مهنيًا VMBO. وعلى مدار العقد السابق انخفضت النسبة الأخيرة؛ ففي عام 1995 كانت 64٪ ثم أصبحت 60٪ في عام 2000 (الوكالة المركزية للإحصاءات 2007) (Centraal Bureau voor de Statistiek 2007).

٣.١ الطرق إلى التعليم العالي: المستوى الثاني من VWO و HAVO

يتشابه الهيكل والمحتويات الجديدة للمسارات VWO و HAVO، اللذان يعدا الطالب للتعليم العالي، إلى حد كبير مع ما كانت عليه قبل تنفيذ المستوى الثاني من التعليم الثانوي. فقد تم تنفيذ تغييرين أساسيين، أحدهما يتعلق بما يسمى منهجيات إعداد الطالب لمسارات محددة بعد المرحلة الثانوية، والآخر يتعلق بتناول جديد للتعليم والتعلم. ويمكن تلخيص الاختلافات على النحو التالي (Boezeroy and Huisman 2000)

أولاً، اختفت مجموعة المواد التقليدية للاختبارات النهائية. ففي النظام السابق كان يمكن للطالب أن يختار من ستة إلى ثمانية مواد. وكانت حدود المدرسة (من حيث المدرسين المتوفرين لإعطاء المواد على سبيل المثال) تتمثل في القيود المقتصرة على اختيارات الطلاب. ولكن مع تطبيق المستوى الثاني، أصبح هناك ما يطلق عليه (المنهج)، وهو مجموعة المواد المؤهلة للتدريب بعد إنهاء التعليم الثانوي *doorstroomprofiel* وهو يعبر عن مجموعة تتكون من حوالي خمس عشرة مادة يختارها الطالب. وهناك أربعة مناهج، يعد كل منها مجموعة من البرامج الدراسية في التعليم العالي وهي: منهج الثقافة والمجتمع (يعد بشكل عام لدراسة العلوم الاجتماعية، والتاريخ، واللغات، والثقافة)، ومنهج الاقتصاد والمجتمع (ويعد للعلوم الاقتصادية والاجتماعية)، ومنهج الطبيعة والصحة (ويعد لدراسة العلوم الطبية و علم الأحياء)، ومنهج الطبيعة والتكنولوجيا (ويعد لدراسة العلوم الطبيعية والهندسة). تشكل كل من تلك المناهج مجموعة ثابتة من المعارف والمهارات وتتكون من جزء إجباري (٥٠٪) ويعني بالتعليم العام، وجزء خاص بالمنهج (٣٠٪) للإعداد للتعليم العالي، وجزء حر (٢٠٪) من أجل التسمية الشخصية. وتتكون الاختبارات النهائية من اختبارات المدرسة والاختبارات القومية.

يتعلق الفرق الثاني بالشروط الأساسية لدخول التعليم العالي. حيث يتطلب الحصول على بعض برامج التعليم العالي منهج محدد من التعليم الثانوي (خاصة البرامج التقنية وبرامج العلوم الطبيعية). فعلى سبيل المثال، يعد منهج الطبيعة والتكنولوجيا كافياً للالتحاق ببرنامج الصيدلة الجامعي. كما يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تسمح للطلبة الذين لديهم منهج آخر أن يسجلوا، ولكن حينها يمكن أن يطلب من الطالب متطلبات إضافية (أجزاء من مناهج). ففي مثال الصيدلة، يمكن للطلبة الحاصلين على منهج الطبيعة والصحة الالتحاق، ولكن يجب أن يكونوا قد أخذوا دورات في الكيمياء في الجزء الحر من البرنامج.

ثالثاً، يجب إلغاء النقص قبل الالتحاق بالبرنامج. حيث أن العديد من برامج التعليم العالي كانت تقدم احتمالات للتعويض عن النقص في المؤهلات في الجزء الأول من السنة الأولى، أما الآن يجب حسم هذا الأمر قبل الالتحاق الفعلي بأحد البرامج.

رابعاً، تغيرت محتويات المناهج. فأصبح هناك المزيد من الاهتمام بالمهارات (التصميم، حل المشكلات، التواصل، التعاون، التخطيط،... الخ) في المناهج. علاوة على ذلك، اختفت بعض المواد أو حلت محلها مواد أخرى. كما أدخلت مقررات جديدة، مثل علم المعلومات والإدارة والتنظيم. كما تم الدمج بين الدراسة والتوجه المهني في جميع المناهج، بما في ذلك توجه نحو التعليم العالي بشكل عام، وانعكاس ذاتي على مهنة الطالب، مما يؤهل الطلاب للاختيارات التي يمكنهم القيام بها بعد التعليم الثانوي (سوق العمل أو التعليم العالي).

خامساً، تغير التنظيم التقليدي للعملية التعليمية. ففي التنظيم التقليدي كان المعلمون هم من يديرون العملية التعليمية في الأساس. أما في الهيكل الجديد فقد تم إدخال نموذج جديد من التعليم والتعلم، وهو ما يشار إليه بمصطلح *studiehuis* (الدراسة المنزلية). حيث يستلزم هذا النظام أن يتعلم الطالب بطريقة فعلية ومستقلة مع مراعاة الفروق بين الطلبة في التعليم. يعرض على الطالب طرق مختلفة من التعليم، تعتمد على مواهبه، واهتماماته، وسرعة تقدمه. بالإضافة إلى ذلك، يجب اعتبار المعلم مرشداً لعملية تعليم الطالب. تهدف تلك التغييرات التي طرأت في المستوى الثاني إلى تزويد الطالب بفرصة ليتعلم بشكل أكثر استقلالية وبالتالي تؤدي إلى تحسين الاتصال مع التعليم العالي.

ومنذ وجدت تلك المناهج الأربعة خضعت للعديد من الجدل، وعين ما يسمى بلجان المناهج لاقتراح تعديلات متعددة. وبعد مشاوره مكثفة قرر الوزير أن يطبق تعديلا لهيكل المناهج الحالي بمقتضى أغسطس ٢٠٠٧. يتضمن هذا التعديل المزيد من الخيارات، وكذلك داخل برامج الاختبارات، ولكن من ناحية أخرى ينطوي على التشديد فيما يتعلق بحقوق التقدم، وحيزاً أكبر للمدارس كلما كان ذلك ممكناً والمزيد من المتطلبات كلما دعت الحاجة.

١.٤ التعليم المهني الثانوي الأعلى والتعليم الكبار (البالغين)

يصنف قانون التعليم المهني والتعليم الكبار (WEB) لعام ١٩٩٦ عدداً من أنواع التعليم القائمة إلى مجموعتين واسعتين: التعليم المهني (MBO) والتعليم الكبار. ومن أحد نتائج التعليم المهني، الذي بدأ العمل به في ١ يناير ١٩٩٨، تأسيس ما يقرب من ٤٥ إلى ٥٠ مركز تدريب إقليمي (ROC's). حيث تعد جميع مؤسسات التعليم الثانوي المهني والتعليم الكبار الكبرى حالياً جزءاً من مراكز ROC. والمهمة الرئيسية في التعليم المهني المعطاة لمؤسسة تابعة ل ROC هي تقديم التدريب المهني: أي الإعداد النظري والعملية لممارسة مهن تتطلب دورات تدريبية تزود بمؤهلات مهنية قد تكون مفيدة. وإلى جانب مراكز ROC's، توجد مراكز التدريب الزراعي (AOC's) تحت سلطة وزارة الزراعة، وحماية الطبيعة والثروة السمكية. ويمكن لمراكز التدريب الزراعي أن تختار إما أن تكون تابعة لمراكز التدريب الإقليمي ROC's أو أن تبقى مستقلة. ولكن، يجب أن يتناسب المحتوى التدريبي المقدم مع الشكل الذي ينص عليه قانون التعليم المهني والتعليم الكبار WEB.

يشمل التعليم المهني (MBO) التعليم الثانوي الأكبر بنظامي الدوام الكامل ونصف الدوام القديمين، والتدريب أثناء أيام الدوام الدراسي للمتدربين المهنيين المبتدئين والتعليم غير الرسمي بنظام نصف الدوام لصغار البالغين. وفي وقتنا الحالي يضم التعليم المهني طريقي تعلم بديلين: طريق التعلم للمتدربين المهنيين أثناء الدراسة (BBL) وطريق التدريب المهني بنظام الدوام الكامل أو نصف الدوام (BOL). يمكن أن يأخذ الطالب الدورات المهنية على أربعة مستويات مختلفة (أنظر الجدول بالأسفل).

الجدول ١-١: الهيكل التأهيلي للتعليم المهني

المدة	التدريب	المستوى
٠.٥ - ١ سنة	تدريب مساعد	١- الأعمال التنفيذية البسيطة
٢ - ٣ سنوات	تدريب مهني أساسي	٢- الأعمال التنفيذية
٢ - ٤ سنوات	تدريب مهني	٣- التنفيذ المستقل الكامل للعمل
٣ - ٤ سنوات	تدريب إداري متوسط	٤- التنفيذ المستقل الكامل للعمل مع قابلية واسعة للاستغلال أو التخصص
١ - ٢ سنوات	تدريب خبراء	

المصدر/ وزارة التعليم والثقافة والعلوم، ٢٠٠٢

يتضمن تعليم الكبار التعليم الثانوي العام للكبار (VAVO)، ودورات التعليم الأساسي للكبار ودورات اللغة الهولندية كلغة ثانية (NT2). وقد صمم تعليم الكبار لتجهيز الطلاب للالتحاق بالتعليم المهني أو لتمكينهم من المشاركة الكلية في المجتمع. هناك ستة مستويات من المقررات داخل نظامي التعليم الثانوي العام للكبار والتعليم الأساسي للكبار (بما في ذلك مقررات يمكن أن تؤدي للحصول على شهادة MAVO أو HAVO أو VWO)، بينما يمكن أخذ دورات اللغة الهولندية كلغة ثانية (NT2) على خمسة مستويات.

٢ التعليم العالي

١.٢ مقدمة

يعتبر نظام التعليم العالي الهولندي نظاماً ثنائياً يفصل ما بين القطاع الجامعي وقطاع التعليم المهني العالي (HBO). يشمل القطاع الجامعي ١٣ جامعة تقوم بإعداد الطالب للقيام بالعمل العلمي المستقل في إطار أكاديمي أو مهني. هناك تسع جامعات تقدم مناهج في مدى واسع من فروع المعرفة والمواد الدراسية، بينما تقدم ثلاث جامعات أخرى المناهج التقنية والهندسية بشكل أساسي، وتختص جامعة واحدة في مجال الزراعة. تقدم الجامعات الثلاثة عشر مجتمعة حوالي مئتي منهج مختلف؛ بعضها متوفر بنظام نصف الدوام. بالإضافة إلى ذلك يشكل عدد صغير من "الكليات المتخصصة" جزءاً من قطاع الجامعات: جامعة لإدارة الأعمال، وأربع معاهد دينية، وجامعة للفلسفة الإنسانية، بالإضافة إلى العديد من المعاهد التعليمية الدولية. وتشكل تلك المعاهد جزءاً رسمياً من نظام التعليم العالي، ولكنها لا تدرج عادة في الإحصائيات التعليمية كما أنها لا تتأثر بشكل مباشر بالسياسة العامة للتعليم العالي سوى بقدر محدود فقط.

يتألف قطاع التعليم المهني العالي (HBO) من ٤٢ كلية مهنية (hogescholen)، أو كما تطلق على نفسها على المستوى العالمي جامعات التعليم المهني، والتي تمولها الحكومة. أصبح قطاع التعليم المهني العالي في السنوات الأخيرة أكثر تركيزاً عن طريق الاندماجات، كما تسجل بعض من معاهده في الوقت الحالي أكثر من ٣٠٠٠٠ طالب. توفر جميع الكليات المهنية hogescholen برامج في نطاق واسع من المناهج التي تعد الطالب للممارسة المهنية وتمكنه من "تأدية وظيفته بوعي ذاتي في المجتمع ككل". تقدم هذه الكليات حوالي مئتي منهج، بما فيها عدد ضخم من المناهج بنظام نصف الدوام.

إلى جانب الكليات المهنية (hogescholen) والجامعات، هناك أيضاً الجامعة المفتوحة التي تقع في مدينة هيرلن Heerlen وتوفر هي الأخرى التعليم العالي في هولندا. توفر الجامعة المفتوحة نطاق واسع من المواد الدراسية، التي يمكن أن تؤدي إلى كل من درجتي الجامعة الرسمية و التعليم المهني العالي. بخلاف ذلك لا توجد أية قطاعات رسمية أخرى للتعليم ما بعد المرحلة الثانوية في هولندا. ومع ذلك، يوجد في هولندا عدد كبير من معاهد ومؤسسات التعليم الخاصة التي تقدم شهادات، ودبلومات، ودرجات معترف بها في مختلف المجالات المهنية مثل المحاسبة، وإدارة الأعمال وغيرها. وغالبا ما يتم تأسيس تلك المعاهد بوصفها "دراسات خارجية" بمعنى الدراسة بالمراسلة و/أو كورسات التعليم عن بعد مع قدر محدود من التفاعل المباشر وجها لوجه.

٢.٢ التاريخ والتشريع

٢.٢.١ القطاع الجامعي

يرجع تاريخ القطاع الجامعي إلى عام ١٥٧٥، عندما تأسست جامعة ليدن University of Leiden كمكافأة لمثابرة مواطنيها في قتال الأسبان خلال حرب الثمانين عام. تلا ذلك تأسيس جامعات أخرى في السنوات التالية، مثل جامعات جرونينجن (١٦١٤) Groningen، وأمستردام (١٦٣٢) Amsterdam، وأوتريشت (١٦٣٤) Utrecht. ثم أنشئت المزيد من الجامعات عبر القرون التالية، مما يعد إلى حد ما سياسة حكومية اقتصادية صريحة نحو المزيد من النشاط في الأقاليم المتضررة، مثل جامعة توينت Twente (١٩٦١)،

وجامعة ليمبورج Limburg (١٩٧٦). في الوقت الحاضر، يتألف القطاع الجامعي من ثلاثة عشر مؤسسة. وقد تركت الحكومة القطاع الجامعي بمفرده حتى السبعينيات من القرن العشرين. وقد بدا أنه يعمل وفقا لأهدافه الخاصة وقد كان القليل من الاهتمام الحكومي موجها إليه. ومع ذلك، تغير ذلك بشكل مفاجئ وملحوظ وسريع. وفي نهاية السبعينيات من القرن العشرين لم تكن أحوال التعليم العالي مشرقة كثيرا. وكانت المشكلات الأساسية فيما يتعلق بالقطاع الجامعي تتمثل في ارتفاع معدل انسحاب الطلاب من الدراسة والطول النسبي لمدة الدراسة إذا ما قورنت بالوضع في دول أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من أعضاء هيئة التدريس الأكاديمي الذين تم تعيينهم أثناء الارتفاع الحاد في عدد الطلاب كانوا يفتقرون للخواص والتحفيز المطلوب لمواكبة تحديات العقد القادم، بينما كانت الإدارة المؤسساتية بشكل عام ضعيفة وغير احترافية إلى حد ما. وقد ترتب على ذلك إدارة الجامعات على نحو غير فعال، فأصبح هناك اعتقاد في ضرورة إعادة الهيكلة من أجل جعل التعليم العالي أكثر كفاءة وفعالية. وتتمثل الإصلاحات والتخفيضات الأكثر أهمية التي تم وضعها وتنفيذها منذ نهاية السبعينيات في إعادة هيكلة التعليم الجامعي من خلال إدخال ما يسمى بالهيكل ثنائي المستوى^١، والقيام بعملية تخفيض للقطاع الجامعي مما أدى إلى إغلاق العديد من الأقسام وتعديل المناهج المقدمة، وأيضا إدخال نظام تمويل شرطي للأبحاث (انظر الفصل الرابع). دامت عمليات إعادة الهيكلة المتعلقة بالتعليم الجامعي حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين عندما تم إدخال طريقة جديدة فيما يتعلق بقيادة وتشغيل نظام التعليم العالي الهولندي.

٢.٢.٢. تطور الجامعات والكليات المهنية hogescholen

يمكن أيضا تتبع تاريخ قطاع الكليات المهنية hogescholen (قطاع التعليم المهني العالي HBO-sector) إلى وقت بعيد، ولكنه تطور في ظل ظروف مختلفة جدا. فمعظم أصول المؤسسات الأقدم ترجع بتاريخها إلى القرن التاسع عشر حيث تطورت عن النقابات. وقد قدم قانون العلوم المحلية والتعليم التقني لعام ١٩١٩ أول إطار عمل قانوني للتفريق، من بين العديد من القوانين الأخرى، فيما بين التعليم الأساسي، والثانوي المحلي، والتقني. في عام ١٩٦٨، ظهر التعليم المهني العالي كنوع مستقل من التعليم بموجب قانون التعليم الثانوي (SEA) الذي أقره البرلمان والذي شرع جميع أشكال التعليم التي تقع بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي. ومن إحدى خصائص ذلك القانون SEA والطريقة التي استخدمته بها وزارة التعليم والعلوم، كان التنظيم المفصل للشؤون المؤسساتية، مما حد بشكل كبير من توفير المزيد من التطور في قطاع التعليم المهني الذي كان، بين أشياء أخرى، شديد التنوع والتفكك في ذلك الوقت.

يمكن تمييز الفترة ما بين أواخر الستينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بالنمو الكبير والتطور النظامي. فقد زادت أعداد الطلاب بسرعة في التعليم العالي مما أحدث بداية ضغوط في الميزانية التي كانت ستسود الثمانينيات. كان قطاع التعليم المهني العالي، إلى جانب التطورات في الدول الأخرى، يعتبر مثاليا لاعتمائه بذلك الكيان الطلابي المتزايد، حيث أنه (١) كان يعتبر أرخص بكثير من القطاع الجامعي وقد كان "التعليم بثمن رخيص" يعد شيئا ثمينًا حتى في ذلك الوقت، (٢) كان يوفر نظام التعليم بنصف دوام، و (٣) كان يوفر نوع التوجيه الذي كان يعد مفيدا لنمو الاقتصاد الهولندي. ومن ناحية ثانية، تسبب توسيع قطاع التعليم المهني العالي في إثارة مناقشات حول كل من الهيكل الداخلي للقطاع وعلاقته بالقطاع الجامعي.

^١ في النظام الثنائي للتعليم العالي، ينشأ التعليم الجامعي في المستوى الأول من أربعة سنوات، تنتهي بمنح شهادة الدكتوراة doctoraaldiploma، ثم تأتي الدراسات العليا في المستوى الثاني مؤدية إلى درجة الدكتوراة.

وقد نتج عن ذلك عدد وافر من التقارير الحكومية بمخططات مختلفة. وبعيدا عن الطقوس المهمة، والآراء السياسية المختلفة، والقدر الكبير من الخطاب المنمقة التي صاحبت تلك المبادرات، كانت النتائج الفعلية ضئيلة. حيث لاقى قطاع التعليم المهني العالي إطراءً لقيمه وجهوده، ولكن لم يبذل سوى القليل لإخراجه من القيد التطويري الذي وضعه فيه قانون SEA لعام 1968. في عام 1983، طالب وزير التعليم والعلوم حينها في تقرير حكومي كان عنوانه "توسيع النطاق، وإعادة تخصيص المهام والتركيز" (STC)، بالقيام بإعادة هيكلة ضخمة لقطاع التعليم المهني العالي بنتائج واسعة النطاق لهيكل وأداء نظام التعليم العالي الهولندي.. وكانت الأهداف الأساسية لإعادة الهيكلة المقترحة في التقرير هي: (أ) زيادة كبيرة في الحجم المؤسساتي من خلال الاندماجات المؤسساتية؛ (ب) زيادة الاستقلال المؤسساتي فيما يتعلق باستخدام الموارد، وسياسة العاملين وهيكل العمليات التعليمية؛ و (ج) زيادة الفعالية المؤسساتية من خلال اقتصاديات متوازنة. وتصور الوزير أنه نتيجة لتنفيذ عملية STC، لن ينشأ سوى عدد محدود من المؤسسات متعددة الأنظمة، متوسطة الحجم، ذات الاستقلالية الكبيرة. ولكن نتائج عمليات الدمج فاقت كل التوقعات. فبحلول يوليو 1987 اندمجت المؤسسات الأصلية التي كان عددها 350+ في 85 مؤسسة، منها حوالي 45 مؤسسة كبيرة إلى كبيرة جدا متعددة الأغراض. حتى أن بعضاً منها أصبح أكبر من معظم الجامعات الموجودة. وبالتالي، ومن ناحية الهيكل، تغير المشهد المؤسساتي للتعليم العالي الهولندي على نحو ملحوظ. أما من حيث الأداء، كان يتم تحقيق الاستقلال المتزايد من خلال تنفيذ فلسفة القيادة الحكومية الجديدة وأيضاً من خلال إطار العمل الذي جاء به قانون التعليم المهني العالي الجديد (1986) الذي أخرج الكليات المهنية أخيراً من عالم التعليم الثانوي ووضعه بشكل رسمي في التعليم العالي، وبذلك يشكل الهيكل الشائئ القائم في ذلك الحين.

٣.٢.٢. قانون التعليم العالي والبحث 1993

بدأ العمل بقانون التعليم العالي والبحث (WHW) بتاريخ 1 أغسطس 1993 (وزارة التعليم والعلوم 1993). وقد حل ذلك القانون محل قانون الجامعات، وقانون التعليم المهني العالي والعديد من القوانين الأخرى التي كانت تحكم التعليم العالي والبحث. وقد أعاد القانون تعريف العلاقة الإدارية بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي والبحث. فقد كان التشريع السابق على القانون الجديد يزود التنظيم والتخطيط إلى حد كبير، بتحديد دور مركزي للحكومة. والقانون الجديد له أصوله في وثيقة السياسة 1985 "الاستقلال والجودة في التعليم العالي" (وثيقة HOAK)، والتي تعلن فلسفة تنحي الحكومة لتعمل المؤسسات التعليمية المستقلة بطريقة مرنة. ويتمثل المبدأ الأساسي في إعطاء المؤسسات حرية أكبر في السياسات في إطار العوامل الثابتة التي تضعها الحكومة، وذلك ليس كهدف في حد ذاته، ولكن كوسيلة لتمكين نظام التعليم العالي من الاستجابة بشكل أكثر فعالية وحسم للاحتياجات المتغيرة للمجتمع (Goedegebuure, Kaiser et al. 1994).

يعد مفهوم الاستقلالية واحداً من الأفكار المهيمنة على القانون. فقد تم استبدال التحكم المفصل للحكومة ما قبل القانون بتحكم ذو طبيعة أكثر عموماً بعد القانون. وفي الوقت ذاته أكد القانون أنه بالرغم من اللامركزية تبقى الحكومة مسؤولة عن الفعالية واسعة النطاق للنظام. حيث يقال أن الحكومة تطبق "التحكم الانتقائي"، وتتدخل فقط حينما يكون ذلك ضرورياً.

تقوم العلاقة الإدارية بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي والبحث، كما يحددها القانون، على المبادئ التالية:

- يجب ألا تتدخل الحكومة لمنع التطورات الغير مرغوب فيها إلا حينما يحتمل أن تكون لدى الإدارة الذاتية للمؤسسات نتائج غير مقبولة؛
- يجب أن يأخذ تدخل الحكومة في المقام الأول شكل معالجة نقائص النظام بعد تطبيق القانون؛
- يجب أن تتسم وسائل ترتيب الحكومة بحد أدنى من التنظيم المفصل؛
- يجب أن تضع المؤسسات معايير لضمان الثقة القانونية، والمعقولة والإدارة الملائمة.

يمنح القانون المؤسسات حرية كبيرة في البرمجة. فهي مسؤولة في المثال الأول عن الحفاظ على الجودة، وتوفير مدى كاف من برامج التدريس والبحث وضمان إمكانية الوصول إلى التعليم. وتقوم المؤسسات بالتدريب على مراقبة الجودة بنفسها، عن طريق خبراء خارجيين، ونيابة عن الحكومة، عن طريق مفتش التعليم العالي. في الأساس، تقوم الحكومة بالتقييم على أساس ما بعد تطبيق القانون فقط إذا ما كانت الموارد المالية تستخدم بشكل فعال وإذا ما كانت النتائج المرجوة قد تحققت. وفي حال تم تحديد مواطن ضعف كبيرة، يتم إعلام المؤسسات بناء على ذلك. وإذا استمر التعارض بين ما هو مثالي وما هو واقعي، خاصة في مجال الجودة، يكون للحكومة الخيار في استخدام السلطات الإلزامية مؤيدة بالعقوبات - مع أخذ الإجراءات الملائمة بعين الاعتبار.

٤٠٢٠٢ خطة التعليم العالي والبحث (HOOP)

وفر مشروع قانون WHW لعام ١٩٩٣ أساس تشريعي لنظام التخطيط. بدايةً من عام ١٩٨٧، نشرت الحكومة خطط التعليم العالي والبحث (HOOP). في خطط HOOP، تستعرض الحكومة آرائها بشأن التعليم العالي والبحث على مدار السنوات القادمة، وتناقش احتياجات المجتمع والاتجاهات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث، كما توضح الكيفية التي يجب أن تستجيب بها المؤسسات التعليمية لمثل هذه التطورات. تعتبر HOOP دورة تخطيط لأربعة سنوات (حتى عام ١٩٩٨، كانت هذه الدورة دورة تخطيط لعامين فقط) ويتم التوصل إلى هذه الخطة على أساس التقارير السنوية لمؤسسات التعليم العالي. توضح المؤسسات التعليمية في تقاريرها السنوية ما نفذته في السنوات السابقة والكيفية التي أنفقت بها الأموال العامة. كذلك، يحتوي التقرير السنوي على باب ذو نظرة مستقبلية تشرح فيه المؤسسات التعليمية بإيجاز السياسات التي تعزم على تنفيذها، ويكون ذلك جزئياً في ضوء واجبها نحو المجتمع. قبل نشر النسخة النهائية من HOOP، يتم في البداية نشر خطط السنوات الأربعة القادمة في شكل مسودة. بعد ذلك، يتم بدء حوار يمكن أن تؤسس فيه كل من الحكومة والمؤسسات التعليمية معاً كل ما هو مرغوب أو مطلوب تحقيقه من نظام التعليم العالي والبحث. ومن ثم، يتم دمج استنتاجات هذا الحوار في النسخة النهائية من خطط HOOP.

من الموضوعات الرئيسية في هذا الحوار الكفاءة الكلية لنظام التعليم العالي والبحث. حيث يقع على عاتق الحكومة مسئولية توضيح الأهداف الكلية في دورة التخطيط. وللوصول إلى هذه الغاية، يمنح القانون للحكومة عدد محدود من السلطات مقدماً، أهمها ما يلي:

- تقييم الكفاءة الكلية للبرامج الدراسية الجديدة والحالية.
- إقرار صيغة عامة لتحديد حجم المنحة الرئيسية التي تُقدمها الحكومة للمؤسسات التعليمية في حدود الميزانية العامة للتعليم العالي والبحث.
- تقييد الالتحاق بالبرامج الدراسية فيما يتعلق باعتبارات سوق العمل وكفاءته.
- تحديد العناصر الأساسية لسياسة العاملين.

في خطة التعليم العالي والبحث الأخيرة، حددت الحكومة مهام التعليم العالي المهمة بأنها المساهمة في الانتقال نحو مجتمع المعرفة، وتقوية الوضع الدولي في أوروبا وفي العالم، وتعقد المجتمع. وقد تمت صياغة الطموحات التالية للتعليم العالي والبحث (وزارة التربية والثقافة والعلوم ٢٠٠٤ (Ministerie van Onderwijs Cultuur en Wetenschappen).

- تحقيق المشاركة القصوى وزيادة عدد الأفراد المؤهلين تأهيلاً عالياً. في سياق أهداف لشبونة (الأهداف التي وضعها الاتحاد الأوروبي لنظم التعليم والتدريب في لشبونة عام ٢٠٠٠)، تهدف الحكومة إلى زيادة معدل التسجيل في التعليم العالي إلى ٥٠٪ في عام ٢٠١٠.
- تحقيق الجودة كعنصر أساسي للاستجابة للاتجاهات المجتمعية. تعتبر الجودة بصفة عامة جيدة، ولكن من الضروري أن يكون البحث والتعليم أكثر تميزاً وتفوقاً من أجل خلق صورة دولية أكثر قوة.
- يجب أن يكون الشباب قادرين على العمل كما ينبغي في مجتمع معقد. ويجب تجهيزهم لاتخاذ المبادرات، ولتحلي بروح المغامرة، ولتشكيل عملياتهم التعليمية الخاصة. تزداد أهمية مزيج التعليم والعمل بصفة مستمرة.
- يجب أن تسهم مؤسسات التعليم العالي بصورة أكبر في القدرات الإبداعية للاقتصاد الهولندي بالإضافة إلى القطاعات المجتمعية، مثل الصحة والتعليم. يتطلب ذلك المزيد من التفاعل، وانسجام دائم بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، والمزيد من الاهتمام بالأنشطة التي تُركز على إظهار قيمة المعرفة.
- بالرغم من أن جودة البحث تعتبر جيدة، فإن الأمر يتطلب المزيد من التركيز، والمزيد من ديناميكيات المنافسة والبحث، والمزيد من الفرص لجذب المزيد من الباحثين وغيرهم من العاملين في مجال المعرفة والاحتفاظ بهم.

من أجل تحقيق هذه الطموحات، تم إعادة النظر في ظروف إطار العمل السائدة والمفاهيم الموجهة لها. في عام ١٩٩٥، أطلقت الحكومة عروض لقانون جديد للتعليم العالي HE، الغرض منه استبدال القانون الحالي. يجب على الحكومة السماح للمؤسسات التعليمية العمل بشكل أكثر استقلالية وفقاً لرؤيتها وتفضيلاتها الخاصة وتدخل أقل من الحكومة. وتُركز الحكومة بصفة أساسية على وظائف نظام التعليم العالي HE واتجاهه الاستراتيجي ككل، كما تركزت مسؤوليتها على جودة النظام وإمكانية الوصول إليه وفعاليتها. بينما تتمثل مسؤولية المؤسسات التعليمية المستقلة في التعليم والعاملين والموارد. وحتى اليوم، هناك إدراك عام بأن القانون الحالي لعام ١٩٩٣ يحتاج إلى بعض التعديلات، ولكن هذه التعديلات يمكن التعامل معها بفعالية عن طريق تعديل القانون الحالي بدلاً من تقديم قانون جديد. تتعلق التعديلات المقترحة، على سبيل المثال بضمان الجودة، وبنية تمويل جديدة، ومهام البحث التي تنفذها الكليات hogescholen، والبنية التحتية للبحث. وسوف يُترك اتخاذ القرارات الأخرى للحكومة الجديدة في عام ٢٠٠٧.

منذ تقديم قانون التعليم العالي والبحث (WHW) في عام ١٩٩٣، وقعت مسؤولية البرامج الدراسية على عاتق مؤسسات التعليم العالي. ومع ذلك، فإن المؤسسات التعليمية التي ترغب في تقديم برامج دراسية جديدة يجب عليها التسجيل مع الوزير، ويشمل ذلك مراجعة من قبل اللجنة

الناصحة حول توفير البرامج الدراسية (ACO). وبصفة عامة، تتبع الوزارة نصيحة لجنة ACO. توضح خطة HOOP لعام ٢٠٠٠ أن موافقة ACO لم تعد ضرورية، وبالتالي يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تبدأ أو تضيف برامج دراسية جديدة بدون الحصول على نصيحة ACO. وقد تم إلغاء لجنة ACO في عام ٢٠٠٤ وتولى مهامها مجلس الاعتماد NVAO (انظر أدناه).

٥٠٢٠٢ تنفيذ بنية البكالوريوس - الماجستير

في عام ٢٠٠٢، وافق البرلمان الهولندي على إصلاح بنية الدرجات العلمية توافقاً مع عملية بولونيا (اتفاقية لتوحيد معايير الدرجات العلمية وضمان الجودة في أوروبا تم توقيعها عام ١٩٩٩ في جامعة بولونيا بإيطاليا). تحول التعديلات التي تم إجراؤها على قانون التعليم العالي والبحث (WHW) لمؤسسات التعليم العالي الهولندية بصورة قانونية منح درجتي البكالوريوس والماجستير للعام الأكاديمي (٢٠٠٢/٢٠٠٣). بالإضافة إلى هذا التغيير، تمت أيضاً الموافقة على قانون جديد قيد الاعتماد (انظر أدناه) وتم تنفيذ نظام نقل رصيد الدرجات الأوروبي. والمثير للاهتمام أن معظم الجامعات وبعض الكليات قد اتخذت بالفعل قرار تنفيذ نظام البكالوريوس - الماجستير قبل موافقة البرلمان على التغيير في قانون WHW.

بدايةً من العام الأكاديمي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، سوف يتمكن خريجي الجامعات من الحصول على لقب البكالوريوس والماجستير بالإضافة إلى الدبلومات التقليدية للدكتوراه (*doctorandus (drs.)* أو الهندسة (*ingenieur (ir.)* أو الماجستير (*meester (mr.)*). في ظل نظام "البكالوريوس - الماجستير" (BaMa)، سوف يتلقى طلاب الجامعة أولاً برنامج للحصول على درجة البكالوريوس يستمر لمدة ثلاثة سنوات على الأقل، وبعد ذلك سوف يتمكنون من الاستمرار لدخول برنامج ماجستير متخصص (لمدة عام أو عامين). وسوف تظل القواعد الحالية المرتبطة بالفترة الزمنية القصوى التي يمكن أن يدرس خلالها الطلاب، قيد التنفيذ.

سوف يتمكن الخريجون من الكليات من الحصول على لقب البكالوريوس بالإضافة إلى الدبلومات التقليدية للبكالوريوس *bac* أو الهندسة (*ingenieur (ing)*). وسوف يتم منحهم درجة البكالوريوس بعد أربعة سنوات من الدراسة. ومثل الجامعات، سوف يتمكن قطاع التعليم المهني العالي HBO من إعداد برامج لدرجة الماجستير، ولكن على عكس الجامعات، لم تُمول الحكومة البرامج الخاصة بدرجة الماجستير حتى الآن (بالرغم من أنه يتم النظر في ذلك حالياً لبعض برامج الماجستير). وقد بلغ التمويل الحكومي للجامعات من أجل تقديم نظام بكالوريوس/ماجستير ٤٥ مليون يورو: ٥٠٪ في عام ٢٠٠١ و ٥٠٪ في عام ٢٠٠٢. وقد بدأ تنفيذ نظام البكالوريوس - الماجستير تدريجياً في كل فروع المعرفة ومجالات المواد الدراسية تقريباً.

٣٠٢ قطاع التعليم العالي المهني (HBO)

١٠٣٠٢ البنية

يعتبر الغرض من الكليات المهنية *hogescholen*، كما حدده قانون WHW لعام ١٩٩٣، هو تقديم التعليم النظري وتطوير المهارات المطلوبة للتطبيق العملي في مهنة معينة. وينصب التركيز على مجال مهني محدد، وتكون الخبرة العملية جزءاً مهم من التدريب. هناك ما يقرب من ٥٠ كلية توفر تعليم مهني عالي لطلاب تبدأ أعمارهم من ١٨ عام وما فوق. تقدم الكليات المهنية *hogescholen* برامج في مجالات المعرفة التالية: الاقتصاد، الصحة، التأكيد الاجتماعي، الزراعة، التعليم، الهندسة، والفنون. تبلغ المدة القياسية لهذه البرامج عادةً أربعة سنوات وتتكون من ١٦٨ رصيد درجات.

تقدم الكليات المهنية *hogescholen* برامج دوام كامل وبرامج دوام جزئي. ويتلقى الطلاب الذي يستكملون برنامج دراسة التعليم العالي المهني HBO بنظام الدوام الكامل لمدة أربعة سنوات مؤهل يمكن تشبيهه بدرجة البكالوريوس. وتقدم بعض الكليات لخريجها إمكانية ترقية هذا المؤهل لدرجة الماجستير. ويشمل ذلك رسوم تكلفة كاملة (لا يوجد تمويل حكومي لهذا البرنامج) وعام إضافي من

الدراسة. كذلك، تُقدم الكليات برامج ما بعد التعليم العالي المهني HBO. وتشمل هذه البرامج برامج تدريب متقدمة، والتي يمكن أن تختلف مدتها حيث تتراوح من عدة أسابيع إلى أربعة سنوات.

٢.٣.٢ إمكانية الالتحاق

وفقاً للقانون، يعتبر الالتحاق بالكليات المهنية مفتوحاً لكل الطلاب الذين يحملون شهادة HAVO أو MBO أو VWO أو أي مؤهل مكافئ. بدلاً من ذلك، قد يتم قبول المتقدمين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاماً أو أكثر ولا يملكون المؤهلات المطلوبة، بعد اجتياز اختبار دخول شفهي أو كتابي *colloquium doctum*. كذلك، قد تفرض الكليات متطلبات دخول محددة فيما يتعلق بالمواد الدراسية وخاصةً عندما يؤدي برنامج الدراسة المقصود إلى تأهيل مهني. ويجب أن تحصل كل هذه المتطلبات على موافقة الوزارة وأن تدخل في السجل المركزي للبرامج الدراسية للتعليم العالي (CROHO) قبل عملية التقدم. ويتمثل القيد الوحيد على الدخول المفتوح في نظام العدد الثابت *numerus fixus* الذي ينطبق فقط على عدد محدود من البرامج الدراسية، المرتبطة بصفة أساسية بالمهن الطبية المساعدة (مثل العلاج الطبيعي) والسياحة والصحافة والخدمة الاجتماعية القضائية.

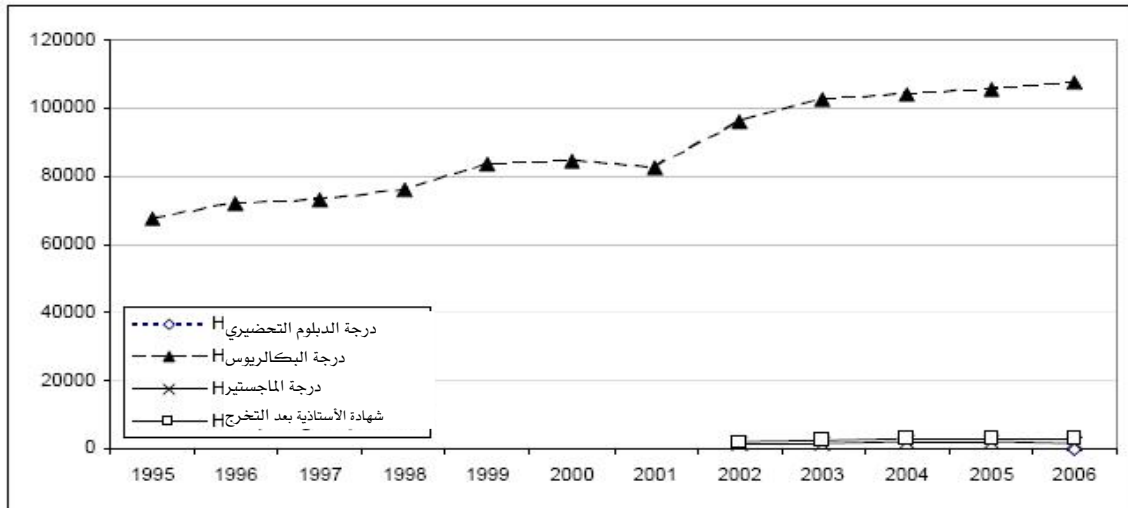
هناك عدد من أنواع العدد الثابت *numerus fixus* (تطبق على كل من الكليات المهنية *hogescolen* والجامعات). يُعرف النوع الأول (وهو الأقدم أيضاً) بالسعة الثابتة *capacity fixus*. عندما يتجاوز عدد المتقدمين سعة التعليم القومي، تُقرر الوزارة عدد الأماكن (قومياً وعلى مستوى المؤسسات التعليمية) الذي سوف يكون متاحاً. كذلك، فقد يضع وزير التعليم والثقافة والعلوم حداً للعدد المقبول من الطلاب، إذا أمكن توضيح أن إمداد الخريجين من برنامج معين يتجاوز حاجة سوق العمل بقدرٍ أساسي وعندما يكون ذلك متوقع لعددٍ من السنوات القادمة (سوق عمل ثابت *opleidingsfixus*). يتمثل نوع ثالث من أنواع العدد الثابت في المؤسسات التعليمية الثابتة *institutional fixus*، حيث إنه بدايةً من الأول من سبتمبر عام ٢٠٠٠، تم منح مؤسسات التعليم العالي المزيد من الاستقلالية في تحديد سعتها التعليمية. وإذا تجاوز عدد المتقدمين التقييدات المتوقعة بطريقة تجعل السعة التعليمية لمؤسسة تعليمية معينة غير كافية (مما يؤدي في الحقيقة إلى المخاطرة بجودة التعليم)، يمكن في هذه الحالة للمؤسسة التعليمية تقديم طلب للانتقاء. في حالة وجود أي نوع من أنواع العدد الثابت، يتم انتقاء الطلاب من خلال من يُطلق عليه نظام يانصيب ترجيحي.

في عام ١٩٩٣، تم تطبيق هذا النظام على برامج العدد الثابت في الكليات المهنية. وقد كانت السمة الأساسية لهذا النظام هي أن تذكرة اليانصيب هي التي كانت تقرر الدخول إلى الدورات الدراسية التي كان يُفرض عليها قيد دخول. ومع ذلك، فقد كان يانصيب ترجيحي، حيث كان يوفر فرص كبيرة للالتحاق للمرشحين الذين حصلوا على متوسط نتائج أعلى في اختبارات التعليم الثانوي. بالنسبة للبرامج التي قل فيها عدد الأماكن المتوفرة عن عدد المتقدمين، أصبح المرشحين رقم في اليانصيب. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تقسيمهم إلى خمسة فئات من فئات اليانصيب. تشمل الفئة (أ)، التي تعتبر أعلى فئة، المرشحين الذين حصلوا على أعلى متوسط درجات في الاختبارات (٨.٥ أو أعلى). وتشمل الفئة (و)، وهي أقل فئة، الطلاب الذين حصلوا على متوسط درجات في الاختبارات يتراوح من ٦ إلى ٦.٥.

وقد تمت إضافة فئة سادسة للأجانب. وبصفة عامة، يمكن القول بأنه كلما ارتفعت فئة اليانصيب، زادت فرصة القبول، وبالإضافة إلى ذلك فكلما قل رقم اليانصيب زادت فرصة القبول. ويمكن للطلاب الذين لم يتم قبولهم إعادة التقدم في عامٍ لاحق، ولكنهم لا يتلقون أي رصيد درجات مقابل فترة الانتظار.

بدأ إجراء التغييرات في آلية الانتقاء في عام ١٩٩٦ مع تعيين لجنة Drenth، التي كان يُفترض أن تقوم بتقديم توصيات حول التغييرات الممكنة في نظام القبول في التعليم العالي. وقد كانت النصيحة التي قدمتها اللجنة هي توفير إمكان دخول مباشر للطلاب الحاصلين على درجات مرتفعة في التعليم الثانوي وتطبيق نظام اليانصيب الترجيحي على الطلاب الأقل درجات. علاوةً على ذلك، فقد أوصت اللجنة بأنه يجب حجز ١٠٪ من الأماكن الدراسية للطلاب الذين لديهم خبرة وظيفية. ونظراً لتوصيات لجنة Drenth، فقد انتهت المناقشات العامة والسياسية بتغيير في القواعد من قبل وزارة التعليم والعلوم والثقافة في عام ١٩٩٩. وبدايةً من الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩، تم تطبيق نظام انتقاء جديد. يتمثل الفرق الأساسي بين هذا النظام الجديد والنظام السابق في أن كل المرشحين الحاصلين على متوسط درجات يبلغ ٨ أو أعلى في التعليم الثانوي سوف يُقبلون مباشرةً في البرنامج الذين يختارونه. وسوف يتوجب على المتقدمين الآخرين المرور بإجراء اليانصيب الترجيحي السابق الذكر. وقد تم إجراء بعض التغييرات الإضافية في عام ٢٠٠٠. ومنذ عام ٢٠٠٠، توفرت الفرصة لكل من الكليات والجامعات لانتقاء حد أقصى يبلغ ١٠٪ من إجمالي الأماكن المتاحة (القبول اللامركزي). ويتم الانتقاء على أساس -على سبيل المثال- الدافع أو الخبرة العملية أو المهوبة (بوييرووني وهويسمان Boezeroy and Huisman ٢٠٠٠).

شكل (٢- ١): الملتحقين الجدد بالكليات المهنية، حسب نوع البرنامج



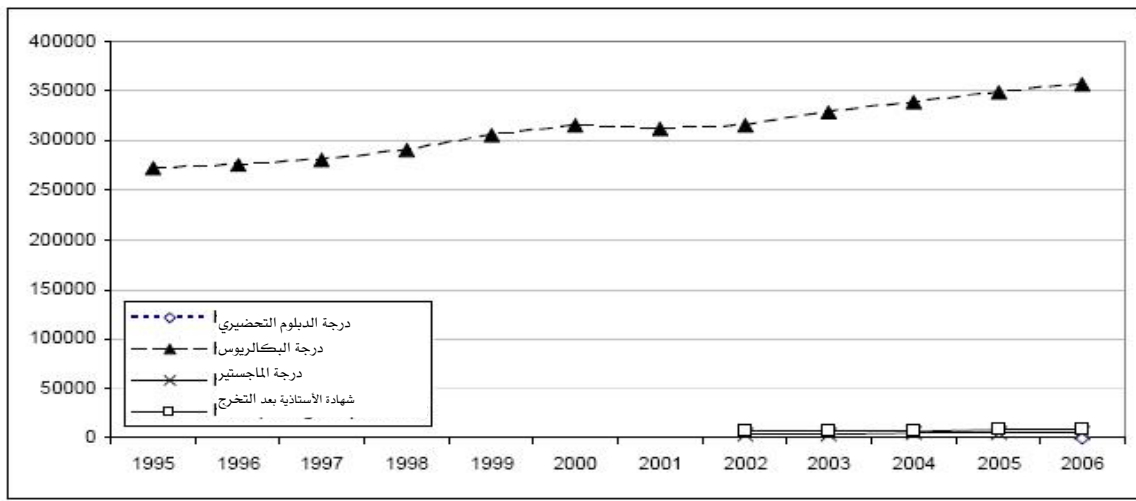
المصدر: قاعدة بيانات CBS وCHEPS IHEM، ٢٠٠٧

يوضح الشكل (٢- ١) تطور عدد الملتحقين الجدد بالكليات الفنية. بعد فترة زمنية من تزايد أعداد الملتحقين الجدد في تسعينيات القرن العشرين، أوضح تدفق الطلاب انخفاض مؤقت في السنوات الأولى من الألفية الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، أوضحت تقييدات الطلاب مرةً أخرى اتجاه نحو الزيادة.

٢٠٣٠٢ التسجيل

يعتبر قطاع التعليم العالي المهني HBO أكبر قطاع في التعليم العالي، حيث يزيد عدد الطلاب المقيدين به على ٣٥٠,٠٠٠ طالب سواء كانوا طلاب دوام كامل (٨٠٪ من الطلاب) أو دوام جزئي (٢٠٪ من التسجيلات). وكما يمكننا أن نرى في الشكل (٢-٢)، فقد زاد معدل التسجيل في قطاع HBO على مدار السنوات الأخيرة ووصل إلى ما يزيد على ٣٥٠,٠٠٠ طالب في العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

شكل (٢-٢): التقييد في الكليات حسب نوع البرنامج

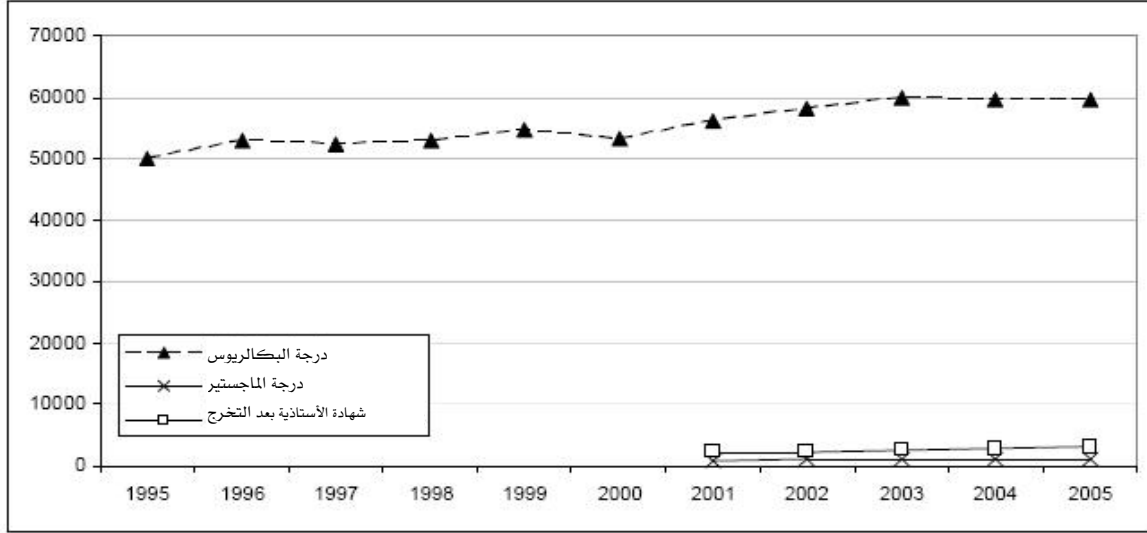


المصدر: قاعدة بيانات CBS وCHEPS IHEM، ٢٠٠٧

٤٠٣٠٢ التخرج (Outflow)

منذ عام ١٩٨٦، أصبحت المدة الزمنية القياسية للدراسة في الجامعات والكليات المهنية أربعة سنوات. في الكليات الفنية، هناك اختلافات طفيفة فقط بين الفترة الزمنية الفعلية للدراسة والفترة الزمنية القياسية المنصوص عليها للدراسة لبرامج الدوام الكامل. وكما يمكننا أن نرى في الشكل الموضح أدناه، فإن عدد الطلاب المتخرجين من الكليات المهنية قد ارتفع إلى إجمالي يزيد على ٦٣,٠٠٠ طالب في العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (وهي زيادة بنسبة ٢٧٪ مقارنةً بعدد الطلاب المتخرجين في عام ١٩٩٥).

شكل (٢- ٣): الخريجون من الكليات حسب نوع الدرجة العلمية وفروع المعرفة



المصدر: جهاز مراقبة CBS وCHEPS للتعليم العالي، ٢٠٠٢

٥٠٣٠٢ التعليم وسوق العمل

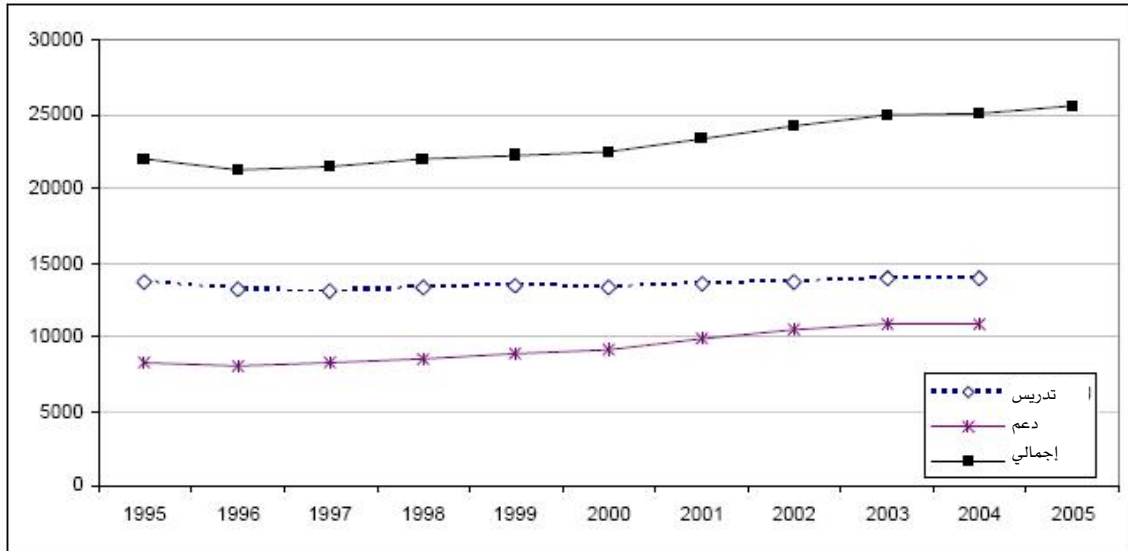
تجرى استطلاعات رأي بين خريجي قطاع HBO سنوياً. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كانت نسبة ٤,٦ بالمائة من كل هؤلاء الخريجين قبل عام ونصف عاطلة عن العمل. تعتبر هذه النسبة أقل من النسبة التي توصل إليها استطلاع الرأي في عام ٢٠٠٤ (٥,٤ بالمائة). فقد وجد أغلبية الخريجين عمل يتناسب مع مستواهم التعليمي والمواد الدراسية التي درسوها. وأوضح معظم الخريجين أن تعليمهم يوفر إعداد ملائم لسوق العمل (٨٤ بالمائة) وأساس جيد للمزيد من التطور المهني (٩٣ بالمائة) (مجلس HBO ٢٠٠٥).

نظراً للتطورات التي حدثت في سوق العمل، فقد أصبحت الكليات المهنية مهتمة بمزيج التعليم والعمل. ومنذ العام الأكاديمي ١٩٩٢/١٩٩١، قدمت الكليات برامج تعليمية قائمة على العمل (تعليم تعاوني). وقد ازداد عدد الطلاب في هذه البرامج من ٢٠٠ طالب (١٩٩٢/١٩٩٣) إلى ١١,٨٦٠ طالب في العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (٣,٢٪ من التسجيل الإجمالي للطلاب).

٦٠٣٠٢ هيئة العاملين

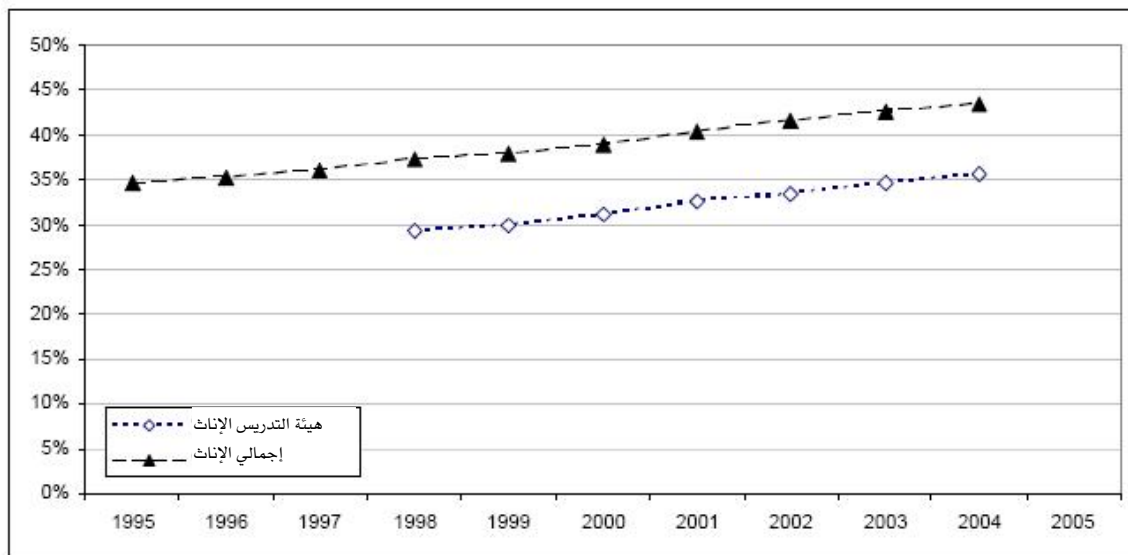
حتى عام ١٩٩٠، كانت هيئة التدريس الأكاديمي في الكليات المهنية تقضي كل وقتها في التعليم. وقد تغير ذلك بدايةً من تسعينيات القرن الماضي، حينما بدأت الكليات أنشطة بحوث تعاقدية. تُشير التقديرات القائمة على تدفقات إيرادات الكليات إلى أن هيئة التدريس الأكاديمية تقضي نحو ٨٪ من وقتها على أنشطة البحث. يبين الشكل الموضح أدناه أنه في عام ٢٠٠٤ كان نحو ٥٥٪ من إجمالي العاملين بدوام كامل في الكليات ينتمون إلى هيئة التدريس. وكانت نسبة العاملين غير الأكاديميين من الإناث أعلى (٤٣٪ في عام ٢٠٠٤) من نسبة العاملين بهيئة التدريس من الإناث (٣٦٪ في عام ٢٠٠٤).

شكل (٢- ٤): العاملون في الكليات (دوام كامل)



المصدر: HBO-Raad، ١٩٩٥ - ٢٠٠٥

شكل (٢- ٥): النسبة المئوية للعاملات من الإناث في الكليات



المصدر: HBO-Raad، ١٩٩٥ - ٢٠٠٥

في سياق الأهمية المتنامية للبحوث (التطبيقية) في قطاع HBO، فقد تم ابتداء منصب أكاديمي جديد وهو منصب المحاضر، وهو فرد ذو مؤهلات عليا لديه خبرة جيدة في مجال المادة الدراسية وفي النطاق المهني. تتمثل الفكرة الرئيسية في أن المحاضرين ليسوا أعضاء منعزلين من فريق العمل، ولكنهم يعملون كقادة للوحدات التنظيمية (ما يُطلق عليها "حلقات المعرفة"). ويتم تكليفهم ببحوث تطبيقية تُركز على الأسئلة التي تنشأ من الممارسة المهنية وتعتبر أداة مهمة لمطامح الكليات فيما يتعلق بالبحث. وقد تزايد عدد المحاضرين بصورة ثابتة إلى نحو ٢٧٠ في عام ٢٠٠٧. ويتم تقييم نتائج المحاضرين كل عام وفي عام ٢٠٠٦ تم إضفاء صفة الواقعية على التقييم على مدار العام السابق.

وقد كانت أكثر الاستنتاجات أهمية هي: (Stichting Kennisontwikkeling hbo (SKO) مؤسسة المعارف التابعة لقطاع التعليم المهني العالي ٢٠٠٦).

- يمثل منصب المحاضر في البنية التحتية للمعرفة تطور إيجابي. يبدو أنه مقارنةً ببعض السنوات السابقة، هناك المزيد من التعاون المكثف مع البنية التحتية للمعرفة من خلال الاتصالات الفردية، واستضافة المحاضرين، والتعاون في مشروعات البحث.
- تم تكثيف نشر المعرفة مع الشركات والمؤسسات (والعكس). بعد ثلاثة سنوات، يتبادل نحو ٦٠٪ من المحاضرين المعرفة مع أكثر من ١٠ شركات، وخاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوةً على ذلك، فقد اتخذ المحاضرين أشكالاً من التعاون على كل من المستويات المحلية والإقليمية والقومية والدولية.
- يبدو أن هيئة التدريس في الكليات تشترك بصورة متزايدة في إلقاء المحاضرات، وفي أنشطة البحث، وفي تجديد المناهج الدراسية التي تتبثق من حلقات المعرفة.

٤.٢ القطاع الجامعي

١.٤.٢ البنية

يوفر القطاع الجامعي برامج تعليمية تشمل نظام الدوام الكامل بالإضافة إلى نظام الدوام الجزئي. ويعتبر العبء الدراسي الإجمالي (وهو وحدة دراسية معتمدة) المطلوب في البرامج التعليمية التي تعتمد نظام الدوام الجزئي مكافئاً لذلك الموجود في نظام الدوام الكامل، بيد إن الاختلاف يكمن في حجم العبء الدراسي الذي ينجزه الطالب خلال السنة. ويضم القطاع الجامعي كافة مجالات المعرفة: مثل الزراعة والبيئة الطبيعية، والاقتصاد، والهندسة، والصحة، والدراسات الإنسانية (بما في ذلك الفنون)، والقانون، والعلوم الطبيعية، بالإضافة إلى العلوم الاجتماعية. وبوجه عام، يحصل الطالب في نهاية البرامج التعليمية على درجة الماجستير (Doctorandus (Drs) وهو مؤهل يعادل درجة الماجستير. ويستثنى من ذلك طلاب الحقوق الذين يتابعون دراستهم في البرامج الدراسية المقررة فيحصلون بذلك على درجة الأستاذة (Meester (Mr)، أما بالنسبة لطلاب الهندسة والزراعة والبيئة الطبيعية فيحصلون على لقب مهندس (Ingenieur (Ir) في نهاية دراستهم الجامعية. وعادة ما تكون المدة الزمنية الرسمية لجميع البرامج التعليمية أربع سنوات، حيث تتألف من سنة تمهيدية (السنة الدراسية الأولى) وطور "الدكتوراه" الذي يمتد لثلاث سنوات. إلا إن معظم البرامج التعليمية التقنية تمتد لخمس سنوات دراسية (ما يعادل ٢١٠ وحدة دراسية معتمدة). أما بالنسبة لبعض البرامج التعليمية الطبية (بما فيها علم الطب البيطري) فتمتد إلى ست سنوات (٢٥٢ وحدة دراسية معتمدة) (حسب قانون التعليم العالي والأبحاث WHW - المادة ٧,٤).

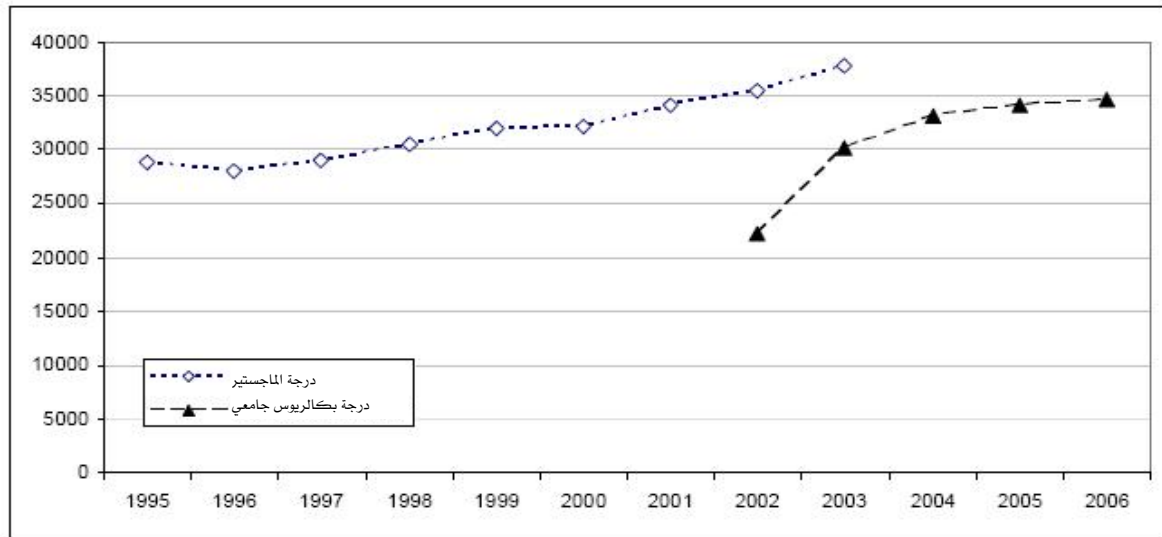
٢,٤,٢ إمكانية الالتحاق

بموجب القانون، يعتبر دخول الجامعة متاحاً أمام الطلاب الذين يحملون شهادة إتمام المرحلة الدراسية ما قبل الجامعية (VHO) أو شهادة إتمام الدراسة التمهيدية من جامعة مهنية (Hogescholen). ويشمل القبول جميع الطلاب المتخرجين من الجامعات المهنية حتى إنه في بعض الأحيان يتم إعفاء الطلاب المتخرجين منها من بعض مقررات البرامج التعليمية في الجامعة. أما بالنسبة للطلاب الجدد المتقدمين والذين بلغوا

أو تجاوزوا سن الواحدة والعشرين ولا يمتلكون المؤهلات الضرورية، فيتم قبولهم في الجامعة بعد اجتيازهم امتحان القبول *Doctum Colloquium*. ويتصف القطاع الجامعي بكونه مفتوحاً أمام كافة الطلاب المتقدمين كما هو الحال في قطاع التعليم العالي المهني HBO. أما النظام الوحيد الذي يتصف باحتوائه على قيود ضمن هذا "النظام المفتوح" هو نظام العدد المحدود *Numerus Fixus* الذي جرى تطبيقه على عدد معين من البرامج الدراسية كبعض الدراسات الطبية. وهناك ثلاثة أنواع من نظام العدد المحدود *Numerus Fixus*: نظام السعة المحدودة *Capacity Fixus*، ونظام التدريب المحدود *Opleidings Fixus*، بالإضافة إلى نظام التحديد المؤسسي *Institutional Fixus*. تعتمد هذه الأنظمة إما على اعتبارات متعلقة بسوق العمل أو على السعة الإجمالية للبرنامج التعليمي على مستوى النظام.

ويظهر الشكل أدناه التطورات التي طرأت على طلاب السنة الأولى في القطاع الجامعي. وكما هو ظاهر فإن النمو الأسرع كان خلال فترة الثمانينات وحتى بداية التسعينات. وعلى الرغم من تدني عدد المتقدمين الجدد إلى القطاع الجامعي منذ بداية عام ١٩٩٢، إلا إنه يمكن ملاحظة زيادة العدد تدريجياً منذ عامي ١٩٩٧/١٩٩٨ ليصل إلى حوالي ٣٤,٠٠٠ طالب ملتحق بالتعليم الجامعي عام ٢٠٠١.

الشكل ٢- ٦: المنضمون الجدد للجامعات حسب المجال الدراسي

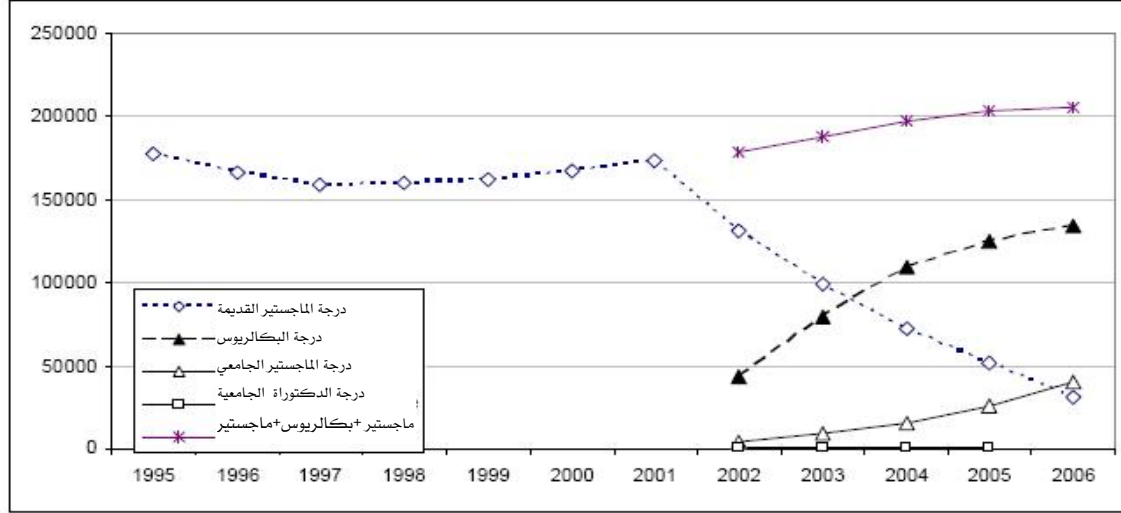


المصدر: CBS, and CHEPS IHEM, 2007

٣.٤.٢ التسجيل

في عام ٢٠٠١، بلغ عدد الطلاب في القطاع الجامعي حوالي ١٧٣,٠٠٠ طالب (٩١٪ في نظام الدوام الكامل - ٩٪ في نظام الدوام الجزئي) بما في ذلك الطلاب الذين استنفذوا الفترة الزمنية المسموح لهم به من أجل التسجيل (عادة ما تكون ٦ سنوات). وهنا يكون أمام الطالب خيارين: إما أن يسجل في الجامعة كطالب جامعي (ولكن بدون أن يتمتع بالدعم الطلابي، حيث تكون أجور التدريس أعلى من تلك التي يدفعها الطلاب العاديين)، أو أن يعتبر الطالب حرّاً *Extraneus* (حيث لا يسمح له بحضور المحاضرات وإنما يقوم بتقديم الامتحانات فقط، كما أنه لا يتمتع أيضاً بالدعم الطلابي ويطلب منه سداد رسوم تقديم الامتحانات).

الشكل ٢ - ٧: التسجيل في الجامعات حسب البرنامج التعليمي والمجال الدراسي



المصدر: CBS and CHEPS IHEM; 2007

تراجعت نسبة التسجيل في الجامعة خلال التسعينيات لتصبح متدنية عام ٢٠٠٠، إلا إنها ارتفعت ثانية بعد ذلك (بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦). حيث كان لإحداث برنامجي الماجستير والبكالوريوس أثراً واضحاً على ذلك: فبدأ عدد الطلاب المسجلين في البرنامج التعليمي للماجستير القديم Doctorandus بالتلاشي شيئاً فشيئاً، بينما بدأ عدد المسجلين في البرامج التعليمية من أجل البكالوريوس ودرجة الماجستير بالنمو بخطى سريعة.

٤.٤.٢ التخرج (Outflow)

أصبحت المدة الزمنية القياسية للدراسة في الجامعات منذ عام ١٩٨٢ أربع سنوات، إلا إن المدة الحقيقية تتراوح عادة ما بين ٥.٥ إلى ٦.٥ سنة، بالاعتماد على موضوع الدراسة. وقد بلغت نسبة الطلاب المتخرجين من حملة الدراسة الجامعية الأولى أوجها في عام ١٩٩٥ إلا إنها انخفضت في النصف الثاني من التسعينيات لتصل إلى أقل مستوى لها عام ٢٠٠٠، أما في العام ٢٠٠٤، فقد عادت نسبة الطلاب المتخرجين من حملة الدراسة الجامعية الأولى إلى الارتفاع لتصل إلى أعلى مما كانت عليه في العام ١٩٩٥.

الشكل ٢ - ٨: الطلاب المتخرجون من الجامعات حسب المجال الدراسي



المصدر: CBS and CHEPS IHEM; 2007

٥.٤.٢ التعليم وسوق العمل

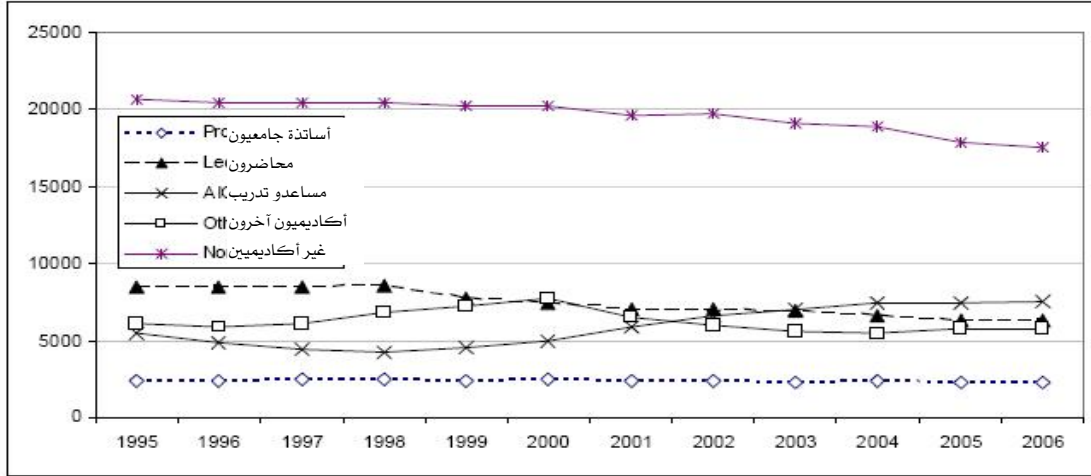
على الرغم من أن الجامعات تقوم بتحضير طلابها من أجل أعمال وأبحاث علمية مستقلة ضمن إطار أكاديمي أو مهني، إلا إن عدداً ضئيلاً فقط من الطلاب المتخرجين (حوالي ١٠٪) يتم توظيفهم في مجال الأبحاث. وكما هو الحال في قطاع التعليم العالي المهني HBO فالتواصل بين الجامعات وسوق العمل يعتبر شيئاً هاماً.

منذ عام ١٩٩٨، يتم إجراء دراسة مسح سنوية على الطلاب المتخرجين من الجامعات والذين مضى على تخرجهم عام ونصف. وتقدم هذه الدراسة المسحية التي يطلق عليها اسم "مراقب القطاع الجامعي Wo-monitor" صورة حول وضع سوق العمل بالنسبة للطلاب المتخرجين، وتحدد بعض المؤشرات مثل: الوظيفة/البطالة، والتدريب، والتنقل، والتوظيف، ونوع العقود، وعدد ساعات العمل، والدخل، بالإضافة إلى نوع المهام والمهارات المطلوبة. وقد أظهر آخر استقصاء أن نسبة عدد الطلاب المتخرجين العاطلين عن العمل بلغت ٤,٦٪، كما انخفضت نسبة فرص الأعمال التي تتطلب شهادات جامعية من ٦٦٪ إلى ٦١٪ خلال عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥. وخلال نفس الفترة أيضاً، سجلت نسبة الطلاب المتخرجين الحاصلين على عمل دائم انخفاضاً من ٥٢٪ إلى ٤٩٪. إلا أنه وبالمقارنة مع مؤشرات البيانات العالمية، فإن معدل هجرة الطلاب المتخرجين من الجامعات الهولندية يعتبر ضئيلاً نوعاً ما، حيث يبدو أن الطلاب المتخرجين يقومون بتحسين أوضاعهم بسرعة أكبر بعد السنوات الأولى القليلة من تخرجهم. وأعرب ٨٠٪ من الطلاب الهولنديين المتخرجين من استجابوا للدراسة عن رضاهم عن مستوى التعليم الجامعي كأساس من أجل مساعدتهم على تطوير مستوى المعرفة والمهارات لديهم فيما بعد (Allen و Coenen ٢٠٠٧).

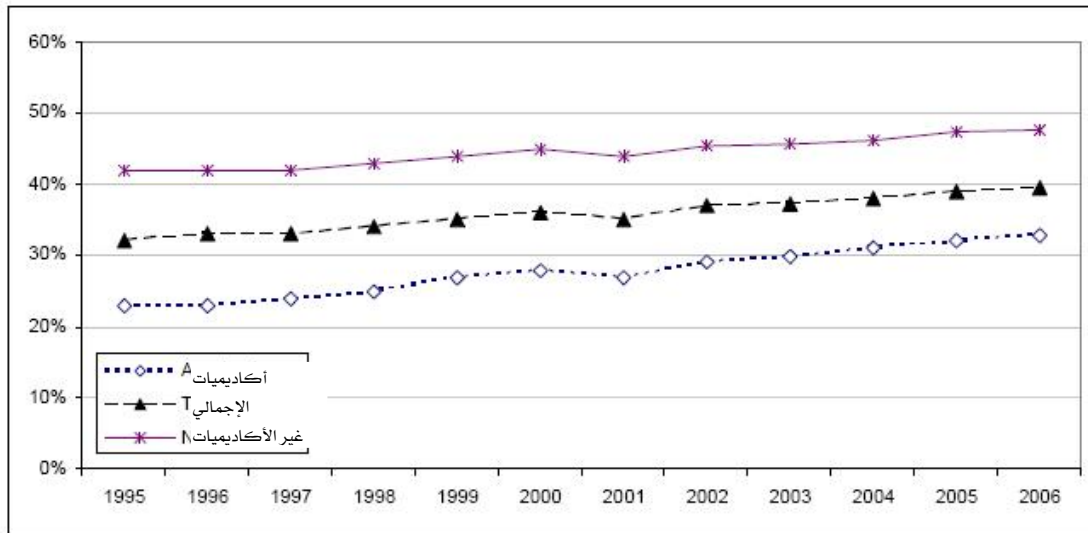
٦.٤.٢ هيئة العاملين

في عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة العاملين في الجامعات من غير الأكاديميين ٤٥٪، كما وصلت نسبة الإناث العاملات إلى ٣٩٪ من النسبة الإجمالية للعاملين. وتعتبر نسبة الإناث العاملات غير الأكاديميات البالغة ٤٨٪ أكبر بكثير من نسبة نظيراتها الأكاديميات (٣٣٪). حيث شهد مبدأ الموازنة فيما بين الجنسين تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي.

الشكل ٢ - ٩: هيئة العاملين في الجامعات (fte)



الشكل ٢ - ١٠: نسبة هيئة التدريس من الإناث في الجامعات



٥.٢ تعليم ما بعد التخرج

١.٥.٢ القوانين والسياسة العامة

حتى نهاية عقد الثمانيات، جرت العادة على توظيف الأشخاص ممن يقومون بمتابعة دراسة الدكتوراه أفراداً في هيئة العاملين في الجامعة، وفي بعض الأحيان كانوا يشغلون منصب مساعد أبحاث، مع احتفاظهم بمنصب عليا نظامية. وكان التحضير لدرجة الدكتوراه في السابق يعتبر جهداً ودراسة غير رسمية، فعملية التحضير والدراسة لم تكن عبارة عن سلسلة ثابتة من المهام تخضع للمعايير التي تفرضها (الجامعة أو الحكومة). حيث كانت تأخذ شكل التمرين: فالشخص الذي كان يحضر لدرجة الدكتوراه كان يعمل تحت إشراف أحد الأساتذة الجامعيين (البروفسورات). وبالتالي لم يكن للأستاذ المشرف أو لأعضاء اللجنة الإدارية سلطة كبيرة في هذا الشأن.

فالتحضير للدكتوراه كانت مسؤولية الشخص الذي يطمح للحصول عليها بشكل أساسي. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت محادثات واسعة في هذا الشأن هدفت إلى إعادة تنظيم التعليم العالي، وخلال مجرى تلك المحادثات بدأ تحديد وظيفة وبنية مشاريع التدريب على البحث بالظهور. ومع صدور القانون ثنائي المستوى *the two-tier act* عام ١٩٨١، تم هيكلة التعليم الجامعي في مستويين. يتألف المستوى الأول من أربع سنوات يحصل الطالب في نهايتها على شهادة الدبلوم *Doctoraal diploma*. ويعتبر هذا المستوى متاحاً لكثير من المتقدمين. أما المستوى الثاني فيتألف من سنة واحدة انتقائية يعمل فيها كأستاذ مساعد (أطلق عليه في ذلك الوقت اسم مساعد باحث *Onderzoekersopleiding*) تليها فترة مساعد أبحاث، وهو منصب متاح لعدد محدود بالعادة. وخلال تلك الفترة يتوجب على الشخص المتقدم لشهادة الدكتوراه أن يقوم بتحضير رسالة الدكتوراه خلال فترة سنتين أو ثلاث باعتبارها موظف في الجامعة.

على الرغم من أن هذا القانون (القانون ثنائي المستوى) قدم عناصر جديدة هامة بالنسبة للمستوى الأول للتعليم وأيضاً بالنسبة للعلاقة فيما بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي، إلا إن فكرة السياسة العامة التي تم وضعها بالنسبة للمستوى الثاني لم تحدث أية تغييرات هامة عليه. فكانت فترة التدريب على الأبحاث لا تزال تأتي في مرحلة منفصلة بعد انتهاء المستوى الأول من التعليم الجامعي مع بقاء ضعف التدخل الحكومي في مجال التدريب على الدكتوراه. وضمن إطار عمل في وظيفة مساعد أبحاث، وضمن المناصب الجامعية العادية أيضاً، يقوم الأفراد بتحضير رسالة الدكتوراه بما يتوافق مع المظاهر المعتادة في مجالهم الدراسي. وبعد سنوات لاحقة، تم إصدار وثيقة سياسة جديدة عام ١٩٨٤ أطلق عليها اسم "*Beiaard Bill*"، كما تم إصدار قانون يشمل إجراء تعديلات على المستوى الثاني عام ١٩٨٥، حيث قام بتحديد وظائف وأسس تنظيم المستوى الثاني بشمولية أكبر.

٢,٥,٢ نظام مساعد تدريب AIO

ذكرت وثيقة السياسة الجديدة *Beiaard-bill* بأن تطبيق المستوى الثاني واجه عدد من المشاكل العامة، حيث ذكر عدد من الأمور المقلقة في هذا المجال، ومنها كون تطبيق المستوى الثاني مجرد مرحلة استمرارية للمستوى الأول من التعليم، وقلة الترابط والانسجام بين البرامج التعليمية المقررة في المستوى الثاني، والآليات غير المناسبة الموظفة في عمليات القبول والاختيار، بالإضافة إلى النفقات المرتفعة في المستوى الثاني. أما بالنسبة لشأن التدريب على الأبحاث بشكل خاص فلم تكن الوثيقة واثقة حول أهمية عمل طالب الدكتوراه كأستاذ مساعد لسنة واحدة في سوق العمل.

لذلك اقترحت وثيقة السياسة الجديدة *Beiaard-bill* دمج فترة عمل الطالب كأستاذ مساعد لسنة واحدة مع فترة عمله كمساعد باحث لتصبح فترة واحدة من أربع سنوات يعمل خلالها كمساعد تدريب *(AiO) assistent in opleiding*. وكان الهدف من نظام *(AiO)* هو التدريب على أعمال البحث المتقدم عن طريق مشاركة طلاب الدكتوراه الفعالة في البحث الجامعي ومن أجل تقليل وظائف التدريس والإدارة لحد معين (يقبل عن ٢٥٪). وتم الإعلان عن هذه النية من أجل تثبيت وضع مساعدي التدريب ضمن القوانين المشرفة، علماً بأنه تم تحديد منصب مساعد تدريب *AiO* كمنصب أكاديمي مستقل ضمن قانون التعديل على المستوى الثاني عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من إمكانية تحضير رسالة الدكتوراه خارج نظام *AiO*، يقوم إطار العمل المنظم بتوحيد بنية منصب طالب الدكتوراه في كافة الحقول الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، كانت خطة الإشراف والتدريس مميزة: فالتدريس أصبح يحتل الآن مكانةً رسميةً هامة خلال عملية الحصول على درجة الدكتوراه بالإضافة إلى إحداث مبدأ "التعلم عن طريق العمل" (*Weert 2004*).

^٢ تقوم الجامعات بتوظيف مساعدي التدريب *AiOs*. وسابقاً قام مجلس الأبحاث الهولندي بتوظيف طلاب الدكتوراه لديه بنفس شروط التوظيف، حيث كان لقبهم حينها باحثين في التدريب *OiO*. أما الآن فقد تم شملهم جميعاً ضمن نظام مساعدي التدريب *AiO*.

٣.٥.٢ مدرسة الأبحاث

كانت الخطوة التالية في تشكيل نظام المستوى الثاني هي تأسيس مدرسة الأبحاث التي جرى تطويرها منذ عام ١٩٩١ (Bartelse 1999). وتُعرف مدارس الأبحاث على أنها مراكز للأبحاث عالية المستوى يتلقى الباحثون الصغار فيها تدريباً عملياً منظماً. ويعود السبب في ذلك إلى أن التدريب الممتاز على الأبحاث لا يمكن إجراءه إلا في بيئة من البحث عالية المستوى. وهنا يتوجب على نظام مدارس الأبحاث أن يدعم التعليم والبحث عالي المستوى فيها، حيث قرر الوزير أن يحفز تطوير نظام انتقائي واسع يشمل مدارس الأبحاث ليلم انتقاء عدد محدود من المراكز الممتازة ومن ثم سيجري العمل على تطويرها. علماً بأن الحكومة كانت تقوم بإعداد نظام مختلف لمدرسة الأبحاث يشترك مع النظام السابق ببعض الصفات. لذلك فإن المعيار يكتمل عندما يتحقق شرط وجود التدريب المتجانس الكافي وبرامج الأبحاث في المدارس. وتقوم الفكرة التي أضافتها الحكومة إلى المعيار على حاجة سوق العمل لوجود الباحثين. كما أكد الوزير على أهمية مناصب ما بعد الدكتوراه ضمن مدرسة الأبحاث. وعلاوة على ذلك، قررت الحكومة وضع ميزانية خاصة بمدارس الأبحاث بالإضافة إلى تخصيص صناديق خاصة من أجلها من قبل الجامعات المضيفة لها.

ازداد عدد مدارس الأبحاث بشكل تدريجي منذ عام ١٩٩١، غير إن مستوى التطور يختلف حسب المجال الدراسي، فبعد الاقتراحات التي قامت كلية العلوم الطبيعية بطرحها، تبعثها كلية العلوم الاجتماعية ومن ثم لاحقاً تم دمج مدارس الأبحاث ضمن الدراسات الإنسانية وكلية الحقوق. حيث تم إنشاء أكثر من ١٠٠ مدرسة أبحاث بشكل افتراضي ضمن كافة الفروع الدراسية. وعلى الرغم من كون نظام مدارس الأبحاث يفترض ضم جميع المرشحين لنيل شهادة الدكتوراه، إلا إن معدل المشاركة يختلف حسب المجال الدراسي.

ويتم حالياً التدريب على الأبحاث ضمن مدارس الأبحاث (متخذاً شكل التعاون فيما بين الجامعات) وضمن الجامعات نفسها. وبشكل تدريجي أصبحت ظاهرة مدارس الدراسات العليا في الجامعات مشابهة للنمط الأمريكي من تلك المدارس، لهذا نشأ بعض التوتر فيما بين هذين الإطارين المؤسساتيتين وذلك بسبب عدم ميل الجامعات إلى الاعتماد الكلي في التدريب على البحث العلمي على مدارس الأبحاث. وذكر الوزير بأن كلا الشكلين من التدريب على الأبحاث ينطويان على أهمية، كما أن هناك فرصاً من أجل تعاون مثمر بينهما

Onderwijs Cultuur en Wetenschappen 2005. (Ministerie van)

٦.٢ تطورات السياسة العامة

١.٦.٢ نظام التدويل

يُعتبر التدويل من الأمور الهامة ضمن الأجندة السياسية، فالانتقال السلس نسبياً نحو بنية بكالوريوس - ماجستير تدعمها فكرة أن هذا الأمر ينظر إليه على أنه شرط ضروري من أجل نظام تعليم عالي حديث ومتجه نحو العالمية (حسب وزارة التعليم والثقافة والعلوم ٢٠٠٠). يعتمد نظام بكالوريوس - ماجستير على جعل نظام التعليم العالي الهولندي أكثر انفتاحاً ومرونة وبالتالي توقع تطورات اجتماعية جديدة: كالتطورات المتعلقة بالتدويل، والعولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لهذا يجب على النظام أن يتصف بالمرونة من أجل تلبية احتياجات الطلاب في كافة الأعمار وأن يكون على درجة من الانفتاح يسمح فيها للطلاب الهولنديين بالدراسة في الخارج، وللطلاب الأجانب بالالتحاق بالنظام الهولندي.

تنص الورقة السياسية "معدل الجودة، وتدويل التعليم العالي" الصادرة عن وزارة التعليم والثقافة والعلوم ٢٠٠٤ بأنه افتراضياً لا يوجد موضوع لم يتأثر بمسألة التدويل والنزعة الأوروبية على التعليم العالي. فمؤسسات التعليم العالي أصبحت منخرطة بشكل متزايد في مسألة التدويل،

علمًا بأن هذه الأمر تجاوز مسألة انتقال الطلاب والهيئة التدريسية بل أصبح يتضمن إدخال الأبعاد العالمية إلى البرامج الدراسية بالإضافة إلى تطوير التعليم عن بعد. من بند التعليم في الخارج (Vossensteyn and Deen 2007)

أثارت البنية التعليمية بكالوريوس - ماجستير قلقاً أكثر حول شأن الاعتراف الدولي بالشهادات الهولندية، ويعود السبب بشكل رئيسي إلى النظام الهولندي الثنائي الذي قد أضعف مكانة طلاب التعليم العالي المهني HBO عالمياً. تم تأسيس "لجنة مراجعة الدرجات" العالمية وذلك من أجل مراجعة ألقاب الدرجات الهولندية الحالية بالإضافة إلى تحديد الدرجات التي تعتبر مقبولة، وواضحة، وقوية عالمياً (لجنة مراجعة الدرجات 2005). وأحد المطالب الأساسية لهذه اللجنة هو إنشاء نظام تسمية الدرجات مع وضع نوعين من اللوائح: فنون/علوم و المواد الدراسية. حيث تعتمد الأولى على مدى الارتباط بالأبحاث، أما الثانية فتعتمد على الارتباط المهني. وهذا يشير إلى أن محتوى البرنامج التعليمي هو الذي يحدد اسم الدرجة وليس نوع المؤسسة التعليمية. علمًا بأن معيار الارتباط بالأبحاث يطابق عالمياً التعاريف الصحيحة للأبحاث ضمن السياق الأوروبي (انظر: ورقة مؤتمر Bergen: إطار عمل من أجل مؤهلات التعليم العالي في أوروبا)

وأخيراً، يمكن تقوية البعد العالمي للتعليم العالي من خلال زيادة إمكانات ما يسمى بالدرجات المشتركة، هذه الدرجات هي حصيلة تعاون بين مؤسسة تعليمية مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات التعليمية الوطنية أو العالمية. كما قام الاتحاد الأوروبي بتشجيع هذه الدرجات المشتركة من خلال برنامج Erasmus Mundus إلا أن مشروع الدرجات المشتركة هذا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي المهني HBO مع أحد البرامج التعليمية للجامعات يعتبر أمراً غير ممكن ضمن القانون الجديد وذلك لاعتباره أمر غير متوافق مع بنية النظام الثنائي.

وسيتم تقييم بنية بكالوريوس - ماجستير بعد خمس سنوات من تطبيقها، أي رسمياً عام 2006 إلا إنه تم تأجيل التقييم إلى عام 2008. وسيشمل المعيار: ابتكارات تعليمية، المرونة ومنح الطلاب حرية الاختيار، والتنقل والاعتراف الدولي، بالإضافة إلى ارتباط التعليم العالي مع سوق العمل.

٢.٦.٢ القبول والمشاركة

في عام 2007، وصل عدد الطلاب إلى أكثر من 560,000 طالب، أي حوالي 10 أضعاف عدد الطلاب في عام 1950، كما أنه أكثر بحوالي 15 ألف طالب من السنة الماضية. وبالنظر إلى مجمل عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18 - 25) عام، فإن نسبة عدد الطلاب قد ازدادت من 5% إلى 36%. علمًا بأن نسبة الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين (18 - 25) عام كانت قد استقرت في فترة الثمانينات ثم بدأت في عام 1990 بالازدياد بنسبة ثابتة 1% كل عام/ (وزارة التعليم والثقافة والعلوم Ministerie van Onderwijs Cultuur en Wetenschappen 2006). وحسب المقارنة التي أجراها إصدار نظرة حول التعليم (Education at a Glance) لعام 2006 الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بين المجموعات العمرية ما بين (25 - 34) عام، فإن نسبة المتخرجين من التعليم العالي في هولندا هي 34%، وهي نسبة تعتبر أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك الاتحاد الأوروبي.

وعبرت الحكومة الهولندية في سياق أهداف Lisbon عن هدفها في زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي وفي رفع المستوى التعليمي بين السكان، وذلك في استجابة للنصيحة التي قدمها مجلس التعليم الهولندي (Onderwijsraad 2005; Kaiser and Weert 2006)، كما قامت الحكومة الهولندية بوضع أهدافها للعقود القادمة: في عام 2005، يجب أن تصل نسبة القوة العاملة للأعمار ما بين (25 - 44) عام والحاصلين على درجة بكالوريوس إلى 50% على الأقل.

تم اقتراح أربعة طرق من أجل الوصول إلى النسبة الهدف (50٪):

- العمل على تأهيل مزيد من الطلاب من أجل الالتحاق بالتعليم العالي وخاصة الطلاب المتخرجين من التعليم المهني.
- زيادة معدل نجاح الطلاب وتخفيض أعداد الطرد بينهم.
- زيادة عدد الطلاب المتخرجين (الذين يزيد عمرهم عن 30 عام) والذين لا يزالون متأخرين عن زملائهم الأصغر سناً.
- جذب عدد أكبر من الطلاب المتخرجين الأجانب إلى سوق العمل الهولندية.

واستجابة لتلك الاقتراحات، قامت مختلف مؤسسات التعليم العالي بإنشاء سبل متنوعة في التعليم تستجيب لحاجات الفرد التي من المتوقع أن تزداد بشكل كبير جداً. وكأمثلة على ذلك: تعليم مخصص أكثر، إجراءات تقييميه (كالقبول في برامج قصيرة المدى بالاعتماد على خبرات العمل)، والتعليم عن بعد، بالإضافة إلى التعليم المتعاون (كالجمع بين التعليم والعمل).

يشجع القطاع الجامعي على مزيد من الحرية في الجامعات من أجل التفريق بين البرامج التعليمية الخاصة بالبيكالوريوس وتلك الخاصة بالماجستير: مثل إنشاء مسارات دراسية متنوعة في البرامج التعليمية الخاصة بالبيكالوريوس كالبرامج الواسعة التي تترك الخيارات مفتوحة للحصول على خيارات دراسية مستقبلية، وبرامج شرف من أجل مجموعة معينة من الطلاب، بالإضافة إلى زيادة فترة دراسة الماجستير لنصف سنة إضافية. إن تلك الإجراءات جميعها إضافة إلى أنظمة دعم الطلاب ستعزز من معدل نجاح الطلاب^٢.

بدأت تجربة قطاع التعليم العالي المهني مع درجات المشاركة (AD) عام 2006 وذلك من أجل استجلاء الحاجة إلى التعليم قصير المدى: مثل دورة تدريبية لمدة عامين يتم الإشراف عليها من قبل الجامعة المهنية *hogeschoolen* ومنظمات أصحاب العمل. وبدأت إحدى عشر جامعة مهنية بتقديم الدورة الأولى من البرامج التجريبية الذين تم اختيارها بناء على التوصية التي قدمتها لجنة الدرجات المشاركة وهيئة اعتماد البرامج الخاصة بتقييم مستوى الجودة. وبسبب تجاوز عدد تلك البرامج المقترحة الحد المقبول به، قررت وزارة الشؤون التعليمية والثقافية والعلمية والاجتماعية أن تجري دورة مبكرة من البرامج التجريبية الجديدة. ومن أجل ضمان فهم هذه البرامج الجديدة من قبل الطلاب وأرباب العمل، تم إنشاء مكان خاص للدرجات المشاركة ضمن البنية التحتية للتعليم. ومن الواجب اعتبار برامج الدرجات المشاركة جزءاً من البرامج التعليمية الخاصة بالبيكالوريوس مع شرط الحصول على 120 نقطة (حسب النظام الأوروبي لتحويل النقاط ECTS) على الأقل بالإضافة إلى تقديمها برامج منفصلة متممة للدبلوم. تقوم هيئة الاعتماد بتقييم هذه البرامج على أساس علاقتها مع سوق العمل وإلى المدى الذي يمكن أن تحققه ضمن البرامج التعليمية الخاصة بالبيكالوريوس.

ويبقى شأن الاختيار أحد المواضيع الساخنة المطروحة في نظام التعليم العالي الهولندي، على الرغم من الشعور السائد بأنه يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تكون أكثر انتقائية - وهو رأي شجعه أيضاً مشروع القانون الجديد - حيث أن هذه المؤسسات تكون مترددة بعض الشيء خصوصاً فيما يتعلق بمسألة اختيار الطلاب الجدد. وتعتبر جامعة ليدن *Leiden* إحدى المؤسسات القليلة التي تؤيد سياسة انتقاء الطلاب المتفوقين من أجل القيام ببعض الدراسات فيها وإجراء بعض الاختبارات والتجارب. وهنا يتم تمييز مجموعتان من الطلاب: المجموعة الأولى تضم الطلاب الذين أحرزوا علامات عالية في امتحان القبول والمجموعة الثانية لم تحقق علامات عالية فيه. إلا إنه يتم قبول كلا المجموعتين، وفي نهاية السنة الأولى تحقق كلا المجموعتان بلاء حسناً بشكل متساوٍ. لهذا السبب، إن تطبيق مثل هذا النوع من الاختيار سيؤدي إلى رفض كثير من المتقدمين الجدد على أسس غير مبررة. ومن هنا وصلت الجامعة إلى نتيجة مفادها أن بناء الاختيار

^٢ يستند هذا القسم إلى: اتحاد الجامعات الهولندية VSNU (2006) فرص المعرفة *Kansen voor Kennis*. أولويات القطاع الجامعي

على أساس اختبار القبول هو أمر غير ممكن بعد. وتفضل معظم الجامعات والاتحادات الطلابية إجراء تقييم لكفاءات الطلاب بعد السنة الأولى حيث يحصل الطالب من خلالها على نصيحة تفيد بإمكانية استمراره في تلك الجامعة أم لا. وبالمثل أكد اتحاد الجامعات الهولندية VSNU على أهمية إنشاء نظام استشاري خاص للطلاب.

٣.٦.٢ دور البحث العلمي في قطاع التعليم المهني العالي HBO

يتميز دور البحث في الكلية المهنية *hogescholen* بشكل عام إذا ما قورن بينه وبين دور البحث في الجامعات الأكاديمية. وهناك نظرة عامة متبعة تقضي بتكليف الجامعات والكليات المهنية بوظائف أبحاث مختلفة، تم التعبير عنها في الوثيقة الاستشارية الصادرة عن المجلس الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا AWT. في حين تساهم الجامعات في تطوير المعرفة العلمية وفي استغلال هذه المعرفة في المجتمع، فإن نشاطات الأبحاث في الكليات المهنية *hogescholen* لها أدوار أخرى، حيث يجب عليها أن تساهم في تقويم وتطوير الأعمال المهنية في المجتمع. وبالنظر إلى أنماط الأبحاث المختلفة، يقدم المجلس الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا AWT صورة تخطيطية حول نشاطات الأبحاث المختلفة والذي يميز فيها بين أبحاث الجامعات وأبحاث الكليات المهنية *hogescholen* (نقلاً عن المجلس الاستشاري لسياسة العلوم والتكنولوجيا AWT). وأضاف المجلس الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا AWT بأنه لن يتم فهم هذه الصورة التخطيطية إذا تم شمل جميع نشاطات الأبحاث بشكل حصري ضمن قطاع واحد وإبقاء مجال واسع على مستوى مشاريع الأبحاث الفردية، إلا إنه بشكل عام، يفرق هذا المخطط بين أنشطة أبحاث الجامعات وتلك الخاصة بالكلية المهنية *hogescholen*. إن هدف وظيفة الأبحاث في الكلية المهنية *hogescholen* هو:

١. المساهمة في تطوير الأعمال المهنية.
٢. المساهمة في نقل وتدوير المعرفة من أجل التطوير الإقليمي والاقتصادي وكذلك مساعدة الشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها على رفع قدرة الابتكار والتحديث لديها.

ويجب على نظام البحث في الكليات المهنية *hogescholen* أن يكون ملبياً للحاجات وأن يكون سريع التطبيق أيضاً، ومن المميزات الأخرى أيضاً أن صندوق تمويل الأبحاث الأساسي لا يشمل الكلية المهنية *hogescholen*. من أجل ذلك تم إنشاء عدة نظم كالنظام المسمى "التوعية الوطنية والعمل من أجل نشر المعرفة" RAAK والذي يقدم دعماً مادياً من أجل بدء مشاريع للأبحاث في مجال التطوير وتبادل المعرفة فيما بين الكليات المهنية *hogescholen* والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

إن الوجه الأبرز في السياسة الجديدة الخاصة بشؤون الموظفين في الكليات المهنية *hogescholen* هو إنشاء منصب جديد يدعى محاضر محترف *lectorate* (انظر أعلاه تحت شؤون الموظفين) حيث يتعين وضعه ضمن طموح الجامعات المهنية المشروع في مجال الأبحاث وفي هذا السياق، طالب قطاع التعليم العالي المهني HBO بأن يكون له دور في توفير برامج الدكتوراه المهنية. حيث قامت بعض الكليات المهنية *hogescholen* بإنشاء مثل هذه البرامج وتعميمها بحجة الحاجة إليها وبأنها ستساهم في إضافة نوع من التميز على مستوى الدكتوراه. وعوضاً عن الحد من مستوى الجدل حول مسألة أي من القطاعين يملك ادعاءات مشروعة حول ملكية الدكتوراه المهنية، كان هناك اتجاه من أجل إنشاء تعاون حول ذلك بين الجامعات الأكاديمية ونظيرتها المهنية *hogescholen* بطريقة بناءة. وعلى الرغم من عدم تبلور فكرة الدكتوراه المهنية إلا إنه يوجد شعور سائد في الحكومة والجهة التي تتبع لها الكليات المهنية *hogescholen* على أنه إذا أردنا تلبية احتياجات برامج الدكتوراه، فيتعين تأهيل وتطوير كادر الموظفين في الكليات المهنية *hogescholen* من خلال تطوير مهاراتهم الأكاديمية وقدرتهم على أداء البحوث العلمية (انظر أدناه تحت شؤون الموظفين).

وبالنظر إلى تمويل التعليم ما بعد التخرج (الماجستير - شهادة الدكتوراه المهنية) الذي توفره الجامعات المهنية *Hogescholen*، يجادل بعض الممثلين بأن هذا التعليم هو جزء من التعليم المستمر ويخص بشكل رئيسي أولئك الذين يمتلكون عدة سنوات من خبرات العمل. إن المسؤولية المالية من أجل هذا النوع من التعليم يعود بشكل أساسي إلى المشاركين والذين فيما بعد سيحصلون على الدعم المالي من رب العمل (نقلاً عن مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة MKB في Nederland واتحاد الصناعات ورجال الأعمال في هولندا VNO NCW ٢٠٠٦).

٤.٦.٢ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي

لا يوجد بالكاد أي تشريع وطني يُعنى بصفة خاصة بالتعليم الإلكتروني، وذلك فيما يتعلق بإدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مما يعني أن مؤسسات التعليم العالي يمكنها أن تقرر بنفسها بما يتعلق بالاستثمار في تطوير وتطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يخص مسائل الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر، فإن وزارة التعليم والعلوم والثقافة تتبّع سياسات الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي الهولندية، فهناك مبادرتان (شبه) ممولتان من قبل الحكومة تتمتعان بأهمية خاصة وهما: مؤسسة سيرف (SURF Foundation)، والجامعة الرقمية الهولندية. تعتبر مؤسسة سيرف SURF Foundation منظمة شراكة للتعليم العالي والبحث لتقديم خدمات الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). وقد تأسست سيرف في منتصف الثمانينيات، وهدفها الرئيس تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مؤسسات التعليم العالي الهولندية. وتتجلى مهمة المؤسسة في الاستفادة من بنية تحتية لتكنولوجيا معلومات واتصالات متقدمة ومشتركة وتحسينها بحيث تُمكن مؤسسات التعليم العالي من تحقيق طموحاتها، و تحسن من جودة التعلم والتعليم والبحث. وفيما عدا إطلاق مشاريع جديدة في مجال البنية التحتية (الذي تقوم به مؤسسة سيرف نت SURFnet التي تقدم للمؤسسات شبكة انترنت ذات تقنية عالية على أساس غير ربحي، ومؤسسة سيرف للخدمات SURFdiensten التي تسلم تراخيص مؤسسية للبرمجيات وغيرها من المنتجات والخدمات)، يمكن تصنيف أنشطة سيرف في ثلاثة مناهج هي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنظيم. وتمول أنشطة مؤسسة سيرف الحكومة الهولندية (المتثلة في وزارة التعليم والثقافة والعلوم، ووزارة الشؤون المالية)، والمؤسسات المشاركة. أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة، التي تدرج ضمنها مؤسسة سيرف نت ومؤسسة سيرف للخدمات، فإنها تعمل على أساس كفاية نفسها بنفسها من خلال الأسعار التي تفرضها لتقديم خدماتها ومنتجاتها.

الجامعة الرقمية الهولندية

وفقاً لتشريع عام ١٩٩٧، فإن للجامعة المفتوحة وظيفة ثانية جوهرية تتمثل في المساهمة في تحديث التعليم العالي. وبما أن الجامعات الأكاديمية و الجامعات المهنية (*hogescholen*) الأخرى ما زالت أيضاً تعمل على تطوير أساليب ابتكارية من أجل المضي قدماً بالتعليم العالي وتحسينه، فقد دعت الحاجة إلى وضع نظام جديد للتعليم عن بعد في هولندا (وزارة التعليم والثقافة والعلوم ١٩٩٩). الأمر الذي أدى إلى إنشاء تحالف عريض في عام ٢٠٠١ يشارك فيه، إلى جانب الجامعة المفتوحة، عدد من الجامعات والكليات ومؤسسات القطاع الخاص، كالجامعة الرقمية الهولندية (DU). وتتمثل أهداف الجامعة الرقمية الهولندية في المساهمة في تحديث التعليم وتوفير التعليم الرقمي باعتباره جزءاً من التعليم العالي العادي وكذلك من أجل فئات مستهدفة جديدة. تساهم المؤسسات المشاركة، بالإضافة إلى التمويل الحكومي الذي تتلقاه الجامعة الرقمية الهولندية في مراحل تطويرها، مساهمة مالية بناء على وضع المؤسسة مع تحمل الجامعات مسؤولية بنسبة ١٥٪، وتحمل الجامعات الخاصة بالتعليم المهني نسبة ٥٪.

ولا تقتصر معظم مؤسسات التعليم العالي الهولندية على استخدام التطبيقات الموحدة (مثل برنامج الورد، أو الإنترنت.الخ.)، بل إنها تدرج في تزايد مستمر بيئات تعلم إلكتروني ضمن وسائلها التعليمية الموحدة. وأشهر نظم التعليم هي نظام البلاك بورد (Blackboard)، و نظام WebCT en Lotus Learning Space ، و نظم أخرى معدة محليا مثل [N@Tschool](#) و [TeleTOP](#) . على الرغم من أن كثيرا من مؤسسات التعليم العالي الهولندية نفذت بيئات تعلم إلكترونية (سواء من خلال إجراء التجارب، أو البرامج الاختبارية، أو ضمن نطاق المؤسسة)، فإن هذه الأنظمة تستخدم أساسا لأغراض الاتصال والتنظيم. وتتطلب إتاحة المزيد من تطبيقات التعلم الرقمي ، وتطوير الموظفين، والدمج المنهجي لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية والخاصة بهيئة التدريس مزيدا من العناية.

٥.٦.٢ استعراض موضوعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتعليم العالي الهولندي

طلبت هولندا، خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إجراء تحقيق ميداني حاسم ينجزه فريق من الخبراء الغرض منه تبادل الخبرات والتوصل لتوصيات من أجل وضع سياسات جديدة. ويسلط التقرير (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٧) الضوء على مواطن القوة في التعليم العالي الهولندي وقطاع البحث، مثل توفر ما يكفي من التمويل العام، ووجود مؤسسات قوية، وجامعات تكثف أبحاثها على الصعيد الدولي، ونظام جيد لضمان الجودة. ويبرز فريق الاستعراض كذلك عددا من مواطن الضعف ووضع قائمة بعدة توصيات بشأن السياسة التعليمية.

سهولة الحصول على التعليم. من أهم الانتقادات الموجهة للسياسة المتبعة هو أن هذه الأخيرة تركز أكثر مما ينبغي على الطلاب الشباب الحاصلين على تعليم جيد مسبقا، ولا تولي السياسة الأقليات العرقية والطلاب من ذوي الخلفيات الاقتصادية المنخفضة إلا النزر القليل من العناية. كما أن سياسة التعليم مدى الحياة تقدم تعويضا غير كاف. وتعتقد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هولندا لن تتجح في رفع المشاركة في التعليم العالي لديها إلى نسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٠.

تلائم التعليم العالي وسوق العمل. على الرغم من تركيز التعليم العالي (المهني) بقوة على سوق العمل، فقد حدد فريق الاستعراض بعضا من مواطن الضعف. (١) انخفاض نسبة خريجي الأقسام العلمية والتكنولوجية والعجز المتوقع في سوق العمل. (٢) نقص التنوع في التعليم العالي. ومن وجهة نظر فريق الاستعراض، يقتصر التنوع على الطلاب الذين نجحوا عن التمييز الثنائي فيما بين الجامعات الأكاديمية والجامعات المهنية (*hogescholen*). ويتسم النظام الثنائي بدرجة عالية من الاتساق في كل قسم وهو أمر غير مرن نسبيا.

البحث والابتكار. يقوم فريق الاستعراض بتقييم للتطورات في مجالي البحث والابتكار على نحو إيجابي، لكنه قلق بشأن ما إذا كانت هولندا ستكون قادرة على اجتذاب ما يكفي من الباحثين الشباب والاحتفاظ بهم. ويولي التقرير عناية كبرى بضرورة زيادة التدفق الثاني للأموال عبر مجلس البحث (انظر قسم البنية التحتية للأبحاث). ويرى الفريق أن الاعتماد على التدفق الأول لتمويل معظم الأبحاث يقلل من إمكانية ممارسة القيادة الاستراتيجية الوطنية فيما يخص الأبحاث والتطور الأكاديمي.

التوجيه والسياسة طويلة الأجل. صرحت فرق الاستعراض أن وزارة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية تسودها، بصورة متباينة، الاستجابات قصيرة الأمد للشؤون الإدارية السياسية. وتعتبر الاستراتيجية طويلة الأمد ناقصة وليست لها معرفة كافية بمشاريع البحث والتعليم. ويبدو أن أهداف لشبونة تميل إلى "التشدق في الكلام" أكثر من الالتزام العاطفي والعملي. وأضاف الفريق أن نظام التعليم العالي الهولندي يبدو، من نواحي عديدة، "خاضعا لتسيير ذاتي". وتبدو قدرة الحكومة (ولعلها رغبتها) على توفير قيادة تنفيذية من أجل تحديد شكل النظام طبقا للمصلحة الوطنية، بما في ذلك المنافسة العالمية والمسار العالمي، متخلفة.

أشار وزير التعليم الحالي بلاستيرك (Plasterk)، في ردة فعله الصادرة بتاريخ (١١ - ٥ - ٢٠٠٧)، إلى أنه "سوف يتمخ التعامل مع العديد من بجدية". فهو يشاطر الجميع القلقَ عينه بشأن تكافؤ الفرص، إلا أنه غير متشائم فيما يخص المشاركة في التعليم العالي. و تركز سياسة التعليم الحالية على إبقاء التلاميذ داخل العملية التعليمية، وتحسين الانتقال من التعليم الثانوي المهني إلى التعليم العالي، وإيجاد سبل متنوعة لولوج التعليم العالي (سبل تعليم قائمة على العمل) في سياق مشروعات التعليم مدى الحياة^٤.

وفيما يتعلق بالنظام الثنائي، لفت الوزير الانتباه إلى التطورات الكبرى التي عرفتها الجامعات وقطاع التعليم المهني العالي، مثل تطوير الأساتذة الجامعيين مقترنا بوظيفة البحث بالنسبة للجامعات المهنية (*hogescholen*) (انظر أعلاه)، والمبادرات المتعلقة بتمويل الأبحاث.

فيما يتعلق بعدم وجود استراتيجية وتوجيه لسياسة طويلة الأجل، صرح الوزير بأنه سيقدم برنامجاً زمنياً واحداً استراتيجياً وطويل الأمد لسياسة التعليم العالي والبحث يعكس أهدافاً واضحة. و سيجل البرنامج الزمني محل دليل إجراءات التشغيل وميزانية العلوم. ويؤكد الوزير على الحاجة إلى وسيلة إرشاد تنهج سياسة ثابتة، لكنه أضاف أن نهج الإدارة المركزية والتفصيلية الذي تمارسه الحكومة لا يجدي نفعاً. ودعا إلى اتخاذ موقف قوي لصالح المؤسسات التعليمية، مع ضمان ما يلزم من الضوابط والموازات. ولهذا السبب يعتزم الوزير تعزيز الوضع القانوني للطلاب والمهنيين وأرباب العمل.

٢ البنية التحتية للأبحاث

٣.١ مقدمة

تمتلك هولندا بنية تحتية عريضة ومتنوعة للأبحاث، إذ تشارك العديد من المنظمات في تقديم البحوث وإنجازها، حيث يمتد نطاق المشاركة من الحكومة المركزية إلى الصناعة، ومن أقسام الجامعات إلى معاهد البحث. فمهمة الحكومة ضمان إنجاز الأبحاث على نطاق كاف وفي المجالات المناسبة. وعلاوة على الأساس التنظيمي والتمويلي، والبحوث التطبيقية والاستراتيجية، تتحمل الحكومة مسؤولية إعداد سياسة تُعنى بالعلم والبحث. وهناك عدد من المؤسسات الاستشارية التي تقدم المشورة للحكومة بشأن السياسة التي تُعنى بالعلم والبحث. فوظيفتها رفع جودة صنع القرار وتحديد القضايا الجديدة.

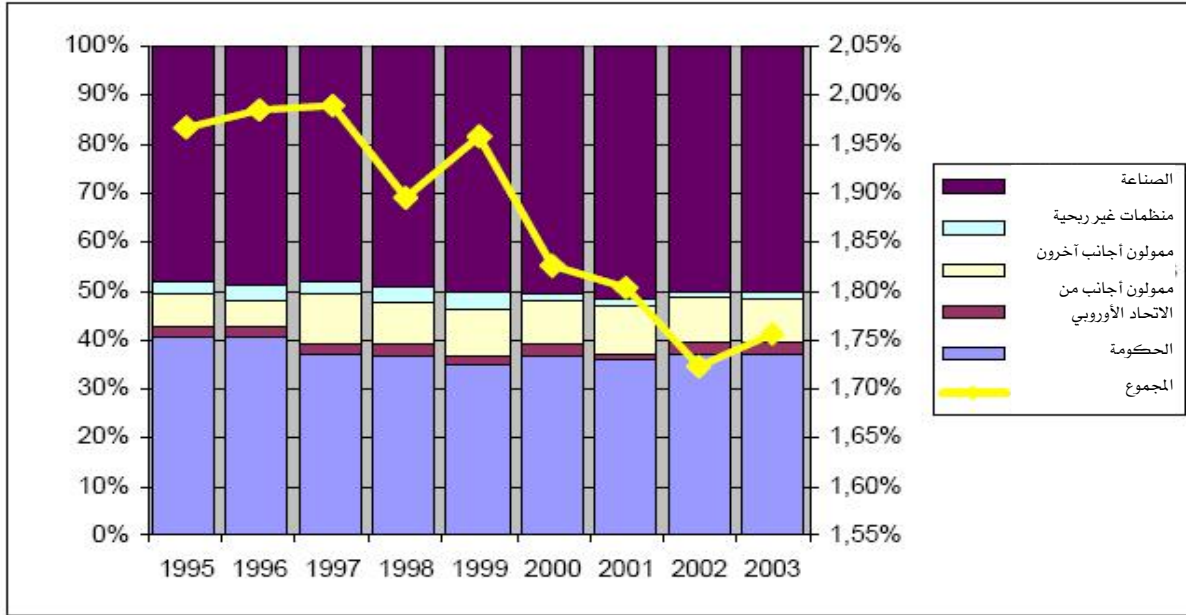
٣.٢ الممولون

انخفض المجموع الإجمالي للموارد التي تنفق على البحث والتنمية انخفاضاً ملحوظاً منذ عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من أن النفقات، باعتبارها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفعت من جديد في عام ٢٠٠٣، فإنها تظل بعيدة عن تحقيق الأهداف الموضوعية في سياق جدول أعمال لشبونة (ينبغي إنفاق ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتنمية).

^٤ يمكن الرجوع في هذا السياق إلى الأجنحة الاستراتيجية للمدارس العليا للعلوم التطبيقية (*hogescholen*) (٢٠٠٧-٢٠١١) (مجلس التعليم المهني العالي) (٢٠٠٦)

وتنقسم مصادر موارد البحث والتنمية في هولندا أساسا إلى ثلاث فئات رئيسية، وهي: الحكومة والصناعة وفئة جهات أخرى (كالمنظمات غير الربحية الخاصة والموارد الدولية).

الشكل ٣-١: الإنفاق على البحث والتنمية، ١٩٩٥-٢٠٠٣، المقدم من الممولين، والمجموع الكلي باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



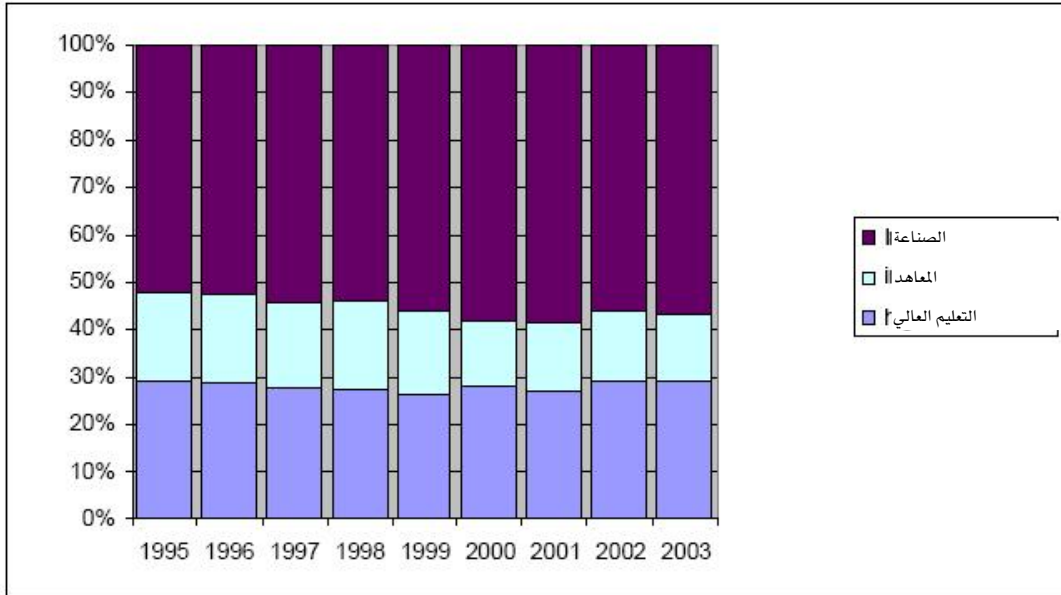
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء Statline

يعد القطاع الصناعي الأكثر أهمية في توفير الموارد المالية للأبحاث، حيث يسهم بنسبة ٥٠٪ من الموارد المالية الخاصة بالبحث والتنمية. هذه النفقات مقسمة على عدد كبير من الشركات، تتحمل الخمس شركات متعددة الجنسيات الكبرى منها (فيليبس وشل وأكزو الدولية وشركة يونيليفر وشركة مناجم الدولة الهولندية (DSM: Dutch state Mines) ٥٠٪ تقريبا من تمويل جميع الأبحاث الصناعية. وتعتبر الحكومة أحد الممولين الرئيسيين للبحث والتنمية. ويمكن تقسيم التمويل الحكومي إلى صنفين: التمويل المباشر للجامعات، وتمويل مشاريع أخرى للبحث والتنمية (أساسا لمعاهد الأبحاث العامة، والمنظمة الهولندية للبحث العلمي، والقطاع الخاص).

٣.٣ المنفذون

تعتبر الصناعة، مثلها مثل تمويل البحث والتنمية، الفئة الرئيسية في إجراء المشروعات الخاصة بالبحث والتنمية. ويمثل إجراء الأبحاث الخاصة بالتطوير الجزء الأكبر، في حين تؤدي الأبحاث التطبيقية والأبحاث الأساسية دورا هامشيا في الإجراء. وتذهب نسبة كبيرة من النفقات الخاصة بالبحث والتنمية إلى الصناعات الكيمايائية والمعدنية. أما الباقي فيوزع على القطاعات الصناعية وغير الصناعية (وتشمل الأخيرة قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والنقل والاتصالات، والخدمات التجارية وحرقة البناء).

الشكل ٣- ٢ منفذو أنشطة البحث والتنمية (% من مجموع النفقات الخاصة بالبحث والتنمية)



المصدر: وزارة التعليم والعلوم والثقافة، ٢٠٠٢

٣.٤ البحث في نظام التعليم العالي

تتولى كل من الجامعات الأكاديمية والجامعات المهنية (*hogescholen*) إنجاز الأبحاث في القطاع العام. وتنقسم الأبحاث بصفة عامة إلى أربعة أنواع: (١) أبحاث أساس، تهدف إلى جعل المعرفة غاية في حد ذاتها، (٢) أبحاث استراتيجية، أي أبحاث أساسية في المجالات التي تكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة للحكومة والمجتمع، (٣) الأبحاث التطبيقية، الموجهة نحو تطبيقات العملية، (٤) أبحاث تنموية، الموجهة لتحويل نتائج الأبحاث التطبيقية والأساس إلى منتجات وعمليات.

تعتبر وظيفة البحث في الجامعات المهنية (*hogescholen*) وظيفة معترفا بها قانونا، إلا أنه يوجد بينها و الأبحاث الجامعية اختلاف بيّن. فبينما تعتبر لأبحاث الجامعية أبحاثا أساسية (لتطوير رؤى جديدة وتعميق المعرفة)، ينبغي أن تركز الأبحاث في الجامعات المهنية (*hogescholen*) على التطبيقات الجديدة للمعرفة الموجودة. فيجب أن توجّه حسب الطلب وأن تكون قابلة للتطبيق في المدى القصير. والاختلاف الآخر هو: أن الجامعات المهنية (*hogescholen*) لن تكون مؤهلة للحصول على التمويل الأساس للأبحاث، إلا أنه تم توفير موارد مالية محددة لتمويل هذا النوع من الأبحاث. وكما ذكر سابقا، تتوسع الأنشطة مع تعيين مدرسين جدد، وازدياد دوائر المعرفة حيث توجد روابط تجمع بين التعليم والممارسة المهنية والأبحاث.

١.٤.٣ الجامعات

على الرغم من أن الجامعات المهنية (*hogescholen*) تجري أيضا بعضا من الأبحاث في التعليم العالي، فإن معظم الأبحاث تجريها الجامعات. وتشمل الأبحاث جميع التخصصات، إلا أنه لا تُجرى أبحاث في جميع التخصصات في كل جامعة. وتجري الجامعات أيضا أبحاثا تطبيقية واستراتيجية. وتتكفل وزارة التعليم والثقافة والعلوم ووزارة الزراعة وإدارة الطبيعة والثروة السمكية بتمويل معظم ميزانية الجامعة. وتشجع هذه الوزارات البحث الأكاديمي من خلال وسائل التمويل المباشرة، حيث يطلق على الوسيلة الأولى: تدفق الأموال. ويضم هذا التدفق الأول العنصر المتعلق بالأداء، وعنصر آخر يعرف بعنصر الاعتبارات الاستراتيجية.

أما الوسيلة الثانية لتدفق الأموال فتذهب عن طريق المنظمة الوطنية للبحث العلمي (NWO). ويتألف هذا من تمويل يخصصه مجلس البحث اعتمادا على أسس أكاديمية، بناء على تقييم تفوق الأبحاث، والتنافس على تمويل المشروعات والبرامج. وتشير البيانات الصادرة سنة ٢٠٠٥ إلى انخفاض تدفق الأموال الأول تدريجيا، حيث انخفض في عام ٢٠٠٣ إلى ما دون ٥٠ في المائة (منخفضا من ٥٨ في المائة عام ١٩٩٠). في حين ازدادت نسبة التدفق الثاني إلى ما يقارب ٢٠ في المائة من مجموع الميزانية (وزارة التعليم والثقافة والعلوم ٢٠٠٦). ويشمل التدفق الثالث مصادرا للدخل من تعاقدات الأبحاث والتدريس والأنشطة "التجارية" للشركات، والإدارات الحكومية، والمنظمات الدولية (٣٠٪). (وزارة التعليم والثقافة والعلوم ٢٠٠٤).

لذلك فالجامعات مطالبة بدعم مخصصات التدفق ٢ و٣ من خلال جزء من أموالها من التدفق الأول. لكن نشأة مشكلة سببه أنه، وفقا لهذه الصيغة، تواجه بعض الجامعات، التي تجاوز دخلها المندرج تحت التدفق ٢ و٣ الدخل المندرج تحت التدفق ١، عقبة تحول دون تمكّنها من طلب المزيد من التدفق ٢. وواجه مطلب المطابقة العديد من الانتقادات حيث إنه يسحب التدفق الأول للأموال المخصص للأبحاث الأساسية.

٣.٤. ٢ معاهد الأبحاث

تشكل معاهد الأبحاث جزءاً مهماً من البنية التحتية الهولندية للبحث والتنمية. فقد أنفقت معاهد الأبحاث في عام ٢٠٠٣ ما يقارب ١٤٪ من الميزانية الوطنية للأبحاث والتطوير. وفيما يلي وصف لمعاهد الأبحاث الرئيسية.

المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية (TNO)

تعتبر المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية (TNO) الفاعل الرئيس من بين جميع معاهد الأبحاث الهولندية. فمهمتها هي تقديم مساهمة كبيرة للقدرة التنافسية للشركات والمنظمات، وللاقتصاد، ولجودة المجتمع ككل. وتحظى المنظمة بالريادة في السوق في مجال إنجاز البحوث بناءً على تعاقدات، إذ بلغ إجمالي الإقبال في عام ٢٠٠١، ٥١٤ مليون يورو. وتجري معاهد المنظمة الهولندية للبحوث التطبيقية في جميع أنحاء هولندا سلسلة من أنشطة البحث والتطوير نوردها كالآتي:

• تطوير المعرفة

- استخدام المعرفة من أجل العملاء في مجالي الصناعة والحكومة
- نقل التكنولوجيا، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- العمل كمختبر رئيس لوزارة الدفاع وغيرها من الوزارات
- تجبير المعرفة بالتعاون مع الشركات

وتركز المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية على خمسة مجالات للأعمال: جودة الحياة والدفاع والسلامة العامة، والمنتجات والعمليات والأنظمة المتقدمة، والبيئة الطبيعية والصناعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والخدمات. وباعتبارها منظمة تعنى بإبرام عقود للأبحاث، فإن المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية تقدم حلقة وصل ضمن سلسلة الابتكارات فيما بين الأبحاث الأساسية، باعتبارها مصدراً للمعرفة، والتطبيقات العملية، كاستغلال المعرفة التي يمكن الاستفادة منها تجارياً. وتمول العديد من الوزارات ما يقارب ٤٠-٥٠٪ من الميزانية السنوية للمنظمة. أما باقي الميزانية فتمولها الموارد المالية لعقود الأبحاث.

المعاهد التكنولوجية الكبرى (GTP's)

تتضمن المعاهد التكنولوجية الكبرى مجموعة من خمس منظمات للبحث^٥، وهي منظمات تجري أبحاثاً تطبيقية في مجالات تكنولوجية معينة، وتعمل بصفها منظمات استشارية للقطاع الصناعي والحكومة. وتوفر ميزانية الأبحاث (المشتركة) الخاصة بالمعاهد التكنولوجية الكبرى كل من وزارة التعليم والثقافة والعلوم، ووزارة الشؤون الاقتصادية، ووزارة النقل، وإدارة الأشغال العامة والمياه.

معاهد أخرى

يوجد، إلى جانب المعاهد التكنولوجية الكبرى، عدد من معاهد الأبحاث التابعة للوزارات، مثل مكتب التخطيط المركزي (CPB) والمعهد الوطني للصحة العامة وحماية البيئة (RIVM).

المنظمات الوسيطة

تتنتمي معظم معاهد الأبحاث المنفردة عن الجامعات للمنظمة الهولندية للبحث العلمي والأكاديمية الملكية الهولندية للعلوم والفنون (KNAW). وتعتبر هاتان المنظمتان من أكبر المنظمات الوسيطة التي تمول الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي، كما تقوم أيضاً بإنجاز البحوث. انظر الفصل الخامس لمزيد من المعلومات عن كلتا المنظمتين.

^٥ تجري المؤسسة الهولندية لبحوث الطاقة أبحاثاً في مجال الطاقة النووية، والأشكال الأخرى للطاقة (من بينها جوانب السلامة)، والبيئة، والمواد. كما تجري مؤسسة أليات التربة في دلفت (Delft) بحوثاً في هندسة المياه والطرق السريعة، والتربة (من بينها التلوث). ويجري معهد البحوث البحرية أبحاثاً في بناء السفن، وتكنولوجيا السواحل، وهندسة المحيطات. ويجري مختبر الفضاء الجوي الوطني بحوثاً في هندسة الفضاء الجوي، لأجل أغراض مدنية وعسكرية. ويركز مختبر علم السوائل المتحركة على الموانئ والسواحل والأنهار والشحن وإدارة المياه والب

في عام ٢٠٠٠ كانت مناقشة شؤون العاملين في المجالات البحثية في الجامعات و خاصة مناقشة التوازن العددي بين الجنسين في شغل الوظائف العلمية، أحد أهم الموضوعات المتعلقة بمجال الأبحاث في هولندا. وفي ربيع/صيف عام ٢٠٠٠ قامت مجموعة مختصة بإجراء المشروعات برئاسة (Lieteke Van Vucht Tijssen) بنشر تقرير(الموهبة من أجل المستقبل، و المستقبل من أجل الموهبة) (talent Voor de toekomst,toekomst Voor talent). قامت هذه المجموعة بالنيابة عن وزارة التعليم، والعلوم، والثقافة بإجراء بحث حول موقف المشكلات في دوائر موظفي الجامعات و المنظمات البحثية الأخرى. وقد خلصت توصيات التقرير إلى التالي:

- ضرورة منح الموهوبين من شباب العلماء راتباً أعلى.
- ضرورة قيام الجامعات بالتفكير في فرص للمستقبل المهني لكل أفراد الهيئة العلمية.
- تحسين صورة الجامعات بوصفها من أرباب العمل.
- ضرورة بذل المزيد من الجهد لاجتذاب المزيد من النساء إلى مراكز علمية أعلى.

وقامت الوزارة، آخذة في اعتبارها هذا التقرير، بتوفير المزيد من الأموال للتعامل مع التوصيات السالفة الذكر. فعلى سبيل المثال تم تخصيص حوالي ٣٣ مليون يورو سنوياً لتغطية تسويات الأسعار و الأجور. بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص حوالي ١٨ مليون يورو سنوياً لتقديم بعد أفضل للمستقبل المهني العلمي لصغار العلماء (وسوف يتم القيام بالترتيبات من أجل دفع رواتب أعلى، والتخطيط للمستقبل المهني، وشروط التوظيف... الخ) ويحول مبلغ إضافي قدره حوالي ١٣,٥ مليون يورو إلى المنظمة الهولندية للبحث العلمي(NWO) من أجل ما يسمى بحوافز الابتكار "Vernieuwings impuls" (لمزيد من المعلومات حول حوافز الابتكار Vernieuwings impuls، الفصل الخامس). وقد تم تأسيس برامج وجوائز خاصة أخرى (منح Spinoza) لمكافأة الباحثين الأكفاء بالإضافة إلى المنح الدراسية لاجتذاب الطلاب الفائقين الأجانب (برنامج Huygens للمنح الدراسية).

عالجت واحدة من توصيات مجموعة "Van Vaucht Tijssen" المختصة بإجراء المشروعات موضوع التوازن العددي بين الجنسين داخل الجامعات والمنظمات البحثية الأخرى. أما في الموقف الهولندي فمن الواضح أن النساء لا يتم تمثيلهن بالشكل الكافي في المناصب العلمية العليا. و بالرغم من أن أكثر من نصف عدد الطلاب الجامعيين الذين لم يتخرجوا بعد إلى جانب ثلث طلاب شهادة الدكتوراة هن من النساء، فإن النساء يشكلن حوالي ٥٪ من أساتذة الجامعات. وترى وزارة التعليم، والعلوم، والثقافة الهولندية هذا الأمر على أنه موقف متقلقل وعليه اتخذت قراراً بتوفير بعض الأموال بغية تعزيز مكانة المرأة في هيئة التدريس الجامعية العليا. وقد تم تحويل الأموال إلى المنظمة الهولندية للبحث العلمي NWO و أنشأت هذه المنظمة صندوق تحفيز (بمبلغ ٣,٤ مليون يورو للسنوات العشر القادمة) من أجل تعزيز مكانة المرأة في العلوم. وأحد برامج هذا الصندوق برنامج Aspasia (بميزانية تقدر بحوالي نصف مليون يورو). وعن طريق هذا البرنامج، ترغب المنظمة الهولندية للبحث العلمي NWO أن تحفز ترقى المرأة من المناصب الدنيا مثل منصب المدرس الجامعي(universitair docent) إلى المناصب العلمية العليا مثل منصب رئيس الجامعة(universitair hoofddocent). ويظل وضع الشباب من الباحثين، و طلاب الدكتوراة، وطلاب ما بعد الدكتوراة موضع اهتمام خاص.

قدم وزير التعليم، والعلوم، والثقافة (Ministerie van Onderwijs Cultuur en Wetenschappen 2005) في تقرير (تقييم مواهب البحث) (*Onderzoekstalent op waarde geschat*) سياسة متماسكة حول التدريب البحثي، والمستقبل المهني للباحثين الشباب، ومكانة المرأة والأقليات العرقية في العلوم. والعناصر الرئيسية لوثيقة السياسة تلك هي:

- يطلب من الجامعات أن تقيم جودة الإطار التنظيمي الذي تقع بداخله مسارات الترقية. من أجل التحكم في جودة التدريب البحثي. وفي القانون الجديد للتعليم العالي فإن مهمة هذا التقييم (الخارجي) للجودة ستعني من اختصاص الأكاديمية الهولندية الملكية للعلوم.
- ومن الضروري إيجاد المزيد من التنوع في مسارات الترقية : ليس فقط من أجل مستقبل مهني جامعي، بل ومن أجل قابلية التوظيف خارج نطاق العلم. كما يتم تأييد تطوير "درجة الدكتوراة المهنية" بشدة.
- استئناف البرامج الخاصة بشباب الباحثين مثل "حوافز الابتكار" التي تمد شباب الباحثين الموهوبين بالفرص المالية لتطوير أبحاثهم إلى برامج بحثية، ولتطوير برنامج *Aspasia* للنساء العالمات على نحو أكبر، بالإضافة إلى تطوير البرامج الجديدة مثل برنامج روبيكون المعد خصيصاً من أجل من هم بين مرحلتى التدريب للدكتوراة وما بعد الدكتوراة.
- إعادة المزيد من الانتباه إلى أبعاد المستقبل المهني للمواهب الشابة في العلوم، مثل تطوير مسارات تولي المناصب والحفاظ على حالة الموظفين من المتدربين البحثيين. و يعد هذا بمثابة ردة فعل تجاه رابطة الجامعات الهولندية المتعاونة *VSNU* التي أيدت في بحثها المقدم عام ٢٠٠٤ المزيد من التنوع فيما يتعلق بشروط توظيف شباب الباحثين، بما في ذلك وضع الطلاب فيما يتصل بالمنح الدراسية و انعدام التعيينات (رابطة الجامعات الهولندية المتعاونة *VSNU2004*).
- تحفيز قابلية الأبحاث للانتقال الجغرافي والتحرك بين القطاعات والانتقال الدولي، بالإضافة إلى المشاركة في البرامج إطار العمل الأوروبية. وبشكل أكثر تعميماً يجب الحفاظ على جاذبية نظام المتدربين الهولنديين على المستويين القومي والدولي وتعزيزها أينما أمكن ذلك.

أكدت الحكومة على ضرورة خلق المزيد من الوظائف الثابتة للشباب و ضرورة أخذ نظام مسار تولي المناصب في الاعتبار، مما يطرح التساؤل حول ما يقتضيه ذلك ضمناً لإجمالي عدد الباحثين. وهو ما لا يبدو واضحاً، ربما لأن الحكومة أيضاً أدركت الحاجة إلى سياسة فعالة يمكنها التركيز على الباحثين الموهوبين والحاجة إلى إحداث التغييرات في سياسات إدارة الموارد البشرية للجامعات وذلك ضمن الموازنة الموضوعة. أشارت الجامعات في هذا السياق إلى استعدادها إلى تطوير مسار تولي المناصب للباحثين المبتدئين بهدف زيادة عدد الوظائف البحثية، و تحسين أحوال التوظيف، وكذلك تحسين مستوى تقديم الاستشارات لطلاب الدكتوراة و تعزيز أبعاد المستقبل المهني الصعبة أمام الباحثين (الشبان) (رابطة الجامعات الهولندية المتعاونة *VSNU 2006*). لذا قررت الحكومة في الميزانية المخصصة للعلوم لعام ٢٠٠٦ زيادة الميزانية المخصصة للأبحاث والعلوم مع استثمار خاص من أجل "طلاب الدكتوراة المبدعين" الذين يمكنهم الشروع في أبحاث الدكتوراة الخاصة بهم في المجال الذي يختارونه. و يتضمن هذا مبلغ أربع ملايين يورو وسوف يبدأ في عام ٢٠٠٧ و بشكل سنوي. و يعد هذا البرنامج الجديد إضافة إلى البرامج الموجودة للباحثين الشبان مثل برنامج روبيكون (*Rubicon*) (الذي يشجع الباحثين على اكتساب الخبرة العملية في الخارج)، و برنامج (*Casimir*) (الذي يشجع قابلية الانتقال من العام إلى الخاص) و منحتي *veni-vidi* و *veni-vidi* الدراساتيتين.

٦.٣ تطورات السياسة :ديناميكيات العلم

وقد كان من الاعتبارات الهامة للحكومات التالية أن تحول جزءا كبيرا من الميزانية البحثية من المخصص الرئيسي إلى الميزانية الخاصة بمجلس الأبحاث. والهدف الأساسي هو جلب عنصر أكثر ديناميكية إلى السياسة البحثية و توجيه البحث باتجاه أكثر صلة بالناحية الاجتماعية الاقتصادية. ويقع التوكيد في هذا السياق حاليا علي تأسيس نطق بحث متعددة الموضوعات اومستهدفة في كلا من الأبحاث الأساسية التي تجرى في الجامعات وكذا في تلك التي يمولها مجلس البحث. أحد العناصر الرئيسية هو ما إذا كانت المزيد من المنافسة والحوافز مطلوبة وإلى أي مدى من أجل رعاية ساحة بحثية أكثر ديناميكية.

وقدمت اللجنة المستقلة حول ديناميكيات العلم؛ التي تأسست في منتصف عام ٢٠٠٥ بغية إسداء النصح للحكومة حول العلاقة بين محصلات المقالات النقدية الخارجية والبرامج البحثية الجامعية، كما نتائج أبحاثها. ووفقا لهذه اللجنة فإن هولندا تتمتع بنظام بحثي فعال نسبيا والذي يعمل جيدا بالمعنى النوعي في مقابل المخصصات المالية المتدنية، ولدى مقارنتها من حيث التفاعل مع المراكز غير الجامعية فإن المقارنة تعتبر لصالحها في مقابل البلدان الأخرى. اقترحت اللجنة عددا من التدابير الملموسة والتي كان بعضها يستلزم استثمارات مالية إضافية في البحث بطريقة هيكلية وذلك بغية زيادة كفاءة النظام وفعاليتها. ويتعلق هذا بالمزيد من الاستثمارات لكلا الموارد المالية الأولى (مخصص للجامعات مباشرة) و من أجل المنظمة الهولندية للبحث العلمي. أما بعض الاقتراحات الأخرى فلا تقتضى استثمارات إضافية. ويتعلق واحد من هذه الاقتراحات بتوفير صناديق هيكلية علي مستوى الجامعة الرئيسية والذي يمكن الاستفادة منه على أساس محصلة تقييمات الأبحاث الخارجية. و اقتراح آخر هو تحفيز مشاركة الشركات والمنظمات الاجتماعية الأخرى في السياسة البحثية (الاشتراك في هيئات مجلس البحث) وتحفيز الشركات عن طريق حجم أكبر للتمويل من أجل البحث والتنمية R&D لاستثمار جزء من الميزانية علي أساس تعاوني في البحث الجامعي. وعلاوة علي ذلك صرحت اللجنة بضرورة أن يأخذ صناع السياسة الجامعية في اعتبارهم محصلة تقييمات الأبحاث ، والتي رغم ذلك قد لا تتضمن نتائج مالية، عن طريق مكافأة المجموعات البحثية المتفوقة مثلاً. وإن كان البعض قد أعربوا عن شكوكهم حول نظام تقييم الجودة الجديد. ومن الضروري أن تؤخذ اللجان الزائرة بعين الاعتبار بشكل أكثر وضوحا مما هو معمول به الآن سواء كان يجب أن تكون هذه اللجان منظمة علي أساس تعاوني أم لا. وتقتصر اللجنة أن تقدم الجامعات اقتراحاتها التي تهدف إلى الحفاظ علي البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تعتبر هامة للاقتصاد المعرفي الهولندي ، و أن تصيغ خطط بحثية طويلة الأجل والتي تظهر ما يمكن للجامعات أن تساهم به في الاقتصاد المعرفي الهولندي في السنوات العشرين القادمة (Commissie Dynamisering (Commissie Chang)2006).

وقدمت رابطة الجامعات الهولندية المتعاونة (NWO) تقريرها المسمى "تقييم العلم" بعيدا عن التقرير المقدم من قبل اللجنة. ويناقش هذا التقرير المطلوب من المزيد من الاستثمارات في البحث العلمي، والمزيد من التفوق في البحث ، و المزيد من التركيز والشمولية، و تثبيت الحكومة للأسعار والإدارة الملائمة لدائرة الموظفين في المعاهد (المنظمة الهولندية للبحث العلمي).

ويعتبر رد فعل الحكومة نحو كلا التقريرين، بصفة عامة، إيجابي إلى حد بعيد وقد تم تأييد العديد من الدراسات والاقتراحات. وتشير الحكومة في موازنتها العلمية التي تناصر اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه أسلوب أكثر ديناميكية من أجل تحقيق المزيد من التركيز و الأعداد الكبيرة وتبادل أقوى بين البحث والمجتمع.

وقد تم من أجل هذا الغرض تطوير "الخليط الذكي" "smart mix" والذي وفر له مبلغ إضافي قيمته ١٠٠ مليون يورو. وتهدف الحكومة بهذه السياسة إلى تعزيز التفوق في البحث و نتائج البحث عن طريق جعل التمويل أكثر اعتمادية على الأداء. وإحدى الطرق لتعزيز النتائج هو منح الأحزاب الاجتماعية والشركات مساحة أكبر في الهيكل الاستشاري والإدارية التابعة للمجلس البحثي للتعبير عن رأيهم. تتفق الحكومة مع اللجنة المختصة لديناميكيات العلمية أن النتائج لا تعتبر طريقا أحادي الاتجاه، أي أنها لا تعرض فقط المعرفة المتاحة بواسطة الجامعات والمجموعات البحثية؛ ولكنها تتضمن أيضا نطاقا واضحا من الطلبات التي تطرحها الشركات من أجل أبحاث طويلة الأجل^٦. وفي موازنة التعليم العالي السنوية التي أطلقتها الحكومة لزيادة الميزانية المخصصة للبحث والعلوم ذات استثمارات هامة من أجل:

- العلماء المتميزين والمجموعات البحثية الهامة. وبدءا من عام ٢٠٠٧ حوالي ١٠٠ مليون يورو ستصبح متاحة سنويا.
- نقل البحث و المعرفة في مجال جيل جديد لتكنولوجيا الألعاب.
- مطالبات المعرفة والإبداع.
- برنامج خاص معد من أجل 'طلاب الدكتوراة المبدعين' الذين بإمكانهم البدء في بحث الدكتوراة الذي يقع عليه اختيارهم.

^٦ مجلس الوزراء لجنة الرد على تقارير ديناميكية وجمعية البحث العلمي الهولندية ٢٢- ٠٩ - ٢٠٠٦

٤ العناصر المالية

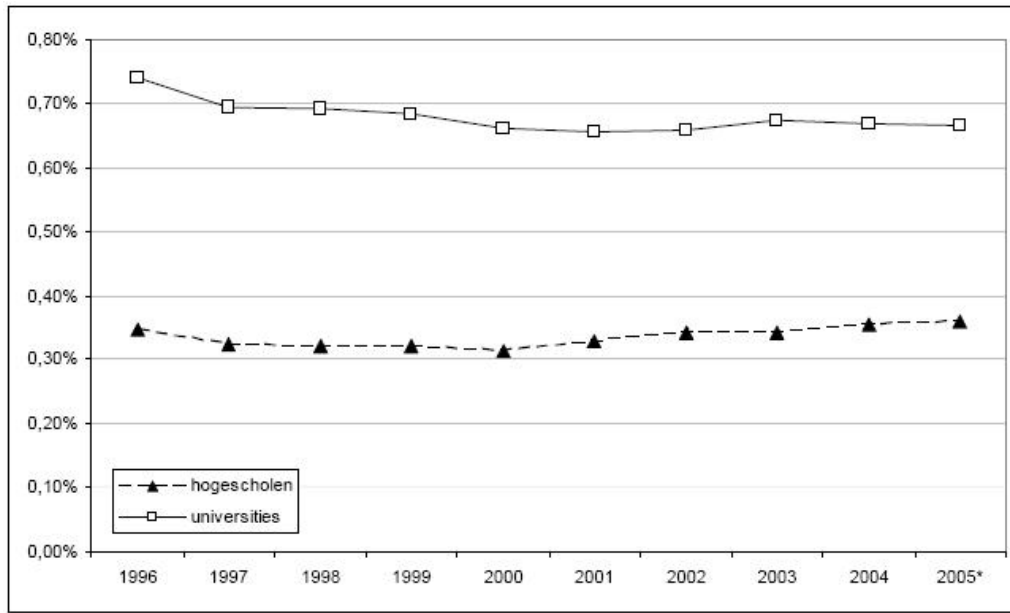
١.٤ مقدمة

يوجد، بالإضافة إلى الجامعات و الكليات الممولة حكومياً، عدد من المعاهد المخصصة التي تشكل بصفة رسمية جزءاً من منظومة تعليمية عليا. وبرامج هذه المعاهد معترف بها رسمياً إلا أنه لا يتم تمويلها من جانب وزير التعليم رغم أن طلابها جديرين بأن يحظوا بالدعم (الحكومي) الطلابي.

٢.٤ الإنفاق الحكومي على التعليم العالي

وفي هولندا، على مر العقدين الماضيين، كان الإنفاق الحكومي يتناقض تناقصاً مطرداً فيما يتعلق بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر الشكل الموضح أدناه الاتجاهات فيما يتعلق بالجامعات وأيضاً الكليات أثناء العقد المنصرم.

الشكل ٤ - ١: التمويل الحكومي للجامعات و الكليات بوصفه % من الناتج المحلي الإجمالي



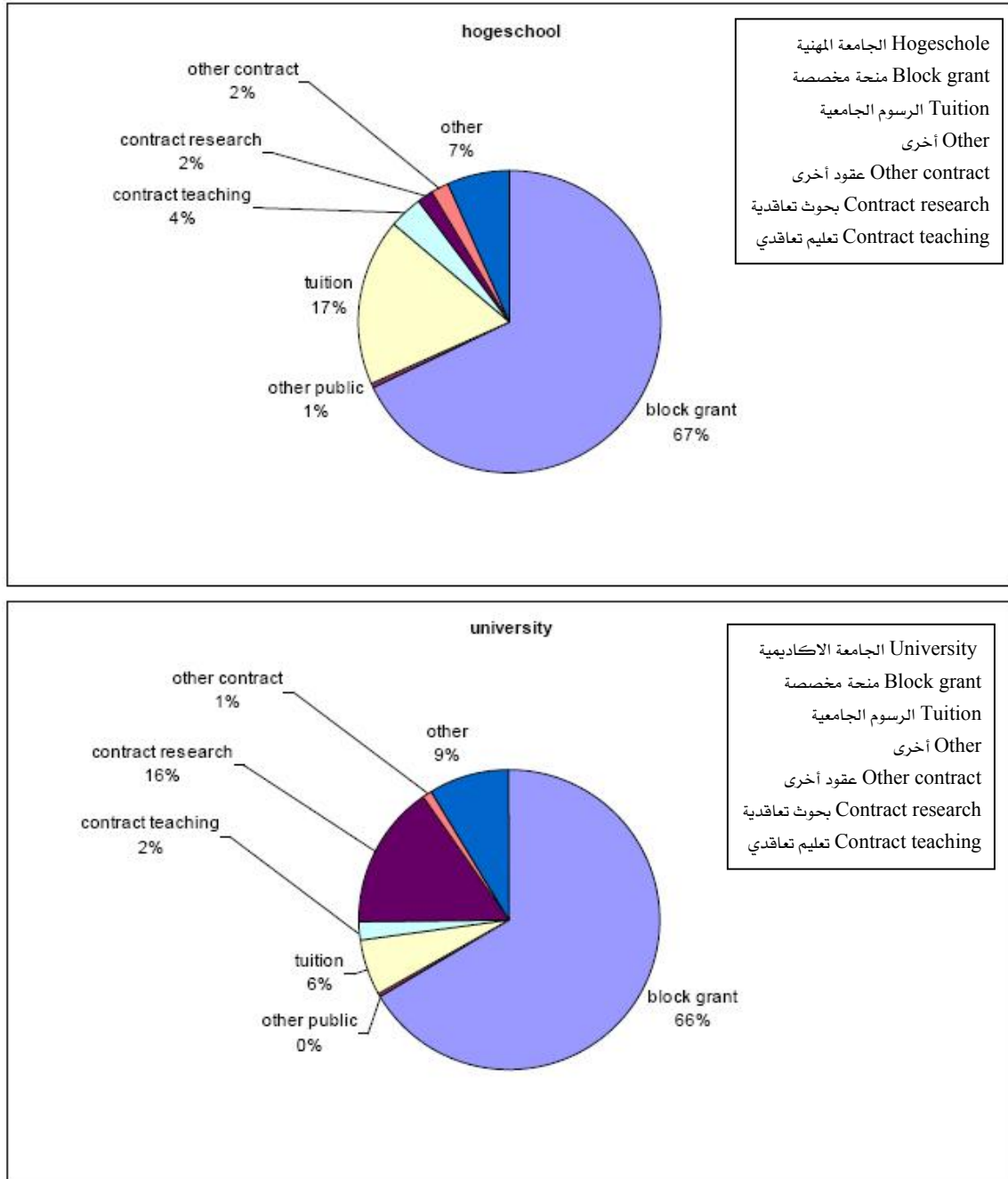
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء , Statline , (CBS) 2007

٣.٤ الهيكل التمويلي

١.٣.٤ تدفق الموارد المالية

ينشأ دخل الجامعات و الكليات من ثلاثة موارد تسمى *تدفقات الموارد المالية*. جانب هذه الموارد يوجد الرسوم التعليمية التي يدفعها الطلاب. وأدناه نقدم وصفاً لموارد الدخل هذه (أنظر الجدول ١٥). يمثل المورد المالي الأول التمويل المركزي لمعاهد التعليم العالي. ويتكون هذا المورد من مجموعة من المنح المخصصة (أي المبالغ إجمالية) التي تخصص بالتناسب مع التعليم، والبحث، و الأنشطة المتصلة للمعاهد.

الشكل ٢.٤: دخل معاهد التعليم العالي مرتبة تبعا لمصدر الدخل ٢٠٠٥



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, 2007, Statline onderwijsfunctie Instellingen

يمول المورد المالي الأول الخاص بالجامعات والكليات من قبل وزارة التعليم، والعلوم والثقافة. وتتلقى المعاهد الزراعية (جامعة واحدة و ستة معاهد) المنح الخاصة بها من وزارة الزراعة. يسمح للجامعات أن تأخذ قرارها الخاص فيما يتعلق بتوزيع الموارد فيما بين التعليم و البحث. كما تقوم أيضا بإجراء توزيعات خاصة بها فيما بين الكليات، و الأقسام، والمعاهد. أما فيما يخص الكليات فإن المنحة المخصصة تغطي فقط مهام التعليم. ويوصف ، في الفقرتين التاليتين ، الطريقة التي يتم بها احتساب وإنشاء مجموع المنح الخاصة بكلا من الجامعات و الكليات.

وقد تم ، بدءا من عام ١٩٩٤ في الكليات و من عام ١٩٩٥ في الجامعات ، دمج الإعانات المالية الحكومية الخاصة بتغطية النفقات الرأسمالية للكليات التابعة للتعليم العالي (من أجل ملكية الكليات : أي المباني و المعدات) في (أي مجموعة) المنح المتواترة.

ويتكون المورد المالي الثاني من المدفوعات الحكومية القائمة على المشروعات للبحث، موزعة من جانب المنظمة الهولندية للبحث العلمي والأكاديمية الهولندية الملكية للفنون و العلوم. تعمل المنظمة الهولندية للبحث العلمي كوسيط في منح الموارد المالية إلى عروض بحثية منفصلة يقدمها الباحثين من الأفراد أو الفرق البحثية. أما بالنسبة للمشروعات فإنه يتم تمويلها على أساس تنافسي. وتدفع المنظمة الهولندية للبحث العلمي رواتب الباحثين، كما تساهم جزئيا في نفقات غير العاملين (للاستثمارات في المقام الأول). و من الناحية الثانية فإن الجانب الأكبر من النفقات العامة والنفقات الأساسية يجب أن تدفع (بشكل متكافئ) من جانب الجامعة المتلقية. تمثل الموارد المالية التي يمنحها المجلس البحثي ما يقرب من ٥٪ من إجمالي إيرادات الجامعة (و حوالي ٧ إلى ٨٪ من إجمالي الدخل البحثي للجامعات).

يتعلق المورد المالي الثالث بالدخل الوارد من عمليتي البحث والتعليم عن طريق التعاقدات. تنفذ الأنشطة التعاقدية من أجل المنظمات الحكومية (وبخاصة الوزارات)، والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، والشركات الخاصة، و الهيئات الخيرية، و المجموعة الأوروبية (على نحو متزايد). أما فيما يخص بالجامعات فإن هذا المصدر الإضافي للدخل ما زال آخذا في التزايد السريع منذ مطلع الثمانينيات فهو يمثل حالياً حوالي ٢٠٪ من دخل الجامعات المخصص للتعليم و البحث. وبالنسبة إلى الكليات فإنه من العسير التوصل إلى مقدار الدخل الوارد من الأعمال التي تؤدي من خلال التعاقدات. فالتقارير تكشف أنه يمتد إلى ما يقارب ٨٪ من دخل الكليات. يطلب من الطلاب، على اختلاف أسلوب حضورهم، دفع مصروفات تعليمية مساوية لما يدفعه طلاب الجامعات و الكليات ، و يشكل الدخل الوارد من مصروفات التعليم نحو ٦٪ من إجمالي إيرادات الجامعة، أما بالنسبة إلى الكليات فإن النسبة تصل إلى حوالي ١٧٪.

٤.٤ تمويل الجامعات

يتلقى القطاع الجامعي الهولندي تحت عنوان المورد المالي الأول الجانب الأكبر من التمويل الحكومي وفقا لما يسمى النموذج التمويلي القائم على الأداء والذي يعرف في الهولندية باسم (Prestatie Bekostigings Model)، وهو جاهز للعمل بدءا من عام ٢٠٠٠. وهو عبارة عن نموذج توزيع بمعنى أنه لا يعتبر نموذج مخصصات مفتوح إذ أن وزير التعليم (أو بالأحرى البرلمان) هو الذي يحدد الميزانية المخصصة بالقطاع الجامعي ككل و من ثم يقوم بتوزيعها فيما بين الجامعات كل على حدة وفقا لمجموعة من القواعد الثابتة (صيغة).

وتتلقى الجامعات مخصصات من أجل التدريب الأكاديمي للطلاب، والمشايخ الجامعية، وإعانات البطالة التي تدفع إلى الموظفين السابقين بالجامعة، وذلك علاوة على حصصها من النموذج التمويلي القائم على الأداء. يتكون مخصص النموذج التمويلي القائم على الأداء من عنصري التعليم، والبحث.

ويتكون العنصر التعليمي من الأجزاء التالية :

- مبالغ محددة من أجل كل جامعة (أي مخصص أساسي مبني على أساس تاريخي)
- الحصة القائمة على أساس الشهادات الممنوحة (number of degrees awarded)
- حصة المنضمين.

الحصة الخاصة بالتسهيلات المتعلقة بالتدريب في مجال العلوم البيطرية و طب الأسنان. يطرح المخصص الخاص بالعلوم البيطرية ومرافق طب الأسنان (كالمختبرات والمعدات) من المبلغ الإجمالي المتاح من أجل عنصر التعليم. وتوزع الميزانية المتبقية فيما بين الأجزاء بالقيم التالية ٣٧٪ للجزء (أ)، و ٥٠٪ للجزء (ب)، و ١٣٪ للجزء (ج). ويستخدم الانتقال لمدة عامين في المتوسط لقياس عدد الشهادات الجامعية و المنضمين الجدد؛ لتجنب التقلبات الكبيرة في تدفق الموارد المالية.

الأساس المنطقي للعنصر (أ) هو ضمان السعة التعليمية الدنيا لكل جامعة بعيدا عن عدد الطلاب، و يتكون الجزء (أ) من مبالغ ثابتة لكل جامعة. و تختلف المبالغ فيما بين الجامعات نظرا لما تتمتع به كل منها من أساس تاريخي؛ حيث تتلقى الجامعات الأكبر والأقدم نسبيا حصة أكبر بالمقارنة مع الجامعات الأصغر. فالمخصصات الثابتة تقوم مقام عامل الحد من التقلبات في تدفقات الموارد المالية إلى الجامعات. في حين يعمل العنصر (ب) كحافز لزيادة جهود الجامعات التي تبذلها لحث الطلاب على استكمال برامجهم الدراسية. أما الأساس المنطقي للعنصر (ج) فيكمن جزئيا في اعتماد الطلاب في قراراتهم حول التسجيل على نوعية البرامج الدراسية التي تعرضها الجامعة. تتال الجامعات التي تتجح في اجتذاب أعداد أكبر من الطلاب الجدد المكافآت كما ورد في الجزء (ج).

تطبق معدلات التمويل (التعريفات) على أعداد الطلاب (المنضمين الجدد) و الدرجات العلمية بغرض تفسير الاختلافات بين تكاليف البرامج الدراسية. تشكل التعريفات مقابل التعليم فارقا بين فئتي الطلاب و الشهادات الجامعية، بمعنى أن:

١. تتمتع البرامج الدراسية في الآداب، والعلوم الإنسانية، والقانون، والعلوم الاجتماعية، واللغات بتعريفات منخفضة.
٢. تتمتع البرامج الدراسية في العلوم، والهندسة، والزراعة، و الطب (بما في ذلك طب الأسنان، والعلوم الصيدلانية و البيطرية بتعريفات مرتفعة.

يتكون العنصر البحثي المدرج تحت نموذج التمويل القائم على الأداء من خمسة أجزاء:

١. مبلغ محدد لكل جامعة، أي المخصص الأساسي
٢. الحصة المخصصة لشهادات الدكتوراة و شهادات التصميم (ويعرف في الهولندية باسم (ontwerpersctificaten).
٣. الحصة المخصصة للمدارس البحثية (وتسمى بالهولندية (onderzoekscholen
٤. الحصة المخصصة للمدارس البحثية المتفوقة / المتميزة (و تسمى في الهولندية (toponderzoekscholen).
٥. حصة الاعتبارات الاستراتيجية.

المخصص الرئيسي في الجزء الأول ١٥٪ من العنصر البحثي، وتتكون من حصص ثابتة لكل جامعة (انظر الجدول ١٦). تختلف الحصص المخصصة لكل جامعة وتفاوت تبعاً لحجم الجامعة كما هو الحال مع الجزء (أ) من العنصر التعليمي.

كان الجزء (أ) يعتمد على الميزانية التعليمية للجامعة، (أو مستوى التسجيل) وذلك في نماذج المخصصات التي تفوق النموذج التمويلي القائم على الأداء من حيث الأهمية^٧.

تلتقى الجامعات الهولندية مكافأة مقابل كل دبلوم للدراسات العليا - مثل شهادات الدكتوراة، وشهادات التصميم^٨ - كونها جزءاً من موازنتها البحثية وتمنح هذه الجوائز على أساس (معدلات مدتها عامين). و ينطبق معدلان للتمويل بالنسبة لشهادات الدكتوراة. ويستخدم نفس التمييز فيما بين مجالات العلم على النحو ذاته الذي يستخدم فيه مع تعريفات التعليم (انظر أعلاه). فتبلغ المعدلات المخصصة لشهادات الدكتوراة العلمية الضعف إذا ما قورنت بشهادات الدكتوراة في العلوم الاجتماعية.

وقد استخدم ، بدءاً من مطلع التسعينات، إنشاء المدارس البحثية المكونة من الباحثين و طلاب الدكتوراة من مختلف الجامعات وإن كانوا يعملون في نفس المجال كأداة لتحقيق تكامل البحث، وتركيزه، وانتشاره وتناميه. وتم تخصيص الجزء (ج)، وهو العنصر الأول بين العنصرين الخاصين بالمدارس البحثية، للجامعات بالتناسب مع مبالغ الأجزاء (أ)، و(ب)، و(هـ). ويقصد من وراء هذا التخصيص القائم من عام ١٩٩٨ وصاعداً أن يحفز الجامعات على تأسيس مدارس بحثية معتمدة. يدفع وزير التعليم بداية من عام ١٩٩٩ مخصصات تمويلية إلى عدد محدود من المدارس البحثية التي تعتبر متفوقة. هذا هو الجزء (د) من العنصر البحثي التابع للنموذج التمويلي القائم على الأداء. وتستلم ستة مدارس - جميعها متخصصة في مجال العلوم الطبيعية - مزيد من التمويل ضمن فترة محدودة. واستمد وزير التعليم خياراته بعد التشاور مع المجلس البحثي الهولندي. رغم أن الوزير قد خطط لمد الاستراتيجية المسماة *باستراتيجية العمق* إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية إلا أنه تخلى عن هذه السياسة وقدم صندوق الابداع بناء (في اللغة الهولندية: *Vernieuwingsimpuls*) على الموارد المتاحة من قبل المنظمة الهولندية للبحث العلمي و النموذج التمويلي القائم على الأداء، والجامعات نفسها. ويدير المجلس البحثي الهولندي صندوق الابداع و يوزع حصصه التمويلية البحثية التنافسية بناء على المقترحات المقدمة من الباحثين.

يتم توفير المخصصات الخاصة بمعظم جوانب العنصر البحثي تحت عنوان مخصصات الأبحاث الاستراتيجية. وتتكون من مخصصات ثابتة لكل جامعة بالاعتماد على أسباب تاريخية. وتستمد اسمها من الخطة الأصلية التي يعتمد وزير التعليم فيها بما يتعلق بمخصصاته البحثية على نوعية البحوث في الجامعة و تقييم مدى أهمية البحث الجامعي للمجتمع. ورغم ذلك لم تتحقق هذه الخطة أبداً وهو ما يعزى جزئياً إلى الآثار المترتبة على إعادة توزيع المخصصات بين الجامعات و ما نتج عنها من إعانات للبطالة. وكان السبب الهام الآخر هو أن تعديل الموارد المالية للأبحاث قد أصبح اقتحام خطير لاستقلالية الجامعة. ونجحت الجامعات حتى الآن في تجنب أية عمليات نقل للمخصصات في نطاق هذا العنصر لأكثر من ١٥ عام، وإن كانت بعض الجامعات (الحديثة والمتوسعة نسبياً) قد سعت إلى الوصول إلى مخصصات لاعتبارات

^٧ خلفاً للنموذج التمويلي القائم على الأداء (المقرر تقديمه في عام ٢٠٠٣). سوف يتم إعادة تقديم الصلة بين الجزء (أ) من الميزانية البحثية و عدد الطلاب.

^٨ درجة علمية مدتها عامين تمنح في مجال الهندسة.

^٩ في حال ازدياد أعداد شهادات الدكتوراة وشهادات التصميم من عام لآخر، فإن ذلك من شأنه تخفيض عنصر الاعتبارات الاستراتيجية لصالح الجزء (ب) "الأداء"، إذ: مما نتج عنه بقاء عنصر البحث للنموذج التمويلي القائم على الأداء ضمن نطاق الميزانية المتاحة له.

استراتيجية أعلى. وبناء على ذلك؛ ما زال الجزء الرئيسي للعنصر البحثي يوزع بشكل أساسي عن طريق الرجوع إلى أسباب تاريخية، وذلك بخلاف العنصر التعليمي.

تمنح مخصصات النموذج التمويلي القائم على الأداء (PBM) إلى الإدارة المركزية للجامعة، في حين لا توجه نحو الكليات وأقسامها. حيث تكمن الفكرة في أن الإدارة المركزية هي المسؤولة عن توزيع المورد المالي الأول فيما بين كلياتها المتعددة، و برامجها، وأقسامها، وكلياتها، الخ.

٤.٣.٣ تمويل الكليات

تولد الصيغة الأساسية التالية المبالغ المالية المخصصة من أجل تمويل الكليات للتعليم الكليات.

المبلغ = تعريفه التمويل * عامل الإقبال الدائم التغيير * معدلات التسجيل

يوجد تعريفتان تمويليتان لطلاب الدوام الكامل: واحدة مخصصة للبرامج الدراسية ذات الطابع العملي القوي، و الأخرى أدنى بنسبة ٢٠٪ من أجل البرامج الدراسية ذات الطابع الاجتماعي العلمي (المعروف باسم جاما gamma). بينما سابقا، كان يوجد ستة من البرامج تعرف باسم profiles. ويوجد، مع ذلك، بعض الترتيبات الخاصة بطلاب الفنون التمثيلية، و الموسيقى، والمسرح، وتدريب المدرسين. كان طلاب الدوام الجزئي يتلقون التمويل بمعدل ٧٥٪ و ذلك حتى يناير عام ١٩٩٨. و منذ ذلك الوقت ارتفعت تعريفه طلاب الدوام الجزئي إلى مستوى تعريفه طلاب الدوام الكامل.

لا تطبق معدلات التمويل على أعداد الطلاب؛ ولكن على حجم العبء التعليمي (الإقبال الطلابي). هذا العبء التعليمي هو محصلة التسجيل مضروبة في ما يسمى عامل الإقبال الدائم التغيير. وتتشكل صيغة عامل الإقبال الدائم التغيير كما يلي:

$$\text{عامل الإقبال الدائم التغيير} = [DG \times 4.5 + DO \times 1.35] / (TG + TD)$$

حيث:

DG عدد الدرجات العلمية الممنوحة (خلال السنة السابقة)

DO عدد الطلاب الذين لم يتموا الدراسة حتى التخرج (خلال السنة السابقة)

٤.٥ مدة التمويل المعياري المخصصة للطلاب (٤.٥ سنوات)

١.٣٥ مدة التمويل المعياري المخصصة للطلاب الذين لم يتموا الدراسة حتى التخرج (١.٣٥ سنوات)

TG المدة الكلية (بالسنوات) والتي سجل في أثنائها الخريجين قبل التخرج

TD المدة الكلية (بالسنوات) والتي سجل فيها حالات انسحاب من الدراسة.

يمكن تفسير عامل الإقبال الدائم التغيير بوصفه معدل المدة التمويلية المعيارية و مدة التسجيل الفعلية للخريجين و الطلاب الذين لم يتموا الدراسة حتى التخرج. في حال استغرق الخريجين أو الطلاب الذين لم يتموا الدراسة حتى التخرج المزيد من الوقت قبل مغادرة الكليات ؛ فإن تفعيل هذا العامل يقتضى ضمنا أن تتلقى تمويلا أقل. في حال تمكن أحد المعاهد من تخفيض الزمن اللازم للحصول على الدرجة العلمية أو الوقت الخاص بالانسحاب؛ فإن ذلك سيؤثر فقط على التمويل إذا تزامن مع تزايد معدل التخرج (أو النجاح). وهذا نتيجة لحقيقة أن معدل التسجيل الكلي أيضا سينخفض جنبا إلى جنب مع مدد إقامة أقصر. وهكذا فإن الكلية تمتلك خيارين ترفع بهما:

١. من خلال الارتفاع الدائم في معدلات النجاح الرقمية.

٢. أو من خلال الارتفاع في معدل استيعاب الطلاب.

و مع ذلك فإن كلا الخيارين يكبدان المعهد نفقات أكثر. و تقصد الصيغة التمويلية، في كليهما، التشديد على الأداء ولاسيما من ناحية معدلات التخرج.

٥.٤ الدعم الطلابي والرسوم الدراسية

١.٥.٤ الدعم الطلابي

يحق لجميع التلاميذ والطلاب المتفرغين الهولنديين في سن ١٨ عاما وما فوق الحصول على الدعم المالي للطلاب. وهذا يعني أنه يحق لهم الحصول على المنح الأساسية والدعم الإضافي من خلال القروض والمنح الإضافية، بناء على دخل الطالب أو دخل والديه. ويجوز للطلاب استبدال مساهمات الوالدين عن طريق طلب الحصول على قرض طوعية. ولذلك من المفترض من خلال هذه الوسائل أن يغطي الطالب مجموع الميزانية اللازمة لمصاريف ونفقات الدراسة. وتتفاوت حجم المبالغ فيما بين الطلاب الذين يعيشون في منزل والديهم وهؤلاء المستقلين بحياتهم. ويقدم فريق إدارة المعلومات (*Informatie Beheer Groep, IBG*) كامل الدعم العام المباشر في جرونينجن *Groningen* باسم وزارة التعليم والثقافة والعلوم. ويحدد فريق إدارة المعلومات لكل طالب حجم البدلات و القروض التي يستحقها، ويدير الفريق كذلك ديون الطلاب وإعادة تسديدها. ومع وضع قانون تمويل الطلاب (*Wet op de Studiefinanciering, WSF*) في ١ أكتوبر ١٩٨٦، يتم تقديم جميع المساعدات المالية للطلاب في هولندا بواسطة نظام واحد للدعم المالي المباشر للطلاب.. وعلى الرغم من إدخال عدد كبير من الإصلاحات منذ عام ١٩٨٦، إلا أن النظام لا زال يتكون بشكل أساسي من العناصر التالية:

- منحة أساسية لجميع الطلاب المتفرغين
- مساهمة تكميلية، بالاعتماد على حجم دخل الوالدين
- قرض، بالاعتماد على حجم دخل الوالدين
- منحة إضافية، بالاعتماد على حجم دخل الوالدين
- تذكرة موسمية لوسائل النقل العام (*OV-kaart*)

وخضع هذا النظام الخاص لدعم الطلاب مالياً، والذي يعتبر سخياً إلى حد ما في بادئ الأمر إلى عدة تغييرات. حيث انخفض حجم مبالغ المنح، وزادت مساهمات الوالدين، كما فرض النظام متطلباً يعني بقياس مدى التقدم في الأداء الدراسي. وأطلق على النظام منذ عام ١٩٩٦ اسم نظام *منحة الأداء*، الذي سيتم وصفه بالتفصيل فيما يلي.

نظام 'منحة الأداء'

ومع وضع نظام منح الأداء في ١ سبتمبر ١٩٩٤، طرأ على النظام الوطني للدعم الطلابي في هولندا واحد من أهم التغييرات. ففي واقع الأمر، يحصل الطلاب على منح المعونة الأولية على شكل قرض ابتدائي. وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار نظام منح الأداء كنظام ذو اسم مغلوط. فينبغي على الأصح أن يطلق عليه قرض الأداء. فإذا استوفى الطالب متطلبات التقدم في الأداء الدراسي، فسيتحول القرض المشروط إلى منحة غير قابلة للتسديد. هذا يعني أنه يتعين على الطالب اجتياز ٥٠٪ من اختبارات السنة الأولى لتتحول مخصصات منحة السنة الدراسية الأولى إلى منحة مجانية. ولا تصبح المنح الخاصة بالسنوات التالية منحة مجانية غير مستردة إلا إذا أتم الطلاب الحصول على درجاتهم العلمية خلال المدة المحددة في البرنامج بالإضافة إلى سنتين (أي ٦ أو ٧ سنوات ككل). إلا أنه في عام ٢٠٠٠ أصبحت المدة الزمنية للحصول على الدرجة العلمية مرنة. فيستطيع

الطالب الآن إتمام الحصول على درجته العلمية في مدة تستغرق أكثر من عشر سنوات، بغض النظر عن المدة المحددة للبرنامج. فقد كانت تعتبر الحدود الزمنية المحددة مسبقاً بمثابة قيود على الطالب لما لها من آثار سلبية على نشاطه وفاعليته. فضلاً عن أن وجود إطار زمني أكثر مرونة يمكن الطالب من زيادة مشاركته في الأعمال التي تمارس بدوام جزئي خلال الفصل الدراسي (وزارة التعليم والثقافة والعلوم ١٩٩٩). وطبقاً لهذه القواعد الجديدة، ارتفع الحد الأقصى للعمر الذي يحق للطالب الحصول فيه على الدعم من ٢٧ إلى ٣٠ عاماً. إلا أن الطالب لا يخول بالحصول على

المنحة الأساسية و الإضافية إلا عن الفترة المحددة للبرنامج الذي يحضره الطالب. وعند انتهاء الفترة المحددة، يجوز للطالب أن يتقدم بطلب للحصول على معونة طلابية في شكل قروض كاملة فقط. مما يعني ضمناً أنه لا يحصل على المنحة المجانية إذا تعدى الفترة الزمنية للبرنامج.

يتوقف مقدار الدعم الأساسي المتاح للطالب على حالته المعيشية (سواء كان يعيش مع أبويه أو "مستقلاً بذاته"). فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الدعم الأساسي في العام ٢٠٠٧ مبلغ ٢٥٣€ للطالب المستقل، و٩١€ للطالب الذي يعيش مع والديه. ويشمل المبلغ مصاريف الدراسة (الرسوم الدراسية والمواد اللازمة للدراسة)، ونفقات المعيشة. ويمكن لكلا النوعين من الطلاب، الذي يعيش مع أبويه و الآخر "المستقل"، زيادة ميزانيتها من خلال الجمع بين مساهمات الوالدين و/أو المنح التكميلية التي تصل إلى ٢٤٤€ شهرياً كحد أقصى، بالإضافة إلى الحصول على قرض طلابي و/أو دخل يتم الحصول عليه من العمل، بحيث تزيد الميزانية إلى أكثر من ٢٧٧€ شهرياً (بيانات ٢٠٠٧). وأظهرت العديد من الدراسات التجريبية أن نفقات الطالب الفعلية مرتفعة بشكل كبير عن الميزانية الموحدة التي تسمح بها الحكومة. وهذا يدل إما على أن الوالدين يساهمون بشكل أكثر من المتوقع، أو على انخراط الطلاب في سوق العمل. فيما يتعلق بالخيار الأخير، يمكن للطالب الحصول على أكثر من ٩١٢٥€ في السنة قبل أن يبدأ بخسارة أي من حقوقه التي تخوله بالحصول على المنحة.

المعايير الخاصة المؤهلة للحصول على الدعم الطلابي العام

لا بد من توافر المعايير التالية للحصول على الدعم المالي للطلاب وهي:

- أن يكون الطالب حاملاً للجنسية الهولندية. وبالطبع يمكن استثناء بعض الحالات من هذه القاعدة، كأن يكون الطالب غير حامل للجنسية الهولندية لكنه مقيم في هولندا.
- ألا يزيد عمر الطالب عند الشروع في الدراسة عن ٢٧ عاماً.
- أن يكون الطالب مسجلاً في برنامج دراسي بدوام كامل مقدم من أحد مؤسسات التعليم العالي وممول بالمال العام، أو من مؤسسة تحدد على أنها مؤسسة توفر تدريباً ملائماً (*"aangewezen opleidingen"*) أو تعترف بها الحكومة كمؤسسة تعليم عال، أو أن يكون الطالب مسجلاً في برنامج للتعليم المهني الثانوي (MBO) بدوام كامل.

وأخيراً، يحصل الطلاب المؤهلين للحصول على الدعم على تصريح باستخدام وسائل النقل العامة مجاناً سواء في أيام العمل أو في عطلة نهاية الأسبوع (حيث أن وسائل النقل في تلك الأيام ليست مجانية، ويمتصهم التصريح خصماً يصل إلى ٤٠% على جميع تذاكر النقل العام).

شروط تسديد القروض الطلابية

بصفة عامة، تعتبر المبالغ الممنوحة للطلاب في منحة الأداء قرضاً إذا ترك التعليم العالي دون الحصول على درجة علمية. لكن يوجد استثناء واحد لذلك: إذا اجتاز الطالب ٥٠% أو أكثر من امتحانات السنة الأولى، أي ٢١ نقطة من أصل ٤٢ نقطة دراسية، حيث تحول جميع القروض الأولية عندئذ إلى منح. وبالمثل يمكن أن تصبح القروض الابتدائية التي حصل عليها الطالب في السنوات الثانية، والثالثة، والرابعة (وفي بعض الحالات الخامسة) منحة إذا أتم الطالب دراسته في غضون عشر سنوات (منذ بدء الدراسة). لكن من يجب ملاحظة أن القروض

الاختيارية لا يمكن أن تتحول إلى منحة مجانية. ولابد للذين يزيد دخلهم عن حد معين أن يسددوا القروض بعد فترة سماح تصل إلى سنتين. وتم تمديد فترة تسديد الديون الدراسية للخريجين من ١٥ عاما إلى ٢٥ عاما. وإذا واجه الطلاب صعوبات في تسديد الأقساط الشهرية، يمكنهم المطالبة بفحص واردتهم السنوية. وبناءً عليه، يمكن تقليل الديون الشهرية (ولو إلى صفر). يحصل الطالب على إعفاء من أي ديون بعد مرور ٢٥ سنة.

الدراسة في الخارج

حتى وقت قريب لم يكن يحق للطلبة الهولنديين الحصول على الدعم الطلابي إلا في إطار مشاريع التبادل الدولية. لكن منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن، أصبح للطلاب الذين يرغبون في الدراسة في الخارج دون أن يكونوا مسجلين في إحدى المؤسسات التعليمية الهولندية مخولين للحصول على دعم مالي. فيمكنهم الانتقال إلى أي من ٤٤ بلدا التي صادقت على إعلان بولونيا. وهكذا أصبح نظام الدعم المالي الهولندي دعما دوليا بطبيعته. ولكن بشرط أن يكون الطلاب في الست سنوات السابقة للدراسة قد عاشوا في هولندا على الأقل لمدة ثلاث سنوات.

٢.٥.٤ الرسوم الدراسية

تتمثل النفقات التي يتم فرضها على الطلاب برسوم الدراسة فقط. ومنذ عام ١٩٩١ تساوت الرسوم الدراسية التي يدفعها طلاب الجامعات مع رسوم المؤسسات التعليمية المهنية (*hogescholen*). وبشكل أساسي، تعتبر وزارة التعليم والثقافة والعلوم هي المسئول الرئيسي عن تحديد حجم النفقات التي تفرضها المؤسسات الفردية والتي ينظمها القانون. منذ العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٢، تحتم على الطلاب المتفرغين المسجلين في التعليم العالي أن يدفعوا مبلغا إجمالياً من الرسوم. وفي عام ١٩٩٥، قرر وزير التعليم والثقافة والعلوم زيادة الرسوم الدراسية بمقدار €227 على مدى ثلاث سنوات. هذا يعني أن الرسوم زادت من €1021 في العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى €1248 في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٦ بلغت الرسوم الدراسية العامة €1519.

ولا يضطر الطلاب إلى دفع أي رسوم أخرى خاصة بالتعليم، مثل رسوم دخول المكتبة، والانضمام إلى اتحاد الطلبة، واستعمال المعامل، واستخدام الحاسوب وغيرها من الرسوم. أما رسوم الإدارة والامتحانات، فنادر ما يدفعها الطلاب. وإذا التحق أي طالب بإحدى الجامعات أو المؤسسات التعليمية المهنية (*hogeschool*)، فيحق له استخدام الوسائل التعليمية المتاحة في المؤسسة التعليمية. وفيما يتعلق باستخدام خدمات الحاسوب، يمكن للطلاب الحصول على رقم الحساب، وميزانية سنوية لاستخدام تلك الخدمات. وإذا تجاوز الطلاب تلك الميزانية، فإن عليهم أن يدفعوا رسوما نظير تلك الخدمات. وهم غير ملزمين بالانضمام إلى اتحاد الطلبة. لكن في حالة انضمامهم للاتحاد فإنه يتعين عليهم أن يدفعوا رسم الانضمام. وهذا ينطبق على الانضمام إلى أي ناد رياضي، أو أي جمعية ثقافية أو سياسية.

ويتعين على مؤسسات التعليم العالي تحديد الرسوم الدراسية بأنفسها لبعض الفئات من الطلاب. وتشمل هذه الفئات الطلاب المتفرغين فوق سن ٣٠ عاما، وطلاب من خارج الاتحاد الأوروبي، وطلاب أجنبي غير مستحقين للدعم الطلابي، والطلاب غير المتفرغين (بدوام جزئي).

كما أجريت بعض الاختبارات التي أظهرت اختلاف الرسوم الدراسية لدى خمس مؤسسات تعليمية، هذه المؤسسات مسموح لها بزيادة الرسوم الدراسية طالما أنها تقدم برامج ذات قيمة عالية للمجتمع، وتقدم للطلاب أشياء إضافية.

٢.٥.٤ التطورات الجديدة

نظرا لإدخال نظام البكالوريوس والماجستير، سوف يتغير نظام تمويل الجامعات (مخصصات نموذج التمويل القائم على الأداء (PBM) (allocation) بدءا من السنة المالية لعام ٢٠٠٣، حيث يطلق على النظام الجديد اسم نموذج "باما" (BaMa model). وتظهر مقارنة النظامين وجود تغييرين اثنين، فالتغيير الأول يتعلق بعناصر التعليم، وكما أوضحنا سابقا، تتكون عناصر التعليم من الأجزاء التالية:

١- مبلغ ثابت لكل جامعة، (أي المخصصات الأساسية)

٢- مخصصات قائمة على الشهادات الجامعية

٣- مخصصات للطلبة الجدد

٤- مخصصات خاصة بوسائل التدريب في الطب البيطري وطب الأسنان.

يعمل العنصر (ب) في النموذج الحالي للتمويل القائم على الأداء (PBM model) كحافز للجامعات حتى تزيد من جهودها لمساعدة الطلاب على إتمام برنامجهم الدراسي. لذلك تحصل الجامعات على جزء من التمويل على أساس إجمالي عدد الخريجين. وبالمثل في نموذج باما (BaMa model) الجديد، يعمل أيضا العنصر (ب) كحافز لزيادة أعداد الخريجين، لكن، وعلى النقيض من النموذج الحالي للتمويل القائم على الأداء، لا يحصل الطالب إلا على شهادة جامعية واحدة، لكن في نظام البكالوريوس والماجستير، تعتمد المخصصات القائمة على الشهادات على شهادتي البكالوريوس والماجستير. وتختلف الرسوم الدراسية بين درجتي البكالوريوس والماجستير بنسبة ١:٢، مما يدل على أن الجامعات سوف تحصل مقابل درجة البكالوريوس ضعف ما ستحصل عليه مقابل درجة الماجستير. وكذلك تختلف الرسوم بين الدراسات الإنسانية والاجتماعية في مقابل دراسات العلوم والهندسة في مقابل العلوم الطبية بنسبة ١:١,٥:٣.

أما التغيير الثاني فيمكن ملاحظته في عنصر الأبحاث. وكما ذكر سابقا، يتكون عنصر الأبحاث من الأجزاء التالية :

١- مبلغ ثابت لكل جامعة

٢- مخصصات لرسائل الدكتوراة، وشهادات التصميم (*ontwerperscertificaten*)

٣- مخصصات للمدارس العليا للأبحاث (*onderzoekscholen*)

٤- مخصصات للمدارس المتفوقة في الأبحاث (*oponderzoekscholen*)

٥- مخصصات خاصة باعتبار استراتيجيات.

يقوم العنصر (أ) في النموذج الحالي للتمويل القائم على الأداء (PBM model) على أساس المخصصات الثابتة لكل جامعة. أما في نموذج باما (BaMa model) الجديد، سوف يدخل (من جديد) إلى النظام عنصر الربط بين ميزانية الأبحاث وعدد الشهادات (البكالوريوس والماجستير)، بالمثل كما في مخصصات النماذج السابقة لنموذج التمويل القائم على الأداء.

علاوة على ذلك، أدى الانتقال إلى تطبيق نظام باما (BaMa) إلى مناقشات مستفيضة حول قواعد تمويل التعليم العالي. فيما يتعلق ببرامج الماجستير، أثارت الأسئلة المطروحة عدة قضايا مثل ما إذا كان ينبغي تنفيذ نموذج التمويل القائم على الطلب أم لا، أو ما إذا أدى اختلاف فترات دراسة الماجستير إلى الحصول على نسب مختلفة من الإعانة العامة، أو ما إذا كان من الممكن أيضا أن تستحق برامج الماجستير في المؤسسات التعليمية المهنية (*hogescholen*)، ومؤسسات التعليم العالي الخاصة التمويل العام. وفي نقاش آخر حول ما إذا كان ينبغي التعامل مع برامج البكالوريوس الخاصة بالجامعات على قدم المساواة مع برامج البكالوريوس الخاصة بالمؤسسات التعليمية المهنية (*hogescholen*) وفقا لنموذج تمويل واحد.

وتحول الجدل الدائر حول الرسوم الدراسية إلى قضية عامة، فقد ازدادت الدعوات المطالبة بوضع رسوم مختلفة، خاصة درجات الماجستير من الجامعات. ويتحجج المؤيدون لتلك الدعوة بأن البرامج ذات الجودة العالية ستطلب رسوما دراسية أعلى، ويمكن تبرير ذلك من منظور ارتفاع العائدات المستقبلية المتوقعة على التعليم. أما المعارضون فيذهبون إلى أن ذلك سيؤدي إلى ازدياد المشكلات، وإلى خلق طبقة عليا من الصفوة في نظام التعليم العالي. وتوجد قضية أخرى وثيقة الصلة بالجدل القائم حول الرسوم الدراسية، وهي قضية نظام الدعم الطلابي. ففي عام ٢٠٠٢، تأسست لجنة فيرميد **Vermeend** لبحث فرص فرض نظام ضريبي على الخريجين، أو وضع نظام للقروض القائمة على الدخل في هولندا. ولا تزال المناقشات دائمة، والتي من المحتمل أن تستمر خلال السنوات القادمة.

ويقدم نظام الدعم الطلابي الجديد قرضا للرسوم المدرسية (*'colleggeldkrediet'*)، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي مبالغ القروض لاستيعاب الزيادة المحتملة للرسوم الدراسية. وعلى الطالب أن يتخرج في الوقت المحدد وإلا وجب عليه تسديد تلك الرسوم. ويمكن أن يحصل الطالب على قرض واجب الأداء بحد أقصى يصل إلى €7500 في السنة. ويتوقع الوزير مع زيادة القروض أن يتمكن الطلاب من الدراسة بشكل أكثر كفاءة، واستثمار مزيد من الوقت في الدراسة.

ونالت قضية أخرى مزيدا من الاهتمام في الآونة الأخيرة، حيث قدمت الحكومة اقتراحا لوضع نظام جديد للتمويل، وذلك بهدف تحويل نظام التعليم العالي إلى نظام أكثر تنوعا يقوم على احتياجات السوق، حيث يحصل كلا من الطلاب والمؤسسات التعليمية على مزيد من الحرية ويتحملوا مزيدا من المسؤوليات. وتعتبر مسألة توفير مستحقات تعليمية تسمح للطلاب "بصرف" (جزء من) مستحقات التعليم الخاصة بهم في أي مكان وفي أي وقت هي الباعث الرئيسي لفكرة هذا النظام. كما يهدف هذا النظام القائم على الطلب - وهو مطبق بالفعل في أستراليا - إلى زيادة المرونة والحرية لدى الطلاب في حدود الوقت المتاح لديهم. وعلى الطلاب الذين استفذوا جميع مستحقاتهم أن يدفعوا رسوما دراسية أعلى. وستحصل مؤسسات التعليم العالي على التمويل العام مع مستحقات التعليم بناء على عدد الطلاب لديها. ومن المفترض أن يحول هذا النظام القائم على الطلب الطلاب إلى أفراد شديدي الاستهلاك، ويحول مؤسسات التعليم العالي إلى مقدمي خدمات شديدي الاستجابة، تقدم خدمات ذات جودة، وتلبي احتياجات مجتمع الطلاب المتنوع والمتزايد. وواجه هذا الاقتراح انتقادات كثيرة من مختلف الجهات المعنية. لكن هذا الإصلاح تعرض للإهمال منذ تغيير الحكومة عام ٢٠٠٧.

٥ الهياكل الإدارية (نظام الحوكمة)

١.٥ مقدمة

يتميز نظام التعليم الهولندي بأحد السمات المميزة، فهو يجمع بين سياسة التعليم المركزية و سياسة اللامركزية في إدارة و تنظيم المؤسسات التعليمية. إلا أن مؤسسات التعليم المهني العالي والجامعات لديها هيكل إداري مختلف.

٢.٥ نظام الحوكمة الإقليمي والاتحادي

وزارة التعليم والثقافة والعلوم

يرأس وزارة التعليم والثقافة والعلوم وزير التعليم والثقافة والعلوم. ويوجد حاليا اثنين من أمناء الدولة (وزراء أقل رتبة)، يتحمل كل منهما مجالات المسؤولية المحددة في إطار خطوط السياسة العامة التي يضعها الوزير، و يشكل كبار موظفي الخدمة المدنية المجلس التنفيذي الذي يتحمل مسؤولية السياسة ككل.

ويذهب ما يقرب من خمسين في المائة من الميزانية كمرتبات للمدرسين، وأساتذة الجامعات، والباحثين وغيرهم من الموظفين. ويعمل ٤٠٠,٠٠٠ موظف بصفة مباشرة لدى الوزارة، و ٨٠٠ موظف لدى الوكالات، و ٥٠٠ موظف في الدوائر الحكومية، و ٥٠٠ موظف لدى هيئات التفويض. ويضمن المجلس التنفيذي (المكون من الأمين العام، ونائب الأمين العام، والمديرين العموميين) حصول القيادات السياسية في الوزارة على المقترحات السياسية المناسبة والتي تتفق مع طموحاتهم السياسية والاستراتيجية.

سياسة المساعدات المالية للطلاب

يحصل ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ تلميذ و ٥٠٠,٠٠٠ طالب على حصة من المال العام في صورة مساعدات مالية ومنح لتغطية تكاليف الدراسة و الرسوم التي تفرضها المؤسسات التعليمية. وتعمل إدارة سياسة المساعدات المالية للطلاب على تعديل قانون المساعدات المالية للطلاب بالتشاور مع الأطراف المعنية.

ظروف العمل والمعايير المهنية

تعتمد جودة التعليم بشكل كبير على نوعية المدرسين وغيرهم من الموظفين، حيث يعمل 350,000 موظفا في مجالي التعليم والعلوم. وتختص إدارة ظروف العمل و المعايير المهنية بحماية مصالح العاملين في مجال التعليم. حيث تهدف حاليا إلى إعطاء المدرسين حوافز إضافية للتعلم مدى الحياة، والاهتمام بوضع شروط مناسبة للعمل. وتتحديث الإدارة باسم الوزارة في المفاوضات السنوية التي تجريها مع ممثلي المدرسين من المراحل الابتدائية، والثانوية، والتعليم المهني، وتعليم الكبار. وتعمل الاتفاقيات المشتركة بينهم على وضع مبادئ توجيهية خاصة بالأجور، وعدد ساعات العمل، وقضايا التأمينات الاجتماعية.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تزود وسائل الاتصالات كلا من المعلمين والتلاميذ /الطلاب بوسائل جديدة لإعداد الطلاب للمرحلة القادمة من مراحل التعليم، وفي نهاية المطاف تمهدهم للتوظيف، أو للعب دور فعال في المجتمع. وتلتزم إدارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بضمن ربط 12,000 مؤسسة تعليمية - بدءاً من المدارس الابتدائية وحتى مراكز التدريب الإقليمية- في هولندا بحلول عام 2003 بالنطاق العريض لشبكة المعلومات Kennisnet ("الشبكة المعلوماتية")، وتوفير موقع إلكتروني بخصائص محددة للدخول مخصص لاستخدامات للمدارس. وتتحمل الإدارة مسؤولية تدريب المدرسين، وتطوير البرمجيات التعليمية، وتنظيم استخدام شبكة الإنترنت، وتولي اهتماماً شديداً لتوفير الخدمات اللازمة للمدارس.

السياسة الدولية

ماذا يقدم الاتحاد الأوروبي لطلاب هولندا؟ وما الذي يجعل هولندا دولة ذات جاذبية مقارنة بغيرها من الدول الأعضاء؟ تتسق إدارة السياسة الدولية مشاركة هولندا في المشاورات الخاصة بقضايا التعليم في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة اليونسكو. وتعمل الإدارة على تطوير الاستراتيجية الدولية للوزارة، وبالتكليف بأداء البحوث المقارنة. كما تقوم بدراسة القضايا من منظور وطني ودولي، ووضعت هولندا على خريطة العالم لمساعدتها على الاستفادة من التطورات الجارية في أماكن أخرى من العالم. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة السياسة الدولية بإدارة مشاريع ثنائية مع البلدان ذات الأولوية، مثل ألمانيا وجنوب أفريقيا، في تعاون وثيق مع وزارة الشؤون الخارجية. وتنفذ المنظمات الوسيطة معظم أشكال التعاون الدولي في مجال التعليم، مثل المنهج الأوروبي، والمنظمة الهولندية للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي (NUFFIC)، والوكالة القائمة بتنفيذ خدمات الدعم عبر الحدود (في وسط وشرق أوروبا)

فريق إدارة المعلومات

يعتبر فريق إدارة المعلومات (IBG) جزءاً شبيهاً مستقلاً عن وزارة التعليم والثقافة والعلوم، ويتولى مسؤولية تطبيق قانون تمويل الطلاب (WSF)، ومشاريع تحمل تكاليف الدراسة والبدلات. ومن واجباته الأخرى: تحسين الرسوم المدرسية والدورات التدريبية، وتقديم الدعم الإداري للامتحانات، اختيار الطلاب المحتملين وفقاً لمؤهلاتهم وتسجيلهم، وتقييم الشهادات، وتطبيق خطط الاستحقاقات لصالح العاملين في قطاع التعليم (وزارة التعليم والثقافة والعلوم 1996).

الجهاز المركزي لتمويل المؤسسات

الوكالة المركزية لتمويل المؤسسات هي وكالة تنفيذية تتولى مسؤولية تمويل نظام التعليم استناداً إلى التشريعات واللوائح الخاصة بذلك ووفقاً لأطر التمويل المعترف بها. ومن مهامها أيضاً تقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسات وتحديد أغراض التمويل. وتتولى الوكالة المركزية لتمويل المؤسسات مسؤولية تقديم تمويل مناسب وكاف للمؤسسات. ومنذ أن اكتسبت الوكالة في 1 يناير 1996 صفتها كوكالة، أصبحت جزءاً مستقلاً عن وزارة التعليم والثقافة والعلوم (وزارة التعليم والثقافة والعلوم 1996).

٣٠٥ الهيئات الناصحة

بعد مجلس التعليم هيئة ناصحة دائمة تم تأسيسها بموجب قانون برلماني صدر في عام 1919. قد يُصدر المجلس توصيات حول مبادراته الخاصة وقد يُصدرها بناءً على طلب من الوزير. بدايةً من الأول من يناير عام 1997، أصبحت المهمة الأساسية لمجلس التعليم هي تقديم النصح للحكومة حول الخطوط العريضة للسياسة والتشريع التعليمي على أساس برنامج عمل محدد. في إطار برنامج العمل المحدد، سوف

تُحدد وزارة التعليم والثقافة والعلوم الموضوعات التي ترغب في الحصول على النصح بشأنها. تتمثل الأجهزة الأخرى التي تقدم النصح للحكومة حول العلوم والتعليم في: المجلس الاجتماعي- الاقتصادي (SER) والمجلس الناصح لسياسة الحكومة (WRR) والمجلس الناصح للعلوم والتكنولوجيا (AWT).

٤٠٥ الهيئات الاستشارية

فيما يتعلق بالتعليم العالي، يتشاور الوزير داخل اللجنة الاستشارية للتعليم العالي (HO Kamer) مع مجلس HBO واتحاد الجامعات (اتحاد الجامعات الهولندية المتعاونة VSNU) والمستشفيات التعليمية ومع منظمات البحث القومية. يتم التشاور داخل اللجنة الاستشارية للطلاب (Studentenkamer) بين الوزير وممثلي المنظمات القومية للطلاب.

٥٠٥ المنظمات الوسيطة

كما أوضحنا في الفصل الثالث، تعد المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NOW) والأكاديمية الملكية الهولندية للفنون والعلوم (KNAW) هما أكبر منطمتين وسيطتين توفران التمويل للبحوث في مؤسسات التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم هاتان المنطمتان أيضاً بإجراء البحوث.

المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NOW)

تعد المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NWO) هي المنظمة الوسيطة الأكثر أهمية في مجال البحوث العلمية الأساسية والإستراتيجية. تعد NWO منظمة مستقلة تأسست بموجب قانون برلماني صدر في عام ١٩٨٨. وقد خلقت هذه المنظمة الهولندية لتقدم البحوث النظرية (ZWO). تُعزز المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NWO) إجراء البحوث العلمية في الجامعات الهولندية ومؤسسات البحوث وتسعى إلى النهوض بجودة هذا البحث. يعد التجديد عنصر أساسي في هذا المسعى. كذلك، تُعزز المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NWO) إشاعة واستخدام نتائج البحث التي تم تحقيقها كلياً أو جزئياً بدعم من NWO. للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، تلقت منظمة NOW تمويل بلغ نحو ٤٥٠ مليون يورو من الحكومة. يأتي معظم هذا التمويل من وزارة التعليم والثقافة والعلوم، برغم أن الوزارات الأخرى قد ساهمت أيضاً في هذا التمويل. تستهدف منظمة NOW كل مجالات أنشطة البحث التي يتم إجراؤها في هولندا، بدايةً من الفيزياء إلى علم اللاهوت ومن تكنولوجيا المعلومات إلى بحوث عن الأقليات العرقية. تضم منظمة NOW كل مجالات المنح الدراسية وتتكون من ست مجالس، تمثل ست حقول علمية: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية وعلوم الغلاف الأرضي والغلاف الحيوي، والعلوم الطبية والعلوم التقنية. تغطي معظم المجالس عدة أسس للأقسام. وتعد هذه المجالس مجتمعة مسؤولة عن تنفيذ سياسة البحث وتوزيع الموارد في منطقتها.

تتعهد منظمة NWO بالتأكد من أن مستوى البحث الذي يتم تنفيذه في هولندا من بين أفضل المستويات في العالم وسوف يظل كذلك. يتم جمع تمويل بحوث NWO (ما يُطلق عليه التدفق الثاني لتمويل التعليم العالي) من خلال عملية انتقاء متشددة تقوم على جودة عروض البحث المقدمة كل عام، كما يتم جمعها أيضاً من خلال توفير الدعم للباحثين الأفراد. في عام ٢٠٠١، تم نشر وثيقة إستراتيجية NOW جديدة

تحت عنوان "الموضوعات والموهبة" (*Thema's met Talent*) (NWO 2001). يعد أحد عناصر السياسات الجديدة في هذه الوثيقة هو إدخال موضوعات جديدة بهدف وضع تأكيد على التطورات العلمية المثيرة أو المبتكرة أو الإستراتيجية. وقد تم تحديد تسع موضوعات تلبى هذه المتطلبات:

١. التراث الثقافي
٢. الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للبحث والابتكار
٣. التغيير المستمر للإدارات
٤. الإدراك والسلوك
٥. أسس العمليات الحياتية
٦. نظام الكرة الأرضية
٧. التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات
٨. علوم النانو
٩. التكنولوجيات المنبثقة

بالإضافة إلى أنشطة منظمة NWO المتعلقة بالموضوعات، تضع المنظمة أيضاً تأكيداً قوياً على جعل المهن العلمية أكثر جاذبية للشباب الموهوبين. يعد مخطط المنح الذي يحمل اسم *حوافز الابتكار Vernieuwingsimpuls* ذو أهمية خاصة في هذا السياق، حيث إنه يقدم للباحثين الشباب الموهوبين في مراحل مختلفة من حياتهم المهنية العلمية فرصة لتطوير أفكارهم الخاصة وكذلك التأهل لوظيفة أستاذ ثابت في الجامعة أو في أحد مؤسسات البحوث. بهذه الطريقة، تسهم منظمة NWO في تجديد وإعادة نشاط العاملين العلمي في هذه المؤسسات. يتمثل عنصر جوهري آخر من عناصر مهمة منظمة NWO في تعزيز التعاون الدولي، وخاصةً الأوروبي، بين الباحثين والمنظمات العلمية.

تعد منظمة NOW نفسها مسؤولة عن ترتيب أولويات موضوعات البحث وإعداد مخططات المنح وتنفيذها.

الأكاديمية الملكية الهولندية للفنون والعلوم (KNAW)

يتمثل الهدف الأساسي للأكاديمية الملكية الهولندية للفنون والعلوم (KNAW) في تقديم النصح للحكومة في كل مجالات العلوم. يتم دعم الأكاديمية بصفتها الناصحة بواسطة مجالس ولجان. تتكون هذه الأجهزة من أعضاء من الأكاديمية وخارج الأكاديمية، ومنهم أساتذة جامعات وباحثين من مؤسسات البحوث العامة والخاصة والمعامل الصناعية. يتم تقديم النصح الذي تم التماسه والذي لم يتم التماسه إلى: الحكومة، البرلمان، الجامعات، مؤسسات البحوث، وكالات التمويل والمنظمات العالمية. إلى جانب الدور الناصح للأكاديمية، تتمثل الوظائف التي تؤديها أكاديمية KNAW فيما يلي:

- الحكم على جودة البحث العلمي (مراجعة نظيرة، برنامج المنح الجامعية للأكاديمية، لجنة معادلة الشهادات العلمية الخاصة بمدارس البحث في هولندا)
- توفير منتدى للمجتمع العلمي وتعزيز التعاون العلمي الدولي (اتصالات دولية ومؤتمرات وتمويلات ومنح)
- العمل كمنظمة شاملة للمؤسسات المشاركة في البحوث الأساسية والإستراتيجية، وخدمات المعلومات العلمية، وإدارة الجمع البيولوجي.

تبلغ ميزانية أكاديمية KNAW نحو ٨٠ مليون يورو، تزودها بها الحكومة بصفة أساسية (٦,٣٪ من إجمالي ميزانية البحث والتطوير الخاصة بمؤسسات البحوث)، يتم تخصيص ٨٦٪ منها للمؤسسات التابعة للأكاديمية KNAW.

هناك تشابك بسيط بين مجالات البحث التي تُغطّيها هذه المؤسسات وتلك التي تُغطّيها منظمة NWO. تُركز مؤسسات KNAW على العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الحياتية. ويتم تخصيص الأربعة عشر بالمائة المتبقية من ميزانية KNAW للجامعات لتمويل وظائف ما بعد الدكتوراه.

٦٠٥ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي

١٠٦٠٥ الحوكمة في الجامعات

في الستينيات من القرن العشرين، كان هناك اهتمام متزايد بفعالية وكفاءة الأشكال التقليدية للحكم في الجامعات في عصر جديد من التوسع غير المسبوق فيما يتعلق بالمشاركة في التعليم العالي. في عام ١٩٦٧، أسفرت هذه الاهتمامات بالفعالية والكفاءة عن عروض اقترحتها لجنة أكاديمية ناصحة (Maris) لمركزة هيكل الحكم في الجامعات. اقترحت هذه اللجنة تركيز السلطات الرئيسية لاتخاذ القرارات في أيدي لجنة تنفيذية دائمة من ثلاث أشخاص تكون يُحاسبها وزير التعليم والعلوم. وفقاً للجنة Maris، يجب أن تكون العلاقة بين اللجنة التنفيذية الدائمة والهيئات الحاكمة علاقة تدرجية هرمية. على الرغم من ذلك، لم يُؤخذ بالعرض. وتزامن نشر تقرير لجنة Maris بشكلٍ أو بآخر مع تغير جذري في الرأي العام. وقد احتلت الديمقراطية السياسية والاجتماعية مكاناً بارزاً في جدول الأعمال العام والسياسي. وقد حجبت مطالب المشاركة الديمقراطية لصغار الأكاديميين والعاملين والطلاب في اتخاذ القرارات في الجامعات الاهتمامات السابقة بشأن فعالية وكفاءة الجامعات.

وقد خلفت روح هذه الحركة الديمقراطية علامات بارزة في القانون الذي صدر بشأن الحكم في الجامعات (WUB) والذي أقره البرلمان في عام ١٩٧٠. لقد خلق هذا القانون في المقام الأول نظاماً للتمثيل الوظيفي تم من خلاله منح الأكاديميين وغير الأكاديميين والطلاب الحق في انتخاب ممثلين لهم في الجامعات ومجالس الكليات. وقد شملت هذه المجالس أيضاً على مستوى الجامعة عدداً محدوداً من الأشخاص العاديين الذين تم تعيينهم من خارج الجامعة، ويمثلون الجمهور. ثانياً، تم جعل هذه المجالس الخاصة بالجامعات والكليات مراكز قوة فيما كان يعد أساساً نظاماً للقيادة الممتلئة. وبرغم أن هيئات الجامعات والكليات كانت لديها بعض من السلطات المستقلة المهمة، إلا أن توازن القوة كان يميل بكل تأكيد لصالح المجالس.

في عام ١٩٨١، تقدم وزير التعليم والعلوم بمشروع قانون جديد لقطاع الجامعات: WWO. على أساس تقييم (Polak ١٩٨٤)، يقترح مشروع القانون الجديد إعادة توزيع السلطات بين المجالس والهيئات، ضمن أمور أخرى. ووفقاً للجنة Polak، كان يجب توسيع سلطات الهيئات. وقد كان الافتراض القائم في WWO هو أن إعادة التوزيع سوف تُقلل من نقص الحسم في اتخاذ القرارات في الحكم في الجامعات وتحسين كفاءة الحكم في الكليات والجامعات. برغم هذه التعديلات، فإن مشروع القانون الجديد لم يُشكك في "سبب" *'raison-d'être'* منح المجالس مثل هذه السلطة الهامة لاتخاذ القرارات. تم وضع مشروع قانون WWO في حيز التنفيذ فعلياً في عام ١٩٨٦ وقد وفر مشروع قانون WWO الأساس القانوني للحكم في الجامعات حتى مارس عام ١٩٩٧. في عام ١٩٩٣، تم استبدال WWO بمشروع قانون WHW، ولكن الهيكل الحاكم للجامعات تُرك دون تغيير في هذا القانون الجديد.

الموقف قبل مشروع قانون تحديث حكومة الجامعات (MUB)

لقد كان هيكل إدارة الجامعات يشمل عدداً من الهيئات على ثلاثة مستويات إلا أن تم تقديم مشروع قانون تحديث حكومة الجامعات (MUB) في عام ١٩٩٧. عند المستوى الأوسط، كان هناك عدة فاعلين: مجلس الجامعة، الهيئة التنفيذية، وعميد الجامعة *rector magnificus* وهيئة العمداء. يعد مجلس الجامعة هيئة تمثيلية تتكون من ٢٥ عضو مختارين من مجتمع الجامعة: ثلث على الأقل من

الأكاديميين، وثلاث بحد أقصى من العاملين غير الأكاديميين، وثلاث بحد أقصى من الطلاب. قد يزيد عدد أعضاء المجلس بحد أقصى خمس أعضاء عاديين خارجيين يمثلون الجمهور العام. يتم انتخاب كل الأعضاء، باستثناء الأشخاص العاديين، من قبل مجتمع الجامعة ومنه. يخدم الأعضاء المجلس لفترة تبلغ عامين على الأقل، باستثناء الطلاب الذين يخدمون المجلس لفترة تبلغ عام واحد فقط. تعد الاجتماعات الخاصة بمجلس الجامعة اجتماعات عامة. يتم انتخاب منصب رئيس المجلس من بين أعضاء المجلس أنفسهم. ولمجلس الجامعة القول الفصل فيما يتعلق بالميزانية والخطط المؤسسية والتقارير السنوية والإجراءات الأكاديمية العامة والقواعد والنظم. يتم تحديد شروط سلطة المجلس في القانون القومي. ويتم تفويض بعض المسؤوليات إلى لجان فرعية.

تتكون الهيئة التنفيذية من ثلاث أعضاء: عميد الجامعة وهو عضو بحكم منصبه *ex officio* وعضوين معينين. يتم تعيين الأشخاص الثلاثة من قبل وزير التعليم والثقافة والعلوم. ورغم أن آلية التعيين ليست الانتخاب ولكن الاختيار، فإن مجتمع الجامعة (وخاصة هيئة العمداء [انظر أدناه] ومجلس الجامعة) لها الحق في تقديم الترشيحات قبل الوزير. لا تعد اجتماعات الهيئات التنفيذية علنية، ورغم أن الهيئات ترفع التقارير للحكومة. وفقاً لمشروع قانون WHW، يتم تعيين كل السلطات (باستثناء تلك التي يتم تعيينها خصيصاً لمجلس الجامعة) للهيئة التنفيذية على مستوى الجامعة. تهتم الوظائف الأساسية للهيئة التنفيذية بتصميم السياسات، النصح المالي، البناء والأسس، شؤون الموظفين، وتنفيذ السياسات. يحكم كلاً من مجلس الجامعة والهيئة التنفيذية الجامعة.

يقع المستوى الثاني للحكم في أية جامعة هولندية عند مستوى الكلية. عند هذا المستوى، يمكن تمييز الفاعلين الأساسيين التاليين: هيئة الكلية ومجلس الكلية والعميد ولجنتين بارزتين: "مجلس البحوث" و"مجلس التعليم". يشبه دور هيئة الكلية ومجلس الكلية بالإضافة إلى العلاقة بينهما ذلك الدور الموجود عند المستوى الأوسط فيما يتعلق بالمجلس والهيئة التنفيذية، ورغم أن القرارات عند هذا المستوى تهتم بالطبع بشؤون الكلية. تعد هيئة الكلية هي الهيئة التنفيذية عند مستوى الكلية، وتتكون من خمس أشخاص بحد أقصى. ويرأس العميد الهيئة. تعد غالبية أعضاء الهيئة من الأكاديميين. وتتمتع هيئة الكلية بسلطة حكم الكلية باستثناء تلك المسؤوليات التي تقع تحت السلطة القضائية لمجلس الكلية. وتعد هيئة الكلية مسؤولة أمام مجلس الكلية والهيئة التنفيذية على نطاق الجامعة، والتي لها الحق في توجيه النصح. يتكون مجلس الكلية من 15 شخص بحد أقصى، نصفهم على الأقل من الأكاديميين. ويمثل الأعضاء المتبقين العاملين غير الأكاديمي والطلاب. أما على المستوى الأوسط، يمكن أن يوسع مجلس الكلية عضويته عن طريق تعيين خمس أشخاص عاديين. يتمثل أحد الواجبات الأساسية للمجلس في الموافقة على ميزانية الكلية. قد يفوض مجلس الكلية بعض من مسؤولياته إلى هيئة الكلية. ويرأس العميد كل من هيئة الكلية ومجلس الكلية ويتم انتخابه من قبل مجلس الكلية من أساتذة الدوام الكامل بالكلية. وفي معظم الحالات، يتولى العميد هذا المنصب لمدة عامين أو ثلاثة.

عين مجلس الكلية أعضاء "لجنة التعليم"، التي كان نصف أعضائها من الطلاب. كانت هذه اللجنة تتمتع بسلطات ناصحة فيما يتعلق ببرامج التعليم بالكلية وكانت تقوم بتقييم إجراءات الاختبارات سنوياً. تم أيضاً تعيين لجنة بحوث من قبل مجلس الكلية

وكانت غالبية أعضائها من الأعضاء الأكاديميين. كان لهذه اللجنة قوى ناصحة فيما يتعلق بتصميم برامج بحوث الكلية وتنفيذها. على مستوى وحدة القاعدة - المستوى الثالث في الحكم في النظام القديم - كانت "مجموعة البحوث النظامية" (DRG) هيئة حاكمة مهمة. لقد كانت مجموعات DRG تكتلات صغيرة من الأساتذة ومساعديهم يعملون في نفس النطاق النظامي، ولكنها قد تشمل أيضاً فريق عمل غير أكاديمي وطلاب. وقد حدد مجلس الكلية وهيئة الكلية القواعد الإجرائية لمجموعات DRG. وكانت الوظائف الأساسية لهذه

المجموعات هي تصميم برامج الدراسة والبحث. وكان يجب أن يوافق مجلس الكلية على العروض المقدمة من مجموعات DRG. كانت مجموعات DRG مسؤولة أمام هيئة الكلية.

الموقف بعد تقديم مشروع قانون تحديث حكومة الجامعات (MUB)

في عام ١٩٩٥، طرح وزير التعليم والثقافة والعلوم مشروع قانون أُطلق عليه هيكل تحديث حكومة الجامعات (MUB)، والذي تم وضعه في حيز التنفيذ في مارس عام ١٩٩٧. تم تحديد ستة مشكلات أساسية متعلقة بهيكل الحكم السابقة للجامعات كما تم وضعها في مشروع قانون WHW. كانت هذه المشكلات تتمثل فيما يلي:

- لم تكن المسؤوليات المتعلقة بالتعليم واضحة. نظراً للنمط الجماعي لاتخاذ القرارات، لم يبدو أن أي فرد يشعر بتحمل المسؤولية. علاوةً على ذلك، تتسم الهيكل بالتجزئة إلى حدٍ كبير.
- يعد الفصل الرسمي للسلطات فيما يتعلق بالحكم من ناحية، والإدارة من ناحيةٍ أخرى، أمراً غير مرضي، وخاصةً على مستوى الكلية.
- للاتجاه القوي نحو البحث على حساب التعليم أثراً سلبياً على جودة التعليم.
- يعد التماسك والتواصل بين المستويات المختلفة غير ملائم. يرجع ذلك جزئياً إلى الفصل الغامض للسلطات بين الوحدات الأكاديمية الأساسية لاتخاذ القرارات.

يؤدي مشروع قانون MUB إلى هيكل إداري مختلف حيث يتم توضيح المسؤوليات وتخفيف المشاركة الإدارية للعاملين والطلاب. تهتم التغييرات الأساسية في هيكل الحكم الخاص بالجامعات (١) بتقوية المناصب التنفيذية مقابل منصب المجالس على المستوى الأوسط ومستوى الكلية، (٢) وأن تصبح مجالس الجامعة والكلية هيئات ناصحة ممثلة للطلاب والموظفين بدلاً من "الهيئات الحاكمة المجهزة بقوة"، (٣) وتكامل الحكومة والإدارة (يمزج الهيكل الجديد بين وظائف الحكم والإدارة في هيئة واحدة)، إلغاء (على الأقل رسمياً) مجموعات البحث النظامية (DRG) التي كانت تتمتع بقوة تامة حتى عام ١٩٩٧، (٤) وزيادة قوة العميد على مستوى الكلية، (٥) وتقديم هيئة حاكمة جديدة، الهيئة الرقابية (مشابهة "لهيئة الأمناء" إلى حدٍ ما).

تتمثل سمة مميزة أخرى لمشروع قانون MUB في أنه يترك مساحةً وفيرة للجامعات لتصميم هياكل خاصة بها في إطار عملها القانوني. يتيح المجلس التشريعي بوضوح عدة خيارات للجامعات لخلق ترتيبات مؤسسية داخلية لمواجهة التحديات الخاصة بها.

الهيكل المركزي

عند المستوى الأوسط يمكن تمييز الفاعلين التاليين: الهيئة الرقابية والهيئة التنفيذية و"مجلس الجامعة" وعميد الجامعة و"هيئة درجات الدكتوراه". تتكون الهيئة الرقابية من خمس أشخاص يتم تعيينهم من قبل الوزير ويكونون مسؤولين أمامه. يتم تقديم أهم خطط الجامعة (مثل الخطط الإستراتيجية وخطط الميزانية) إلى الهيئة الرقابية من أجل الموافقة عليها. كذلك، تحكم الهيئة الرقابية في حالة وقوع نزاعات بين الهيئة التنفيذية والمجلس. تتكون *الهيئة التنفيذية* من ثلاث أشخاص يتم تعيينهم من قبل الهيئة الرقابية. ويعد أحد هؤلاء الأشخاص الثلاثة هو عميد الجامعة. لهذه الهيئة التنفيذية التي تعمل كاتحاد *collegiums* سلطات أقوى من مثيلاتها اللاتي يحملن نفس الاسم في هيكل الحكم القديم.

لم يعد مجلس الجامعة الجديد يتمتع بأية سلطات لاتخاذ القرارات، كما تم تجريده من واحد من أقوى حقوقه (الموافقة على الميزانية). وقد أصبح إلى حد كبير جهاز ناصح. يمتلك المجلس حق التعليق فيما يتعلق بالقواعد والنظم المؤسسية والوثائق السياسية المهمة، مثل الخطة الإستراتيجية. يستلزم الخيار الأول ما يُطلق عليه نظام تقسيمي للتمثيل يضم أجهزة ناصحة منفصلة للموظفين (الأكاديميين وغير الأكاديميين) وللطلاب. ويتمثل الخيار الثاني فيما يُطلق عليه جهاز غير مقسم أو مجمع، ويُشار إليه باسم "الأسلوب الجديد لمجلس الجامعة"، ويتكون من ممثلين لكل من الموظفين (٥٠ بالمائة) والطلاب (٥٠ بالمائة). تحل هيئة درجات الدكتوراه محل الهيئة السابقة للعمداء بشكلٍ أو بآخر، برغم أنه في معظم الحالات تكون الهيئة الجديدة أقل سلطة، كما يمكن أن يكون أشخاص آخرون غير العمداء أعضاء في هذه الهيئة.

عند مستوى الكلية، يُرجح القانون الجديد السلطة الأحادية في شكل العمادة، برغم أنه يُسمح للجامعات بالاحتفاظ باتحاد مثل الهيئة التنفيذية (أي هيئة الكلية). ومع ذلك، فإن العميد أو هيئة الكلية كان له سلطات أكبر في نظام الحكم السابق. تُعين الهيئة التنفيذية للجامعة العمداء الذين يمكن اختيارهم من داخل الجامعة أو الكلية أو من خارجها. وقد فضلت معظم الجامعات العمادة على هيئات الكلية. عند المركز الأوسط، فقدت مجالس الكليات معظم سلطاتها وأصبحت هيئات ناصحة. ومرةً أخرى، كان هناك خيار هيكل مقسم أو هيكل مجمع، بشرط أنه يجب أن يكون الاختيار هو نفس الاختيار الذي تم اتخاذه عند المستوى الأوسط. يوجب القانون أنه يجب أن يكون نصف أعضاء مجلس الكلية من الطلاب. كذلك، يُشارك الطلاب في لجنة التعليم. وتحل الهيئة التنفيذية النزاعات بين العميد ومجلس الكلية. ويتراوح حجم مجالس الكلية من ٣ أعضاء إلى أكثر من ٢٠ عضو.

يتمثل أحد التغييرات الرئيسية التي حدثت عند مستوى وحدة القاعدة في أن مجموعات البحث النظامية قد فقدت حالتها القانونية. لم تعد هذه المجموعات جهاز حاكم رسمي في هيكل الجامعة. برغم ذلك، ونظراً لأن الجامعات لها بالفعل درجة من الحرية في تصميم هياكلها الخاصة، فقد تختار أن يكون لها شكل مجموعة بحث نظامية، بدون أية سلطات قانونية. لقد كان لإلغاء مجموعات DRG عواقب بعيدة المدى لتنظيم العمليات الأساسية، حيث إن هذه المجموعات DRG كانت هي الفاعل الأساسي فيما يتعلق بكل من التعليم والبحث، ولذلك كان من وجهة النظر التنظيمية وثيقي الارتباط. فيما يخص القانون الجديد،

كان تنظيم التعليم وتنظيم البحث أمران منفصلان. وبرغم أن هناك اختلاف عبر الكليات، إلا أن مدير المقرر الدراسي (أو هيئته) هو المسئول عن تنظيم برامج التعليم ومدير البحث (أو هيئته) هو المسئول عن تنظيم البحث. وكان كلا المديرين مسئولين أمام عميد الكلية الذي يقوم بتعيينهم.

تقييم مشروع قانون تحديث حكومة الجامعات (MUB) وإجراءات أخرى

في عام ٢٠٠٥، تم تقييم مشروع قانون تحديث حكومة الجامعات بين صانعي السياسات والعاملين الأكاديمي وغير الأكاديمي الطلاب في الجامعات الهولندية. وقد جاءت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها كما يلي (بوير ٢٠٠٥):

- في المتوسط، كان المديرون والعاملين الأكاديمي والطلاب يشعرون بالرضا فيما يتعلق بنموذج الحكم، ولكنهم لم يشعروا بالحماس بشأنه.
- وطدت الجامعات الهولندية بوضوح من قيادتها التنفيذية، بدون أن تستبعد قطعياً العاملين والطلاب من العمليات الأساسية لصنع القرارات.
- تم اعتبار الحكم الذاتي كافياً، برغم أن معظم أعضاء الهيئة كانوا يودون أن يكون دور الحكومة المركزية أكثر بعداً.
- يمثل مستوى مشاركة وتدخل الأكاديميين والطلاب في عمليات صنع القرارات مشكلة، ولا يُبدي سوى القليل منهم استعداداً للمشاركة في مثل هذه المجالس.
- يعد العاملون الأكاديمي حاسماً بشأن طريقة الحكم أكثر من الطلاب. قد يرجع ذلك جزئياً إلى التوتر بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية داخل الجامعات.
- يعد دور الهيئة الرقابية غير واضح للجميع تقريباً في الجامعة.

بصفة عامة، لا يعتبر معظم المستجيبين أن الإدارة القوية للجامعة أمراً سلبياً. ولكن ما يقلقهم حقاً – ولا يرتبط على وجه التحديد بهيكل الحكم المنصوص عليه في مشروع قانون تحديث حكومة الجامعات MUB بحد ذاته – هو العبء الإداري المتزايد والمعلومات التي يجب أن تنقلها المؤسسات في سياق إجراءات المحاسبة الموسعة. وتم إجراء عدة دراسات لقياس قدر البيروقراطية، على سبيل المثال فيما يخص جزء أكبر من ميزانية التعليم العالي المنفقة في متطلبات الإدارة والمعلومات على حساب الميزانية المنفقة في العمليات الأساسية وخاصةً نقل المعرفة. يمكن كذلك الإشارة إلى التقرير عن "ديناميكيات العلوم" سابق الذكر والذي يبين أنه لا يوجد رأي واضح بشأن كيفية توزيع الوسائل المالية بين العمليات الأساسية (التعليم والبحث ونقل المعرفة) والعمليات الثانوية وأن الأمر يتطلب المزيد من الشفافية. يؤكد مجلس البحوث (NOW) أن انسيابية الإجراءات الإدارية تعد أمراً ضرورياً للتقليل من النفقات العامة. ونظراً لكل هذه الاهتمامات، فقد دعا الوزير كل القطاعات التعليمية إلى تطوير "علامة إرشادية للبيروقراطية" يُقدم على أساسها الوزير عدد من المعايير للبرلمان الهولندي تهدف إلى تقليص العبء الإداري على المؤسسات.

٢٠٦٥ قطاع التعليم المهني العالي HBO

على عكس الجامعات، يشمل هيكل إدارة الكليات المهنية *hogescholen* الهيئة التنفيذية أو هيئة الإدارة المركزية وهيئة رقابية فقط. بجانب هاتان الهيئتان، يكون لكل كلية مهنية *hogescholen* مجلس مشاركة. تتكون الهيئة التنفيذية من ثلاث أعضاء كحد أقصى.

ويتم تعيين رئيس الهيئة التنفيذية من قبل وزير التعليم والعلوم والثقافة. وفقاً لمشروع قانون WHW ، يتم تفويض كل السلطات والواجبات من

قبل السلطة المختصة إلى الهيئة التنفيذية. وتكون الهيئة التنفيذية مسؤولة عن إدارة إعداد السياسات وتنفيذها وتنسيق الشئون اليومية للمؤسسة ككل. تتكون الهيئة الرقابية من رئيس و ١١ عضو آخر كحد أقصى. ووفقاً لمشروع قانون WHW تُراقب الهيئة الرقابية عملية تشكيل السياسات الخاصة بالهيئة التنفيذية.

لم يكن للهيئة التنفيذية أي توزيع قانوني للسلطات بين الطبقات المختلفة للإدارة حتى عام ١٩٩٦ ، وكان يرجع ذلك إلى أن مشروع قانون WHW قد وضع فقط النظم الخاصة بالهيكل الأساسي الذي تحصل فيه الهيئة التنفيذية على كل نفوذ السلطة. ومع تقديم مشروع قانون التنظيم الإداري في عام ١٩٩٦ ، أصبح للسلطة المختصة إمكان إدخال كليات أو وحدات تنظيمية أخرى يمكن للهيئة التنفيذية إلغاء مركزية بعض من وظائفها.

مجالس المشاركة

على عكس الجامعات، فإن قطاع HBO له مجالس مشاركة تتكون من نصف العاملين والنصف الآخر من الطلاب منذ عام ١٩٨١. نشأت مجالس المشاركة إلى حد كبير عن قانون المشاركة في التعليم (WMO) لعام ١٩٨١ ، والذي تم تطبيقه على التعليم الابتدائي والثانوي. في ذلك الوقت، كان قطاع HBO جزءاً من التعليم الثانوي بصفة رسمية وقد عنى ذلك أن الكليات المهنية *hogescholen* كانت ملتزمة قانوناً بإدخال مجالس المشاركة. تضمن قانون WMO لعام ١٩٨١ قائمة طويلة بموضوعات تطلبت نصيحة مجلس المشاركة أو موافقته. وبتقديم قانون HBO في عام ١٩٨٦ ، الذي تم فيه وضع قطاع HBO بصفة رسمية في التعليم العالي، تم تبني القواعد التي تلاءم المشاركة من قانون WMO لعام ١٩٨١. وفي عام ١٩٩٢ ، تم تحديث قانون WMO ، وقد كانت إحدى الخصائص الأساسية لقانون WMO المحدث هي حقيقة أنه في معظم الحالات يُنظم قانون WMO الحق في النصح والموافقة. وقد استمر هذا القانون حتى عام ١٩٩٦ قبل تطبيق تحديثات WMO لعام ١٩٩٢ على قطاع HBO. لقد كان عام ١٩٩٦ هو العام الذي تم فيه تعديل قانون التعليم العالي والبحث لعام ١٩٩٣ (WHW) بواسطة مشروع قانون التنظيم الإداري. ومع ذلك، وعلى عكس قانون WMO لعام ١٩٩٢ ، فإن قانون التنظيم الإداري لعام ١٩٩٦ لم يكن له أي قائمة موسعة للسلطات. في مشروع قانون التنظيم الإداري، هناك عدد محدود من الحالات التي يتم فيها منح سلطة الموافقة الخاصة بمجلس المشاركة. يمكن الحسم في الحالات الأخرى لكل كلية مهنية *hogescholen* من خلال التعليمات (Vermeulen و Hoefnagel ، ١٩٩٧). يتكون مجلس المشاركة من نصف العاملين والنصف الآخر من الطلاب وله سلطة النصح والموافقة.

١٠٦ مقدمة

تعد هولندا أول دولة تقوم بتطوير نظام رسمي لتقييم جودة التعليم والبحث. في ثمانينات القرن الماضي تم انتهاج فلسفة توجيه جديدة. بدلاً من الرقابة المفصلة لكل أنواع المعلومات، تفحص الحكومة فيما بعد ما إذا كان التنظيم الذاتي لنظام التعليم العالي قد أدى إلى نتائج بصورة مقبولة أو لا. بعبارة أخرى، تم منح مؤسسات التعليم العالي المزيد من الحكم الذاتي المؤسسي بشرط أن تُبين أنها "نقلت" تعليم عالي الجودة. وإخلاصاً للعملية التاريخية، فإن هذه "الفلسفة الجديدة للتوجيه" تم تنفيذها لأول مرة قبل صياغتها. وقد حدث ذلك في مبادرة سياسية بدأت في الجامعات الهولندية في عام ١٩٨٣ بخصوص البحث، وهي سياسة "التمويل المشروط" (CF).

كانت هذه السياسة تعزم على "تعزيز كل من الجودة والمناقشة النظامية للأولويات واستخدام الموارد" في البحث في الجامعات الهولندية - يمكن اعتبار المحاسبة فيما يتعلق بالتمويل الحكومي هدفاً خفياً. كانت سياسة التمويل المشروط هي أول جهد لتقييم كيفية استخدام التمويل الحكومي للتعليم العالي، وتغيير تمويل البحث الأساسي للجامعات من "نموذج هبة"، ضمن المنح العامة للجامعات، إلى "نموذج تبادل". يفترض التبادل الناجح والمرضي مسبقاً أن الطرف المتلقي يمكنه تقييم ما إذا كان يحصل على "قيمة مقابل المال" أو لا. وقد واجهت الحكومة مشكلة جديدة في هذا السياق: "نظراً للطبيعة المحددة للبحث الأساسية، لم يمكن وضع رقابة حكومية على عملية البحث الفعلية، حيث إن الخبرات الضرورية لآلية الرقابة الفعلية كانت ناقصة. ولكن بالرغم من ذلك إذا تمت تجربتها، سوف يؤدي مثل هذا الفرض للرقابة الخارجية إلى تدخل لا معنى له من الطرف الممول في عمليات التنظيم الممولة".

يعد البديل بالنسبة للحكومة هو وضع ثقتها في التقييمات التي يُجريها العلماء، /الأقران: هم الأشخاص الوحيدون الذين يعرفون ما يُعد إداء معرفة صحيح نظراً لتدريبهم الطويل في مجال المعرفة، وبالتالي فإنهم يعرفون ما إذا كان مشروع بحث معين يؤدي إلى نتائج كافية أو لا. لتحقيق الشرعية في نظر الحكومة، يجب أن يكون هؤلاء الأقران خارج الوحدات التي يتم تقييمها. وهكذا، يعد الإجراء المختار لنموذج CF هو تفويض لجان خارجين بتقييم البحوث المقدمة من الجامعات، وضمان تمويل مجموعة البحث التي تجري البحث لخمس سنوات تالية إذا كان تقييم البحث إيجابياً. ويجب على الكليات نفسها تزويد الأقران بالمعلومات الخاصة بأهداف البحث وأنشطته ونتائجه (وبصفة أساسية المنشورات). تم تعيين اللجان الخارجية من قبل الأكاديمية الملكية للعلوم (KNAW). وباستخدام مبدأ مراجعة الأقران، وهو مبدأ معروف في المجتمع الأكاديمي، ومن خلال مشاركة الأكاديمية الملكية، فإن شرعية الإجراء في نظر الأكاديميين تُصبح منشودة بلا شك.

تم توزيع تمويل البحث على الجامعات، وليس الكليات أو برامج البحث. وبالتالي، كانت إعادة توزيع الأموال من البحوث "غير المحمية" إلى البحوث "المحمية" ترجع إلى الجامعات على حسب ما تراه مناسباً. ومع ذلك، لم تحدث سوى عمليات إعادة توزيع قليلة جداً. لم يستخدم صنع القرارات في الجامعات نتائج تقييمات التمويل المشروط من أجل عمليات إعادة التوزيع، يرجع ذلك في الغالب إلى أن التقييمات تم توزيعها على وتيرة واحدة. وقد حُكم على عدد قليل جداً من برامج البحث بأنها "غير كافية"، وأبى الأقران الإشارة إلى البحوث "المتأزة". وبصفته أداة سياسية لإعادة توزيع التمويل، فشل التمويل المشروط.

إن ما أثبت كونه جانباً أكثر تأثيراً بكثير في التمويل المشروط هو أن كل البحوث المقدمة للتقييم تم تجميعها في برامج بحث. وقد بدأ جميع أنشطة البحث لعدة أفراد معاً في أن يصبح مستوى السياسة الأساسي في سياسة البحث الخاصة بالتعليم العالي. وأصبحت "برامج بحث CF" خاصة دائمة للبحث في الجامعات الهولندية، حيث كانت تُغطي في البداية نسبة مئوية كبيرة من مجموع كل البحوث الأساسية الخاصة بالجامعات، ولاحقاً كل البحوث الأساسية القائمة في الجامعات. وحتى بعد عشر سنوات من اختفاء التمويل المشروط على النطاق القومي، فلا تزال معظم الجامعات تحتفظ بمجموعات البحث من أجل الإدارة الداخلية، كما أنها كانت الأساس في سياسات بحث أخرى تم تطويرها من قبل وزارة التعليم والعلوم.

٢.٦ تقييم مستوى جودة التدريس

بعد عامين من صدور سياسة التمويل المشروط CF، قامت وزارة التعليم والعلوم Ministerie van Onderwijs en Wetenschappen عام ١٩٨٥ بنشر وثيقة "استقلالية وجودة التعليم العالي HOAK". وكان من المخطط له أن تمتد فكرة تقييم الجودة من اهتمامها بتقييم الأبحاث فقط لتشمل جميع النشاطات الأساسية التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، مما دعا إلى التقدم في هذا المجال. وكفكرة حدثت دون تخطيط، من الملاحظ أن الإجراءات المنفصلة المستخدمة في تقييم مستويات التدريس والأبحاث اعتبرت واضحة وبديهية في ذلك الوقت. وكان من البديهي أيضاً بأن تقوم الجامعات والكليات المهنية بتطوير توجهات منفصلة لتقييم الجودة، على الرغم من أنهم وصلوا إلى إجراءات مقارنة جداً في هذا الشأن بعد سنوات لاحقة.

وخلال محادثاتهم حول تطبيق وثيقة "استقلالية وجودة التعليم العالي HOAK"، وصل كل من وزير التربية والعلوم، والمنظمات الرئيسية الراعية للجامعات، واتحاد الجامعات الهولندية VSNU، واتحاد الكليات المهنية *hogescholen*، عام ١٩٨٦ إلى تسوية تفيد بأن تتولى المنظمات الراعية تسيق الإجراءات بشكل تضمن الحكومة من خلاله أن يكون مستوى التدريس على درجة من الجودة لا تسمح بخسارة الطلاب أو الوقت. سابقاً كان التركيز ينصب على مبدأ المحاسبة مع التشديد على نسب الانسحاب من الدراسة والوقت اللازم للحصول على الدرجة. وأما بالنسبة لموضوع الضبط الذاتي، لم تستفد الحكومة من نتائج تقييمات الجودة من أجل صنع تغييرات مستقبلية في مجال تمويل التعليم العالي وذلك بعد انخفاض معدلاته قبل عام ١٩٨٥. إذا ما ثبت انخفاض جودة برنامج تعليمي ما ولم يطرأ عليه أي تحسينات على مدى عدة سنوات، يحق للحكومة هنا أن تلغي التسجيل الرسمي لهذا البرنامج التعليمي، أي سوف لن يتم الاعتراف رسمياً بالشهادات التي يمنحها، ولن يتم تمويله من قبل الحكومة بالإضافة إلى حرمان طلابه من المنح الدراسية التي يحظى بها طلاب البرامج التعليمية المعترف بها رسمياً. قامت المنظمات الرئيسية الراعية بتغيير الأهداف الحكومية من مبدأ المحاسبة وتحسين الجودة إلى تحسين الجودة والمحاسبة، حيث يشير تغيير الترتيب هذا إلى أهمية الاختلاف في مبدأ التركيز.

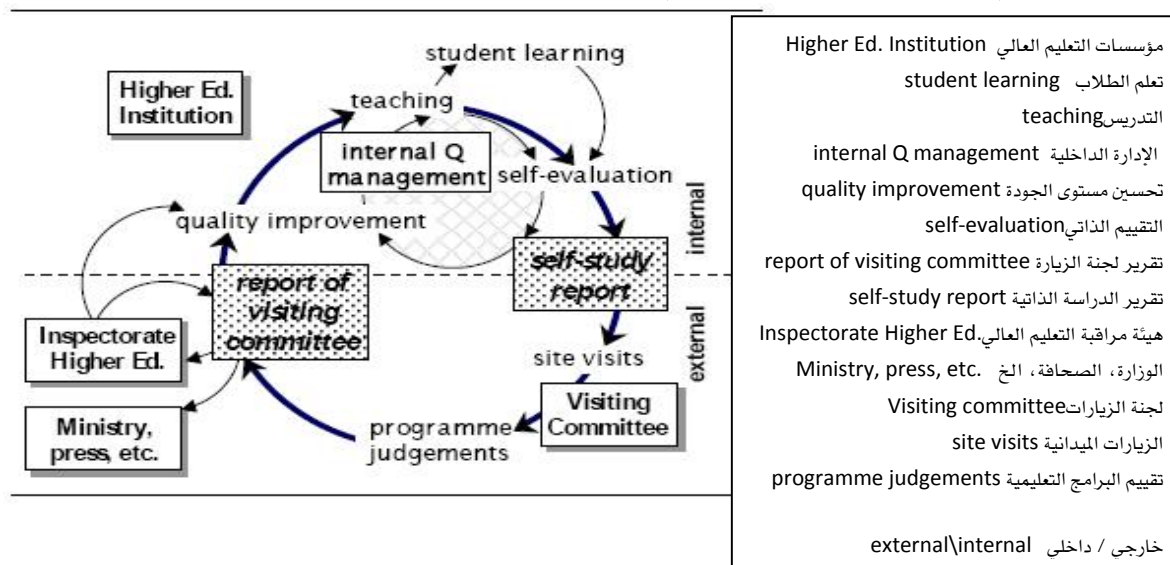
١.٢.٦ المبادئ العامة، وكيفية تطبيقها في الجامعات

عمد اتحاد الجامعات الهولندية VSNU في سعيه إلى تخطيط شكل إجراءات تقييم الجودة إلى الاستعانة بإجراءات التقييم الخاصة بالتمويل المشروط CF بالإضافة إلى الخبرات الأمريكية العريقة في مراجعة البرامج التعليمية ومنح الاعتمادات الخاصة. وبناء على ذلك، سيتم تقييم الأمر برمته من خلال تطبيق إجراء جديد يدعى "برنامج الدراسة" وهو عبارة عن مجموعة من البرامج التعليمية تمنح درجة الماجستير

doctorandus وهي درجة تعادل درجة الماجستير الحديثة Master. لهذا تقوم لجان الزيارات المتخصصة التي تضم أفراد خارجيين بإصدار أحكامها حول البرامج التعليمية لمجال دراسي ما في البلاد معتمدين في ذلك على المعلومات التي يمكن الحصول إليها من الكليات نفسها، وتقارير التقييم الذاتية، وكذلك من خلال تصوراتهم الخاصة خلال الزيارة الميدانية التي تدوم لمدة يومين على جميع الكليات (انظر إلى الشكل). وفي نهاية كل زيارة، يقدم رئيس لجنة الزيارة التعليقات والأحكام الأولية حول البرامج الدراسية. علماً بأنه يتم وضع النسخة الأخيرة من النص في تقرير لجنة الزيارة الوطني العام بعدما يتم التعليق عليها من قبل "برنامج الدراسة".

تنظم متطلبات تنفيذ تقرير التقييم الذاتي عملية التقييم الذاتية في الكلية. وتحدد إرشادات اتحاد الجامعات الهولندية VSNU حول تقرير التقييم الذاتي المواضيع التي يجب طرحها: مثل أهداف البرامج التعليمية، وبنية ومحتوى هذه البرامج، ومعلومات حول الطلاب و الموظفين، وبيانات حول معدلات التخرج، ومسألة التدويل، بالإضافة إلى إدارة الجودة الداخلية. ويتم، إلى حد ما، وصف بنية التقرير والبيانات التي سيتم استخدامها بالتفصيل من أجل ضمان إجراء مقارنات بين أنحاء البلاد. ومن ناحية أخرى تستطيع الكلية أن تشدد على قضايا تعتبرها هامة وتغض النظر عن أخرى.

الشكل ٦- ١: التقييم الذاتي ولجنة الزيارة من أجل تقييم التدريس



المصدر: (Westerheijden 1997)

وتعتبر تقارير التقييم الذاتية حجر أساس من أجل تحسين مستوى جودة التدريس، حيث إنه من خلال عملية التقييم هذه تدرك الكليات نقاط الضعف والقوة لديها فتقوم بالعمل على استدراك وترميم نقاط الضعف حتى وإن لم تتدخل أي لجنة خارجية بالموضوع، وبالطبع يعتبر هذا الأمر شيء معياري أو مثالي بالأحرى كما وصفه مقترحو عملية التقييم الذاتية. وتقوم لجنة الزيارة بجمع أحكامها ومن ثم وضعها في تقرير عام وطني، وفي داخل التقرير يكون هناك عرض لإطار مرجعية الأحكام المتعلقة بالكليات الجامعية التي اعتمدت عليها اللجنة، وفصل حول الوضع العام لشؤون التدريس في أنحاء البلاد، وفصل حول كل من البرامج التعليمية مع ذكر نقاط الضعف والقوة فيها،

بالإضافة إلى توصيات اللجنة من أجل تحسين مستوى الجودة. ومن المؤكد بأن لجنة الزيارة لا تقدم مجرد حكم سريع أحادي حول مستوى جودة البرامج التعليمية لأن ذلك سوف يتعارض مع طبيعة مفهوم الجودة المتعدد الأبعاد. علمًا بأنه بدأ تطبيق هذا الإجراء منذ العام الدراسي 1987-1988 وهو العام الأول الذي بدأ فيه كمشروع تجريبي. ويقوم اتحاد الجامعات الهولندية VSNU كل عام بتعيين لجنة زيارة متخصصة بهذا الغرض من أجل تقييم جميع البرامج التعليمية¹ في المنطقة الموجودين فيها، وبذلك يتم تغطية جميع البرامج التعليمية خلال دورة تدوم لستة أعوام.

٢.٢.٦ تطبيق المبادئ السابقة على الكليات المهنية Hogescholen مع اختلافات بسيطة

كما ذكر أعلاه، تطبق كلا من الجامعات و الكليات المهنية Hogescholen المبادئ نفسها خلال تقييمها لمستوى جودة التدريس. علمًا بأن مجلس التعليم العالي المهني HBO الذي يعتبر المنظمة الراعية للكليات المهنية Hogescholen بدأ في تقييم البرامج التعليمية عام 1990، وبسبب وجود عدد أكبر من البرامج التعليمية فقد تم تمديد دورة التقييم إلى سبع سنوات من أجل تغطية كافة مجالات المعرفة. وفي بعض المناطق التي تحتوي على برامج دراسية كثيرة، تشارك لجننتان فرعيتان أو أكثر عبء الزيارة إليها. ولا تدوم الزيارة بشكل عام أكثر من يوم واحد لكل برنامج دراسي. أما بالنسبة للاختلافات الأكثر أهمية فهي تنشأ من كون البرامج التعليمية الخاصة بالتعليم العالي المهني HBO تميل لأن تكون "معتمدة على الممارسة" أكثر من برامج الجامعات التي تتصف بالأكاديمية. فالتأهيل لبيئة العمل والأمور المهنية التطبيقية تتمتع بأولوية عالية هنا، مما يؤثر على صفة أحكام تقييم الجودة بالإضافة إلى الطرق التي أدت إلى تشكيلها. لذلك قام مجلس التعليم العالي المهني HBO بإصدار إرشاداته الخاصة حول عملية التقييم الذاتي والتي تختلف في بعض الأمور مع الإرشادات الصادرة عن اتحاد الجامعات الهولندية VSNU. وبما أن قطاع التعليم العالي المهني HBO ما يزال في الجولة الأولى من التقييم، تعتبر هذه الإرشادات أقل معيارية نوعاً ما من تلك الصادرة عن اتحاد الجامعات الهولندية VSNU. أما من ناحية تشكيل أعضاء لجنة الزيارة، نلاحظ أن أعضاء اللجنة التابعة لاتحاد الجامعات الهولندية VSNU تتكون من أفراد أكاديميين، بينما في مجلس التعليم العالي المهني HBO فهي تضم بشكل رئيسي أصحاب مهن في المجال التطبيقي للبرامج التعليمية.

٣.٢.٦ تقييم جودة الأبحاث في اتحاد الجامعات الهولندية VSNU

بعد إخفاق إجراءات مشروع التمويل المشروط CF قررت الحكومة البحث عن إجراءات جديدة من أجل تقييم جودة البحث في الجامعات. وتعتبر إجراءات التقييم الجديدة التي شكلها اتحاد الجامعات الهولندية VSNU على أنها امتداد للخبرات السابقة: أي الخبرات التي تم اكتسابها من التمويل المشروط CF من جهة وكذلك خبرات اتحاد الجامعات الهولندية VSNU في مجال تقييم جودة التدريس من جهة أخرى.

منذ عام 1993، يتم تعيين لجان خارجية في الجامعات الهولندية للحكم على الأبحاث الأساسية التي تجري فيها مراعية الأبعاد الأربعة لمعايير الجودة: الإنتاجية، جودة المخرجات، مدى الارتباط، بالإضافة إلى القابلية للتطبيق طويلة الأمد. ويجب أن تخضع جميع الأبحاث الأساسية في الكليات وتنظم في برامج تعليمية خاصة بالأبحاث كما هو الحال في مؤسسة التمويل المشروط CF. ومن ثم تقوم الكليات بتقديم المعلومات مرة أخرى، وهي عبارة عن تحليلات إحصائية من البيانات المنشورة لعدد من الحالات يقوم بها مكتب خاص بذلك (وهو

¹ يتكون ذلك على الأغلب، بالرغم من وجود استثناءات قليلة جداً، من برامج فريدة موجودة في البلاد يتم تطوير حلول مخصصة من أجلها.

أمر جديد ولا يعتبر جزء من الإجراء بشكل دائم). ويمكن لهذه اللجان أن تستند على تلك المعلومات المكتوبة فقط كما أن بإمكانها أن تلتقي مع مسؤولي برامج الأبحاث أو تقوم بزيارة إلى الكليات والمخابر هناك. وتعتبر التقارير العامة الوطنية الناتج الأساسي لهذا الإجراء. وبخلاف إجراءات تقييم

التدريس، يتم تقديم تقييمات الأبحاث على شكل صور موجزة لكل برنامج بحث مع مراعاة الأبعاد الأربعة لمعايير الجودة. حيث يتم الحكم على هذه الأبعاد الأربعة (الإنتاجية - جودة الأبحاث (الرئيسية) المنشورة - مدى ارتباط البرامج التعليمية - وقابلية التطبيق على المدى البعيد لمجموعات الأبحاث) بشكل منفصل مع تطبيق المقاييس الخمسة التي تتراوح ما بين (1) عدم الكفاية إلى (5) ممتازة. وكما هو الحال عند تقييم جودة التدريس، لا يوجد هناك صلة مباشرة بين الحكم على مستوى الجودة وسياسة الدولة في تمويل التعليم العالي. أما كيف ستستفيد الجامعات والكليات من نتائج إجراءات التقييم لمستوى الجودة لديها سيكون موضوع القسم القادم.

ومن القضايا الهامة التي تعاملت بها هيئة العلوم الديناميكية تلك التي تهتم بالدور الذي لعبته تقييمات الأبحاث في برامج وموارد الأبحاث الجامعية (هيئة العلوم الديناميكية Commissie Dynamisering (Commissie Chang) (2006)). ما هي العلاقة (إن وجدت) بين نتائج مراجعات اللجان الخارجية وبرامج الأبحاث الجامعية؟ هل تؤثر مثل هذه التقييمات على القرارات المتعلقة بالبنية، والتمويل، والكادر المخصص للأبحاث؟ وعلى الرغم من أن تقييمات الأبحاث هذه تمثل صورة حول الإنتاجية، والمرجعية، وقابلية استدامة الأبحاث في الجامعات الهولندية، إلا إنه من غير الواضح إلى أي مدى يمكن أن يكون لها تأثير في مجال التمويل. وحتى الآن لا يوجد هناك تمويل للأبحاث مرتبط بالأداء على نطاق واسع، إلا إنه من الواضح وجود حركات نحو تطوير مؤشرات الأداء بما فيها التأثير الاجتماعي والأكاديمي وكذلك شبكات الأبحاث (Jongbloed 2005). وتؤيد سياسة المجلس الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا AWT مثل هذه الحركات، وكذلك الأمر بالنسبة للوزارة، أما الجامعات فهي بشكل عام مترددة بعض الشيء.

٣.٦ التأثيرات

لا توجد هناك صلة مباشرة بين تقييمات الجودة وسياسة الحكومة في التعليم العالي. وبشكل أدق، لا تطبق سياسة الجوائز أو العقوبات المالية على الكليات المعنية. أما التأثير المالي الناتج الأكثر أهمية - على الرغم من أنه لا يزال هامشياً - هو قيام الطالب بسحب الرسوم الدراسية التي دفعوها لقاء برنامج تعليمي ما إذا ما ثبت ضعفه ضمن عدة أبعاد إلا إنه عملياً لم يحدث ذلك بعد. ومن أجل ضمان أن لا تعتبر الجهود الضخمة التي تم تكريسها في عمليات التقييم على أنها "نمر على ورق" بل هي محاولات جادة، هناك توصيات بأن تقوم الحكومة من خلال مشرفي التعليم العالي بمراقبة تقارير لجان الزيارات عن كثب وكذلك بالنسبة للمتابعة التي تقوم بها الجامعات. هذا ما يدعى بـ "التقييم الأعلى / الشامل" ضمن اللغة الاصطلاحية للسياسة الهولندية.

أما فيما يتعلق بمسائل التحكم والضبط، يعتبر مفتشو التعليم العالي "جهاز الاستشعار" الذي يساعد على اكتشاف فيما إذا ما زالت المتغيرات الحساسة ضمن الحد المقبول أم لا. أما بالنسبة لدور المفتش فهو أولاً فحص فيما إذا كانت تقارير لجنة الزيارة تمتلك القدر الجيد من جودة المعلومات التي يركز عليها "جهاز الاستشعار" أي هل اتبعت اللجنة الإجراء المتفق عليه وهل اعتمدت في نتائجها وتوصياتها على المعلومات المقدمة؟ علماً بأنه تم رفض تقرير واحد فقط من أصل عشرات الزيارات التي قامت بها اللجنة إلى الجامعات خلال أكثر من سبع سنوات، وتوجب حينها على اللجنة إعادة كتابة تقييم جودة التدريس في ذلك المجال المدروس. أما في قطاع التعليم العالي المهني HBO فقد تم رفض أول تقرير تقييمي عام 1997.

أما بالنسبة للدور الثاني، فمنذ أن أعيد النقاش بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي حول التنظيمات المؤسساتية لمسألة المتابعة عام ١٩٩٢، يقوم المفتشون بالتحقق من استجابة الجامعات بشكل جيد لملاحظات لجنة الزيارات. مع ملاحظة أن المفتش لا يفرض شكلاً محدداً من المتابعة، حيث أن ذلك الأمر يعتبر جزءاً من استقلالية الجامعات. لذلك فهو يطلب فقط أن يتم التخطيط لقضية المتابعة وأن تحرر على شكل خطة عمل مكتوبة.

في حال لم يتم وضع خطة عمل كافية، يواجه وزير التعليم "البطاقة الصفراء" أي تحذير بأنه إن لم تتم إجراء تحسينات كاملة ودقيقة بسرعة يهدد البرنامج التعليمي بسحب تسجيله الرسمي العام المقبل. كما يتم إصدار مثل هذا التحذير إذا ما تم الحكم على برنامج تعليمي ما على أنه ضعيف جداً في مجالات هامة. في حال اكتشاف المفتش "حالات مقلقة"، يطلب وزير التعليم من الحكومة إجراء تحسينات سريعة.

حتى عام ١٩٩٧، تم توجيه إنذار واحد فقط إلى القطاع الجامعي في التعليم العالي، في حين تم توجيه عدة تنبيهات إلى حالات متعددة في قطاع التعليم العالي المهني HBO. إلا أنه فيما بعد أصبحت سياسة التهديد بالعقوبات هذه كافية من أجل الحث على إجراء التحسينات المطلوبة. وأخيراً يتعهد المشرف بمراقبة المتابعة الجارية وذلك في مراجعة منتصف الفصل الدراسي بعد ثلاث سنوات من نشر تقرير لجنة الزيارة، وذلك من أجل ضمان تطبيق خطط تحسين الجودة وعدم بقائها مجرد خطط على الورق حتى مجيء لجنة الزيارة التالية بعد ست أو سبع سنوات.

إن التحقق من صحة التطبيق والمتابعة هو ما يحدث بالطبع أثناء إجراء هذه التقييمات، فهي ليست مجرد "طقوس شعائرية" - كما يسعى مفتشو التعليم العالي إلى أن يكون. عدم التطبيق من قبل مؤسسة التعليم العالي (ممثلة بالكلية عادة) محصوراً بفتة صغيرة نسبياً، وهذا ما ثبت بشكل مستقل. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة إلزام جميع الكليات باتباع كامل توصيات لجان الزيارات بتقيد تام. وحسب تقديرات Frederiks (١٩٩٦) تقوم الكليات بإتباع ما يقارب نصف توصيات لجنة الزيارات فقط، ومن هذا النصف، تحتل التوصيات التي توصلت إليها الكليات ضمن عملية وتقرير التقييم الذاتي القسم الأكبر منه. ومن ناحية أخرى، هناك جدل بأنه لا يتحتم على الكليات أن تتقيد بجميع توصيات اللجنة، حيث إنه من مسؤولياتها القانونية أن تقوم بالاهتمام بمستوى جودة التدريس والبحث فيها. نتيجة لذلك، طالما تستعين الكليات بتوصيات وملاحظات اللجنة بشكل جدي أثناء صناعة القرار الخاص بها المتعلق بجودة التدريس أو البحث، يجب اعتبار تقييم مستوى الجودة فيها إيجابياً حتى ولو رفضت الكليات توصيات اللجنة (بناءً على حجج واضحة). في الحقيقة، يعبر الوضع اللاحق عن موقف اتحاد الجامعات الهولندية VSNU والتي يبدو أنها تطلب من مشرف التعليم العالي أن يقوم بمراقبة فيما إذا كانت تتم متابعة توصيات اللجنة أم لا.

٤.٦ الاعتماد

مع إدخال نظام بكالوريوس - ماجستير إلى نظام التعليم العالي الهولندي، تم تأسيس منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO عام ٢٠٠٤ من أجل ضمان وتعزيز جودة التعليم العالي في هولندا والجزء الفلمنكي في بلجيكا. لم تقم منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO باستبدال نظام ضمان الجودة الحالي بل ارتبطت قدر الإمكان بنظام ضمان الجودة السائد. بالتالي، لا يعتبر تقرير التقييم الذاتي الداخلي بحد ذاته جزءاً من عملية الاعتماد حيث أن البعض يجادل بأن هذه الطريقة تعتبر ضماناً أكبر من أجل أن تقدم الكلية تحليلاً ذاتياً يخدم مصالحها، مما يقود إلى مناقشة داخلية بين المهتمين والذي بدوره سيعزز من فرص التحسين الممكنة، وبالتالي سيتم الحفاظ على وظيفة تحسين ضمان الجودة. إن تصنيف البرامج التعليمية أو المؤسسات هو ليس الهدف هنا، ونظام الاعتماد يعتبر منفصلاً. وعلى أساس عملية التقييم المستقلة يتم تقرير فيما إذا كان البرنامج التعليمي يحقق معايير الجودة الأساسية أم لا. تقوم منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO بتطبيق إطار عمل واسع نوعاً ما يسمح بالتمييز بين البرامج التعليمية بناءً على تميز أدائها أو مظاهر الجودة

الخاصة بها. هذا ما يزيد الأمر صعوبة في تحديد الرتب وهو الأمر الذي لم تقم منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO بمتابعته (Dittrich and Frederiks 2005).

أنشئت منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO مع تشكيل نظام بكالوريوس - ماجستير، وتتضمن الخطط الإصلاحية أن يكون تطبيق الاعتماد إلزامياً على البرامج التعليمية:

- من أجل منح درجات ماجستير وبكالوريوس معترف بها.
- من أجل جعل الطلاب مؤهلين لكسب المنح الدراسية والقروض.
- بهدف الاستفادة من التمويل الحكومي (وهو من أجل مؤسسات التعليم العالي العامة حصراً).

وكما يتضمن أعلاه، سيتم شمل مؤسسات التعليم العالي الخاص ضمن إجراءات الاعتماد على أسس متساوية مع المؤسسات العامة وذلك بعيداً عن مسألة التمويل العام، وهذا ما سيؤدي لفتح نظام التعليم العالي الهولندي أمام قوى العولمة. إلا إنه هناك مشكلة كاملة متعلقة بمسألة نظام الاعتماد الهولندي الذي يجب أن يكون مفتوحاً أمام جميع الزيارات (المحلية والدولية) وكذلك مؤسسات التقييم. إلا إن المعيار العملي المطبق في الاعتماد له خاصية هولندية محددة، ومع ذلك تقوم منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO بالعمل الدعوى، وبشكل متزايد على المستوى الأوروبي ساعية وراء احتمالات تعاون مع وكالات الاعتماد الأخرى.

ساهمت منظمة الاعتماد الفلمنكية الهولندية NVAO في تأسيس الاتحاد الأوروبي لنظم الاعتماد في التعليم العالي ECA وهي تعتبر عضواً نشيطاً في الاتحاد الأوروبي لضمان الجودة في التعليم العالي ENQA. حيث تبدو هذه المبادرات واضحة ضمن سياق تعزيز التنقل الدولي للطلاب والباحثين وكذلك في ظهور مجال التعليم العالي الأوروبي. ولقد وافقت المنظمات المشاركة على إنشاء "أسس عمل" وكذلك إشراك مجموعات أفراد من أجل القيام بمراجعات خارجية.

تهتم الجولة الأولى باعتماد جميع البرامج التعليمية على المستوى الفردي ولكن تم النقاش من أجل التحول إلى الاعتماد المؤسسي. وحتى الوقت الراهن، كانت وجهة النظر العامة لمعظم ممثلي التعليم العالي هي عدم تفضيل الاعتماد المؤسسي وذلك لأسباب عملية ولأن قابلية المقارنة بين نفس البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم المختلفة تصبح أقل وضوحاً. وأحد القضايا المطروحة هي إلى أي مدى يمكن أن يصل التوازن بين مستوى التحكم بالجودة الداخلي والخارجي أي أي من المظاهر يمكن تقييمها على المستوى المؤسسي وأي منها يجب تقييمها على مستوى الدائرة. أما القضية الأساسية تكمن في وجوب تقييم البرامج الفردية بشكل منتظم وكذلك إتاحة نتائج التقييم أمام العامة، حيث إن تقييم المؤسسات ككل لن يستطيع أن ينجز هذه المهمة.

٥.٦ نظام الرتب والتصنيف

إن القضية التي استحوذت على الأهمية الأعلى هي تطوير نظام تصنيف التعريفات والأنواع المؤسسية وكذلك نظام الرتب من ناحية أداء المؤسسات. ولقد أثارَت هذه المواضيع نقاشاً ومقاومةً أكثر خصوصاً في مجال ترتيب الأداء والذي يمكن أن يعزز دور هيئة المؤسسات. هناك اعتقاد عام بأنه إذا كان نظام الرتب شيء حتمي فيجب أن يتم وينفذ بشكل جيد وأن يستند على الهدف الذي يجب أن تؤديه: أي المعلومات الدقيقة التي تهم أصحاب العلاقة المعنيون. إلا إن هدفهم الأساسي هو جعل إعلام الطلاب الحاليين والمستقبليين جزء من نظام المعلومات الدراسية، هذا النظام الذي يعتبر مفيد جداً خصوصاً لأولئك المتقدمين في الخارج والذين لا تصلهم المعلومات بشكل كامل.

إن النظرة العامة لنظام الرتب هي أن يكون متعدد الأبعاد، مع تجنب تصنيف المؤسسات ككل. فنظام الرتب يجب أن يعبر الاهتمام إلى كل من التدريس والبحث بالإضافة إلى الأداء معتمداً على معيار موضوعي وأن يمتلك بعداً عالمياً أيضاً. وتدعم الوزارة حالياً مشروعاً يدعى "مركز دراسات سياسة التعليم العالي CHEPS" مهمته البحث عن إمكانية تطبيق نظام الرتب على التعليم العالي الهولندي كما يتم تطويره من قبل مركز تطوير التعليم العالي CHE. ضمن هذه المبادرة، تسيّر هولندا على طريق النمسا و سويسرا في هذا المجال وبالتالي تساهم في مبادرة أوروبية في مجال نظام الرتب.